جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية–دراسة ميدانية لمديرية سونلغاز بالمدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة: دويب منال

تحت إشراف الأستاذة: د.مولاي مصطفى سارة

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
د.داود خيرة	أستاذة التعليم العالي	رئيسا
د. مولاي مصطفى سارة	أستاذة محاضرة"أ"	مشرفا
د. دغميم راوية	أستاذة محاضرة"أ"	مناقشا أو ممتحنا

السنة الجامعية: 2025–2026


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وتقدير

الحمدلله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير والشكر لله سبحانه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

وبعده أشكر كل من يستحق جل الشكر لأستاذتي الفاضلة التي كانت أحسن مرشدة وموجهة الدكتورة "سارة مولاي مصطفى" على مساعدتها القيمة في إنجاز هذا العمل، فأسأل الله العظيم أن يحفظها وأن يجعل عملها في ميزان حسناتها وجعلها الله نبراسا للعلم والمعرفة.

كما أوجه كل الشكر والتقدير الفائق إلى لجنة المناقشة لتكرمهم منح مذكرتي شرف مناقشتهم لها وإثرائها بالنصح والإرشاد.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر إلى كل من أساتذة وأسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية على مجهوداتهم .

كما أوجه شكر خاص إلى عمال مديرية سونلغاز بولاية المدية لمساعدتي لإتمام هذا العمل وعلى المعلومات المقدمة وحسن المعاملة.

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

لكم مني فائق الشكر والتقدير.

الإهداء

إذا كان أول الطريق أمل فإن آخره تحقيق حلم، وإذا كانت أول إنطلاقة دمعة فإن نهايتها بسمة فلكل بداية لها نهاية وها هي السنوات قد مرت والحلم تحقق فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

أهدي هذا النجاح أولا لنفسي الطموحة التي بدأت بطموح وإنتهت بنجاح فالرحلة لم تكن قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها وزينت حياتي كضياء البدر وكانت وراء كل خطوة نجاح في حياتي، إلى من علمتني الصبر والاجتهاد ومنحتني القوة والعزيمة إلى الغالية على قلبي أمي.

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى من أكرمني الله به وجعله من بين صفوف الرجال أبا لي وزادني به شرفا وعلوا وإعتزازا إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى أبي الغالي.

إلى إخوتي حفظهم الله وسدد خطاهم نحو الخير والفلاح.

إلى كل الأهل والأقارب دون إستثناء.

إلى كل من علمني حرفا الذين يحملون على كاهلهم بناء جيل المستقبل أساتذتنا الكرام.

إلى كل من تذكره ذاكرتي ونسته مذكرتي.



مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك بعد عرض الجوانب النظرية للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها ومدى مساهمتها في تحسين مصداقية وشفافية القوائم المالية، تم **إتباع** المنهج الوصفي التحليلي المدعم بدراسة ميدانية لمديرية سونلغاز بالمدية، حيث تم استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات فقد تم توزيع 35 استبانة على الإطارات العامة وموظفين في قسم المالية والمحاسبة لمديرية سونلغاز كما تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

ومن أهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعد عنصرا مكملا لجودة القوائم المالية، وتلعب دورا إستراتيجيا في بناء الثقة وتعزيز سمعة المؤسسة لدى مختلف الأطراف المعنية حيث تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة المتمثلة في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم) كما تم الاتفاق على أربعة مجالات رئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي: (مجال المجتمع، مجال العاملين، مجال العملاء، مجال البيئة) وبعد تشخيص واقع هذه الأخيرة بمديرية سونلغاز اتضح أنها تولي لمجال العاملين والعملاء اهتماما أكثر مقارنة بمجال البيئة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، القوائم المالية.

Abstract :

The study **aimed** to indentify the possibility of applying social responsibility accounting in Algerian economic institutions and its role in improving the quality of financial statements, After presenting the theoretical aspects of social responsibility and accounting for it, as well as its contribution to enhancing the credibility and transparency of financial statements, the descriptive analytical approach supported by a field study at Sonelgaz Directorate was adopted in medea. A questionnaire was used as a data collection tool, where 35 questionnaires were distributed to managers and employees of the Finance and Accounting Department of the Sonelgaz Directorate, In addition the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program was used to analyze the data and test the hypotheses.

Among the most **important findings** of the study is that social responsibility accounting is considered a complementary element to the quality of financial statements, and plays a strategic role in building trust and enhancing the institution's reputation among various stakeholders Social responsibility accounting also contributes to improving the quality of financial statements throug the four characteristics of accounting information which are: (relevance, reliability, comparability, and understandability) In addition four main areas of social responsibility accounting were identified: (the community field, the employees field, the customers field, and the environmental field) after diagnosing the reality of these areas within the Sonelgaz Directorate for Electricity and Gas Distribution it was found that the Directorate gives greater attention to the employees and customers fields compared to the environment and community fields.

Keywords: Social Responsibility, Social Responsibility Accounting, FinancialStatements.


فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير.....	III
إهداء.....	IV
مستخلص.....	V
فهرس المحتويات.....	VIII
فهرس الجداول.....	XII
فهرس الأشكال.....	XV
فهرس الملاحق.....	XVII
مقدمة	ب–ذ
الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	**1–44**
تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	3
المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	8
المطلب الثالث: مبادئ وعناصر المسؤولية الاجتماعية	12
المبحث الثاني: ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	19
المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية أهميتها وأهدافها	19
المطلب الثاني: مجالات واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	23
المطلب الثالث: مرتكزات نجاح وتحديات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	26
المبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	30
المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	30
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	36
خلاصة الفصل.....	44
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	**45–70**

فهرس المحتويات

تمهيد.....	**46**
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	**47**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية	**47**
المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي القوائم المالية	**50**
المطلب الثالث: الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية	**54**
المبحث الثاني: عرض لأنواع القوائم المالية	**57**
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي(الميزانية)	**57**
المطلب الثاني: عرض لقائمة الدخل(جدول حساب النتائج)	**60**
المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة	**61**
المبحث الثالث: مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية	**66**
المطلب الأول: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مصداقية القوائم المالية	**66**
المطلب الثاني: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على شفافية القوائم المالية	**67**
خلاصة الفصل.....	**70**
الفصل الثالث: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة سونلغاز ودورها في تحسين جودة القوائم المالية	**124–71**
تمهيد.....	**72**
المبحث الأول: تقديم عام لمديرية سونلغاز	**73**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز	**73**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالمدية	**7**
المطلب الثالث: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مديرية سونلغاز بالمدية	**80**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	**84**
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**84**
المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة	**84**
المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبانة	**87**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات	**94**

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	**94**
المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة	**99**
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	**108**
خلاصة الفصل.....	**124**
الخاتمة.....	**126**
قائمة المراجع.....	**132**
قائمة الملاحق.....	**145**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
(1–1)	المسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي	4
(2–1)	المراحل التاريخية لنشوء المسؤولية الاجتماعية	6
(1–3)	مقياس ليكارت الخماسي	85
(2–3)	الاتجاه العام حسب مجال المتوسط الحسابي	85
(3–3)	اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية).	87
(4–3)	اختبار التوزيع الطبيعي لمحور جودة القوائم المالية	88
(5–3)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول	89
(6–3)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	91
(7–3)	معاملات ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة	92
(8–3)	معامل ثبات ألفا كرونباخ	93
(9–3)	نتائج تحليل البيانات الشخصية	94
(10–3)	إتجاهات أراء أفراد العينة حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية	100
(11–3)	إتجاه أراء أفراد العينة لبعد الملائمة	103
(12–3)	إتجاه أراء أفراد العينة لبعد الموثوقية	104
(13–3)	إتجاه أراء أفراد العينة لبعد القابلية للمقارنة	106
(14–3)	إتجاه أراء أفراد العينة لبعد القابلية للفهم	107
(15–3)	نتائج إختبار(T-test) للفرضية الأولى	108
(16–3)	نتائج تحليل التباين للانحدار لإختبار الفرضية الفرعية الأولى	109
(17–3)	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى	110
(18–3)	نتائج تحليل التبيان للاحدار لإختبار الفرضية الفرعية الثانة	111
(19–3)	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية	112
(20–3)	نتائج تحليل التباين للانحدار لإختبار الفرضية الفرعية الثالثة	113
(21–3)	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	113
(22–3)	نتائج تحليل التباين للانحدار لإختبار الفرضية الفرعية الرابعة	115
(23–3)	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة	115
(24–3)	نتائج تحليل التباين للانحدار لإختبار الفرضية الثانية	117

(3–25)	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية	117
(3–26)	نتائج اختبارT للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير الجنس	119
(3–27)	نتائج اختبار التباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير العمر	120
(3–28)	نتائج اختبار التباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير المستوى التعليمي	121
(3–29)	نتائج اختبار التباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي	122
(3–30)	نتائج اختبار التباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير سنوات الخبرة	123

فهرس الأشكال

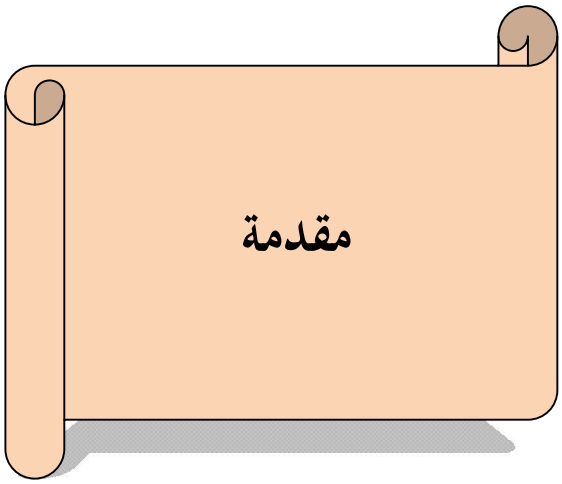
فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
1	نموذج الدراسة	ذ
(1-1)	المبادئ الثلاث للمسؤولية الاجتماعية	12
(2-1)	هرم كارول(Carrol) للمسؤولية الاجتماعية	18
(3-1)	العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	40
(1-2)	خصائص القوائم المالية	49
(2-2)	مستخدمي الفوائم المالية	52
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع المدية	78
(2-3)	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	79
(3-3)	التمثيل البياني لمتغير الجنس	95
(4-3)	التمثيل البياني لمتغير العمر	96
(5-3)	التمثيل البياني لمتغير المستوى التعليمي	96
(6-3)	التمثيل البياني لمتغير المسمى الوظيفي	97
(7-3)	التمثيل البياني لمتغير سنوات الخبرة	98

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
1	الشكل القانوني للميزانية	145
2	الشكل القانني لقائمة الدخل	148
3	الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة	151
4	الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة	155
5	نموذج استبانة الدراسة	157
6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro-Wilk) للمحور الأول	160
7	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro-wilk) للمحور الثاني	160
8	نتائج الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول	161
9	نتائج الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	162
10	الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة	164
11	نتائج إختبار ثبات ألفا كرونباخ	164
12	نتائج تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	165
13	نتائج حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول	166
14	نتائج حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني	167
15	اختبار T-test للفرضية الأولى	169
16	نتائج إختبار التباين للانحدار(ANOVA) للفرضية الثانية والفرضيات الفرعية الأربعة	170
17	نتائج إختبار تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية والفرضيات الفرعية الأربعة	171
18	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الثالثة	173


مقدمة

علم المحاسبة هو علم اجتماعي مرتبط بالعديد من العلوم الأخرى لتحقيق مصالح البشر، كالملاك والمستثمرين وإدارة المشروع والجهات الحكومية والتشريعية وأطراف أخرى عديدة، فقد شهد العالم تطورا كبيرا في مجال المحاسبة أدى إلى ظهور العديد من المستجدات نتيجة لعدم توفر بيئة ملائمة وداعمة لهذه التطورات مما أدى إلى نشأة مشاكل محاسبية معاصرة، ومن بين هذه المشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

حيث تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أحدث فروع المحاسبة، فأهميتها البالغة لا يقتصر على الصعيد الدولي فقط وإنما على الصعيد الوطني أيضا في ظل التطورات التي يشهدها العالم كونها أداة تسعى إلى خدمة الفكر المحاسبي عامة، وتعمل خاصة على توفير المعلومات اللازمة للأطراف المعنية والمهتمة بهذا الفرع من المحاسبة، مما جعل المؤسسات الاقتصادية ملزمة بتوفير المعلومات المالية الملائمة التي تتعلق بمساهمتها الاجتماعية ومن ثم توصيلها إلى مختلف شرائح المجتمع، من خلال إخضاعها إلى القياس الكمي والإفصاح عن نتائج هذا الأخير ضمن القوائم مالية.

ويعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وعدم إظهار الوضعية الحقيقية للمركز المالي من الأسباب الأساسية لإنهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، فالقوائم المالية تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية الأمر الذي إنعكس سلبا على قرارات مختلف المستخدمين نتيجة فقدان هذه القوائم لأهم خصائصها ألا وهي جودتها، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمة هذه الأخيرة في تحسين جودة القوائم المالية.

إشكالية الدراسة:

سعت بعض المؤسسات الاقتصادية إلى تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أجل تحسين صورتها لدى المجتمع وتحقيق أهدافها المالية، من خلال وضع وتنفيذ برامج محاسبة المسؤولية الاجتماعية بما يضبط التكاليف المترتبة عن الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة أنشطتها المختلفة التي يتحملها المجتمع، وهذا ما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية، من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية بمديرية سونلغاز بالمدية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد إدراك لدى المديرية محل الدراسة لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

- هل يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة؟
- هل توجد فروق في إجابات عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: يوجد إدراك لدى مديرية سونلغاز لأهمية المحاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- **الفرضية الثانية**: لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة(الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم).

حيث تنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم.

- **الفرضية الثالثة**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في إجابات عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع باعتباره موضوع معاصر ضمن المشاكل المحاسبية المعاصرة التي لقيت اهتماما كبيرا من الباحثين، كما يعتبر نظام فعال في تقييم الأداء الاجتماعي وتطبيق القياس والإفصاح المحاسبي في تحسين القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الجوانب الفكرية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ؛
- معرفة مدى إدراك موظفي مديرية سونلغاز لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- معرفة مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية.

أسباب الدراسة:

إن اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

❖ **أسباب موضوعية:**

✓ حاجة ومتطلبات البيئة الجزائرية لمثل هذه الدراسات المعاصرة؛

✓ بيان وتشخيص شفافية ومصداقية القوائم المالية لما لها من مزايا تخدم مصالح المؤسسات الاقتصادية؛

✓ المساهمة في إضافة دراسة لإثراء البحث العلمي في هذا المجال.

❖ **أسباب ذاتية:**

✓ يدخل موضوع الدراسة ضمن صميم التخصص وهو المحاسبة؛

✓ الشعور بأهمية وقيمة الموضوع في المؤسسات الاقتصادية؛

✓ الميول الشخصي لموضوع الدراسة خصوصا أنه معاصر، مع الرغبة الشديدة للبحث فيه في ظل توفر الإمكانيات المادية والمعنوية لإنجاز هذا العمل.

المنهج المتبع في الدراسة:

للإلمام بموضوع الدراسة تم الاعتماد على:

❖ **المنهج الوصفي**: للتمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية من خلال جمع المعلومات التي كتبت حول الموضوع من خلال مراجع مختلفة ومتنوعة.

❖ **المنهج التطبيقي التحليلي**: اعتمدنا على منهج دراسة ميدانية من خلال توزيع الاستبيان على الإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبة للمديرية محل الدراسة بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج SPSS V17 للتحليل الإحصائي وذلك بغية الوصول إلى نتائج واقعية.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة نجد:

- ✓ صعوبة الوصول إلى العدد المستهدف من الاستمارات؛
- ✓ عزوف بعض المستجوبين عن الإجابة على الاستبيان؛
- ✓ قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات تطرق إلى هذا الموضوع من بينها:

1.الدراسات اللغة العربية

❖ دراسة شهرزاد بلهامل(2016) بعنوان: "**المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، **هدفت** الدراسة إلى التعرف على موضوع المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و**توصلت** إلى أن هذه الممارسة غير موجودة إلا أنه يوجد إدراك جيد لدى المديرين لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ونلاحظ أن هذه الدراسة **تختلف** عن دراستنا في الحدود المكانية للدراسة القيام بإجراء إستقصائية استهدفت المؤسسات الجزائرية الكبيرة بينما دراستنا قامت على دراسة ميدانية لمديرية سونلغاز بالمدية، بينما **تشابهت** في هدف الدراسة لمعرفة مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عنها.

❖ دراسة شيخ عبد القادر(2021) بعنوان: "**مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مجمع صيدال**"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **تهدف** الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين

جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، و**توصلت** الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن المؤسسة واعية بما فيه الكفاية بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك العديد من المعيقات التي تحد من تطبيقها والإفصاح عنها كما يجب. ونلاحظ أن هذه الدراسة **تختلف** عن دراستنا في الحدود المكانية (كانت الدراسة في مجمع صيدال بالعاصمة بينما دراستنا في مديرية سونلغاز بالمدية) كما تناولت الدراسة مقارنة بين القوائم المالية بينما دراستنا تناولت تحليل لبيانات للاستبيان فقط و**تشابهت** في هدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية من خلال أبعادها.

- دراسة كربوعة أسماء(2022) بعنوان: "**أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بتيبازة**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 01، **هدفت** هذه الدراسة إلى توضيح تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مديرية سونلغاز، ومن أهم **نتائج** التي توصلت إليها الدراسة أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعززها من خلال أبعادها الأربعة(الموثوقية، الملائمة، قابلية المقارنة، قابلية الفهم)، ونلاحظ أن هذه الدراسة **تختلف** عن دراستنا في مكان الدراسة(دراستنا كانت في ولاية المدية بينما هذه الدراسة كانت في ولاية تيبازة) **وتشابهت** في معرفة أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية.
- دراسة سعدي عبد الحق(2023) بعنوان: "**إستخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء العاملين دراسة حالة: مديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك–وكالة بسكرة**–، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **تهدف** الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر إستخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء العاملين بمديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك– وكالة بسكرة ، حيث **توصلت** الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء العاملين بمديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك–بسكرة، **تختلف** عن دراستنا في الحدود المكانية (كانت الدراسة في مديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك بينما دراستنا في مديرية سونلغاز بالمدية)، **وتشابهت** في دراسة الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.

2.**الدراسات باللغة الأجنبية:**

❖ Mohamed Yassi Rahehla And Jamel Adel Sharairi(2008): The Extent Of social responsibility Accounting Application in The Qualified Industrail Zones in Jorden, International Management Review, Vol04, No 2, Jorden.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتحديد مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسن الصناعية بالأردن، وقد **توصلت** نتائج الدراسة إلى عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات، ونلاحظ أن هذه الدراسة **تختلف** عن دراستنا في الحدود المكانية للدراسة **وتشابهت** في هدف الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة المؤسسات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتحديد مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل هذه المؤسسات.

❖ Ashraf Baitaineh and others(2018): The Extent of Disclosure for Corporate Social Responsibility in the Financial Reports of Jordanian Pharmaceutical Companies, International Journal of Financial Research, Vol 9, No 4, Jorden.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير المالية لشركات الأدوية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ومن **نتائج الدراسة** التي توصل إليها الباحثون أن اختلاف حجم الشركة لا علاقة له بجودة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ونلاحظ أن هذه الدراسة **تختلف** عن دراستنا الدراسة التطبيقية حيث اعتمدت الدراسة على دراسة عينة من عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وبناء نموذج للمسؤولية الاجتماعية، بينما دراستنا اعتمدت دراستنا على الاستبانة كأداة للدراسة كما اختلفت في الحدود المكانية للدراسة **وتشابهت** في التطرق للإطار النظري للمفهوم المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة كانت حدودها كما يلي:

❖ **الحدود الزمنية:**

يمكننا حصر الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من 2026/03/10 إلى 2026/04/28.

❖ **الحدود المكانية:**

إختصر المجال المكاني للقيام بالدراسة على مديرية سونلغاز بالمدية.

❖ **الحدود البشرية:**

إقتصر توزيع الاستمارة على عينة من موظفي وإطارات مديرية سونلغاز الذي بلغ عددها 35 مفردة.

هيكل الدراسة:

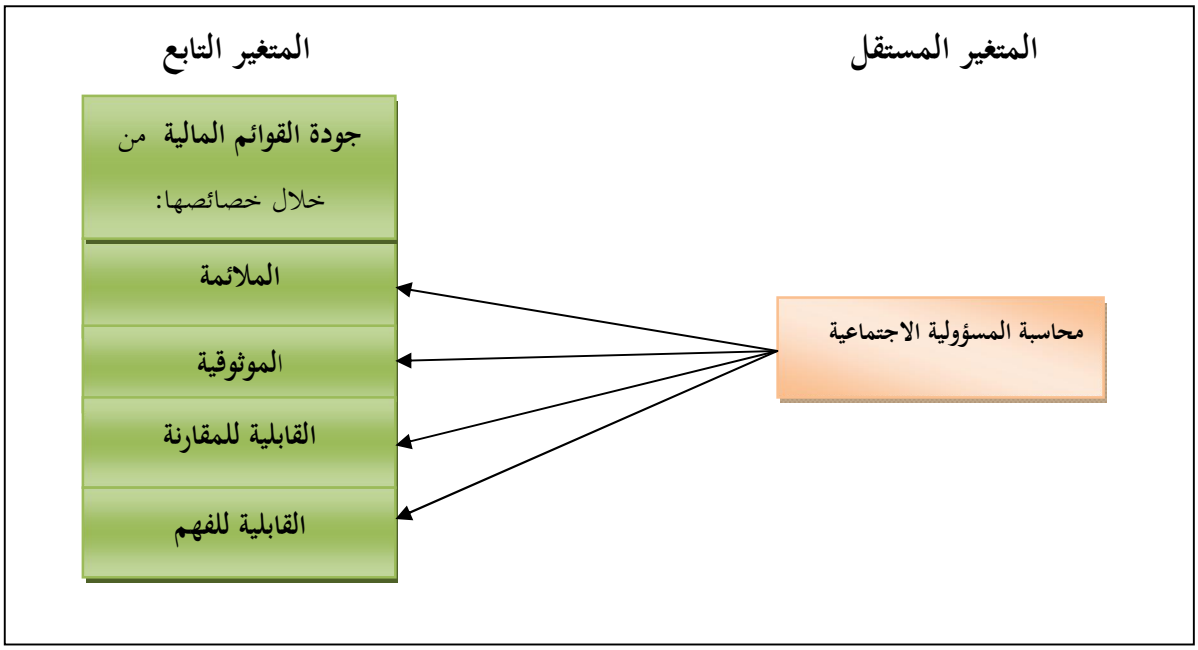
لمعالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، خصصنا الفصل الأول والثاني للدراسة النظرية أما الفصل الثالث تم تخصيصه للدراسة التطبيقية وكان هيكل الدراسة كما يلي:

يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول لماهية المسؤولية الاجتماعية، ثم ننتقل إلى المبحث الثاني لمعرفة ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، أما المبحث الثالث فنتناول فيه القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، أما **الفصل الثاني** يتناول الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والذي تم التطرق فيه في المبحث الأول إلى ماهية القوائم المالية، أما المبحث الثاني فقد قمنا فيه بعرض لأنواع القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك أشرنا في المبحث الثالث إلى مساهمة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة هذه القوائم المالية، تناول **الفصل الثالث** دراسة تطبيقية لإمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمديرية سونلغاز بالمدية ودورها في تحسين جودة قوائمها المالية تم فيه التعريف بمديرية سونلغاز ومهامها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي، ثم معرفة واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المديرية وإجراء دراسة ميدانية للمديرية والقيام بتحليل هذه الدراسة وننتقل للمبحث الثالث الذي تم فيه تحليل فقرات الدراسة والبيانات الشخصية واختبار الفرضيات.

نموذج الدراسة:

يمكن تلخيص نموذج دراسة إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية وفق الشكل التالي:

الشكل(01): نموذج الدراسة.



الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

تمهيد:

لم يعد تطور وتقدم المؤسسات يعتمد على مدى ربحيتها وبناء سمعتها على أساس المراكز المالية فحسب، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات في الجوانب الإدارية والتكنولوجية والاقتصادية عبر العالم، وكان من أبرز تلك المفاهيم المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت في الآونة الأخيرة محل اهتمام العديد من المؤسسات والمهنيين والباحثين فقد اتسع دور هذه الأخيرة من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل الجوانب الاجتماعية والإنسانية للمجتمع، وللحكم على مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وجب توفير معلومات خاصة بها للأطراف ذات العلاقة وبما أن المحاسبة تمثل نظام للمعلومات فقد شهدت تطورا في مفاهيمها لتشمل مفاهيم اجتماعية لإنتاج معلومات ذات طابع اجتماعي تبرز مبادرات وجهود المؤسسات في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية ما نتج عنه ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية، التي تهدف إلى دراسة وتحليل أثار الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات على البيئة العاملة بها من خلال عمليتي القياس المحاسبي الذي يسمح بتحديد معلومات عن الأنشطة الاجتماعية، والإفصاح المحاسبي الذي يمكن من عرض تلك المعلومات الاجتماعية ضمن التقارير المالية السنوية للمؤسسات بكل شفافية، بناء على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ **المبحث الثاني:** ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.
- ✓ **المبحث الثالث:** القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الفترات الأخيرة وذلك لوعي المؤسسة بضرورة حماية المجتمع التي تعمل فيه الموارد البشرية التي تعد الركيزة الأساسية التي تساهم في استمرارية المؤسسة وبقائها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية.

عرفت المسؤولية الاجتماعية تطورات مستمرة نتيجة للظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والايكولوجية والاجتماعية السائدة وكذلك لتغير أساليب وأنماط الإدارة الشيء الذي جعل من الصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

حيث إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن، إن وضع حد فاصل بين فترات زمنية لغرض تأشير مراحل دقيقة لتطور المفهوم غير ممكن وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة وبالتالي فإن محاولتنا لتتبع نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية على ما هي عليه اليوم هي رصد لأبرز حالات الانتقال بالمفهوم من الحالة العملياتية إلى الاستجابة الإستراتيجية ومن الجزئية الضيقة إلى الشمولية الواسعة.

وبشكل عام فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيها أو عدم تبنيها من قبل منظمات الأعمال يقوم في جوهره على ميل المنظمة للتركيز على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي بعناصرهما المختلفة[1]، وهي موضحة في الجدول أدناه:

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال(الأعمال والمجتمع)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2005، ص54.

الجدول رقم(1-1): المسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي.

النموذج الاقتصادي يركز على:		النموذج الاجتماعي يركز على:
• الإنتاج. • استغلال الموارد الطبيعية. • قرارت داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق. • العائد الاقتصادي(الربح). • مصلحة المنظمة أو المدير أو المالكين. • دور قليل جدا للحكومة.	**منطقة الوسط بين النموذجين**	• نوعية الحياة. • المحافظة على الموارد الطبيعية. • قرارات قائمة على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع. • الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي. • مصلحة المنظمة والمجتمع. • دور فاعل للحكومة.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2005، ص54.

فهنالك فرق بين أن تكون المسؤولية الاجتماعية نتيجة لتعديلات اجتماعية بسيطة أو تكون نتيجة لتغيرات حياتية جذرية، يمكن أن تنسب إلى الثورة الصناعية التي شاهدتها أوروبا أساسا أكثر من أن تنسب إلى الحركات التي سادت أرجاء العالم فيما بعد.

فنشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى قد ارتبطت مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا يسعون إلى تحقيقه وهو تعظيم الأرباح، ولكن الشيء الوحيد الذي يكبح غايتهم في مطاردة وتحقيق هذا الهدف هو التأثير القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون

بها[1]، وهنا يشير "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم بأن الرجال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه.

مفترضا أن وجود سوق تنافسية هو حالة صحية من شأنها أن تقود إلى زيادة إجمالي الثروة القومية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للمصالح العامة والتي تمثل في جوهرها تحقيقا للمسؤولية الاجتماعية[2].

وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ولكن مع تضخم حجم المؤسسات وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية واستغلال للأيدي العاملة وتدني الأجور وظهور التكتلات النقابية برزت مرحلة جديدة كان من خلالها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية من جهة كتأمين السلامة والأمن في مكان العمل، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية...الخ، ومن جهة أخرى وكتخفيف للضغوط الكبيرة التي أفرزها التأثير المتزايد على البيئة اتجهت المؤسسات إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية والمرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة، الموردين[3]. وبهذا الصدد يشير Henry-Gantt وفي عام 1919 إلى: "أن جمهور المواطنين يكونون على استعداد لخلق أجواء التعارض والتضاد إذا أهملت إدارة الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاههم"[4].

وبتجاوز النظرة الضيقة للمؤسسات أحادية الهدف التي تسعى لتحقيق أقصى الأرباح على حساب الأفراد والمجتمع وبروز اتجاه جديد يدعو إلى توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتبني هذه الفكرة، أصبحت المؤسسة الأكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها وبذلك ظهرت مرحلة سميت ب"**نوعية الحياة للفرد** "[5]. وتم تقديم المزيد من السلع والخدمات وبما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد ولكن يجب أن لا ينصرف التفكير هنا إلى أن المشكلة في هذا التحول تكمن في تقديم السلع والخدمات فقط، بل هو جراء ما تحقق من نتائج مباشرة وغير مباشرة في نجاح النمو الاقتصادي وانعكاسه

[1] ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2009، ص18.

[2] بوحزام سيد أحمد، حملات بن عاشور، حيموري حلومة، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد2، العدد الثالث، معسكر، 2017، ص77.

[3] ضيافي نوال، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص18.

[4] بوسعدية مسعود، **أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء المالي –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2023، ص17.

[5] ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص12.

على جوانب متعددة في المجتمع[1]، فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد[2].

ومع استجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الإلزام للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيار أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال [3].

ومع انتشار الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي وبالتتابع المنطقي للتطور الحاصل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح من الضروري إدماج فكرة المسؤولية في السياسة العامة للمؤسسة ومن الملاحظ أن في مرحلة الاقتصاد المعرفي وثروة المعلومات أصبحت أغلب المؤسسات الغربية تمتلك مدونات أخلاقية تؤطر النظرة الاجتماعية وجوانب تبنيها اتجاه مختلف أصحاب المصالح[4].

والجدول التالي يوضح المراحل التاريخية التي مرت بها المسؤولية الاجتماعية[5]:

الجدول(1-2): المراحل التاريخية لنشوء المسؤولية الاجتماعية.

ت	المرحلة	المفهوم

[1] ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] جصاص محمد، تليلاني فاطمة الزهراء، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات شركة كوكا كولا كنموذج**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم 14-15 نوفمبر 2016، ص5.

[3] وهيبة مقدم، **أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم نظم الإدارة البيئية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد8، العدد2، مستغانم، 2019، ص15.

[4] ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص12.

[5] أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة جودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص ص52-53.

1	**مرحلة الثورة الصناعية.**	وهي المرحلة التي شكلت البوادر الأولى لهذا المفهوم من خلال تحسين أجور العاملين.
2	**مرحلة العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورون.**	في هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل أفضل للعاملين ولغرض زيادة الإنتاج وبذلك تزداد أرباح المالكين.
3	**مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخيم حجم الشركات.**	ظهر تأثير هذه المرحلة بازدياد عدد العاملين والتقليل من نسب البطالة.
4	**مرحلة الأفكار الاشتراكية.**	حملت هذه المرحلة أفكار دفعت الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية وكان أبرزها الضمان الاجتماعي والاستقرار الوظيفي.
5	**مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير.**	حملت هذه المرحلة دعوات مهمة لتدخل الدول بحماية أصحاب المصالح المتضررين كافة جراء الكساد المالي وانهيار الشركات الصناعية.
6	**مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي**	عدت هذه المرحلة حاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتي كان من ابرز مظاهرها تخلص الكثير من الدول من الحكم الدكتاتوري والتوسع في مفهوم الديمقراطية الصناعية وتعزيز دور النقابات العالمية والمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي حقوق أصحاب المصالح جميعا.
7	**مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات**	اتسمت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المنظمات إذ برزت الكثير من القضايا المدفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق

	.	بالانتهاكات التي تحصل من قبل شركات الأعمال تجاه المستفيدين بصورة عامة.
8	**مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية.**	والتي جسدت نداءات واحتياجات المراحل السابقة بشكل قوانين ودساتير أخلاقية والتي ظهرت في شعارات الشركات وفي رسالاتها بشكل صريح ولافت للنظر.
9	**مرحلة جماعات الضغط.**	مثلت هذه الجماعات مصالح شريحة واسعة من المستفيدين من أمثلتها حماية البيئة وحماية المستهلك وجمعية أطباء بلا حدود وغيرهم إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر نضوجا وأقوى حضورا على أرض الواقع.
10	**مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية.**	اتسمت هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد وبروز كثير من الظواهر كالعولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات حيث حملت في طياتها مخاوف لتزايد سطوة شركات الأعمال العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها في تقديم الكثير من الخدمات وهذا ما حث المنظمات على تطوير مبادراتها الاجتماعية.

المصدر: أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص ص52-53.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وردت العديد من التعاريف حول مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف عدة مختصين وكتاب وباحثين في هذا المجال بالإضافة إلى مختلف الهيئات العالمية والمنظمات، ومن أهم التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية نجد:

- عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها: "الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو صالح لرفاهية المجتمع ككل"[1].
- عرف بيتر داركر (Peter Drucker) المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[2].
- وطرح Homles وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها "التزاما المؤسسات اتجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل: محاربة الفقر ومكافحة التلوث وتحسين الخدمات الصحية وحل مشكلة الإسكان وخلق فرص العمل والمواصلات وغيرها"[3].
- عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة(WBCSD): "تمثل المسؤولية الاجتماعية التزام مستمر من قبل المنظمات نحو المجتمع، وذلك بتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في

[1] بخوص مجذوب، بخوش مديحة، **دور مواصفة الإيزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية جامعة بشار، يوم 14-15 فيفري 2012، ص 4.

[2] إلهام موساوي، علاء الدين بوزشة، أحلام حامدي، **إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموارد البشرية مدخل حديث لزيادة الالتزام الوظيفي وتفعيل الإبداع داخل المؤسسة**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم 14-15 نوفمبر 2016، ص3.

[3] بن خديجة منصف، راشي طارق، **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الوطنية للدهن بولاية سوق أهراس)**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، يوم 17-18 أفريل 2013، ص136.

تحسين الاقتصاد والتنمية مع تحسين من مستوى جودة الحياة بالنسبة للعمال بشكل مستمر"[1].

- كما جاء تعريف منظمة الدولية للمعايير ISO (2012): المسؤولية الاجتماعية هي: "مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي"[2].
- أما البنك الدولي فيعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية"[3].
- تعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها: "استجابة إدارة الشركات إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية"[4].
- وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[5].
- عرفت المسؤولية الاجتماعية أيضا على أنها: "عقد اجتماعي مابين المؤسسات والمجتمع لما تقوم به المؤسسات من عمليات اتجاه المجتمع"[6].

---

[1] بوخاتم لخضر، **ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات الكبيرة تجربة "TOYOTA"**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، المركز الجامعي الحاج موسى أق اخموك، تمنراست، تاريخ الإطلاع يوم 23 جانفي 2026 على الساعة 14:32، ص5.

[2] مدحت أبو نصر، **كتاب المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات المواصفة القياسية Iso26000**، دار النشر ARAB GROUP، القاهرة، 2014، ص33.

[3] خامرة طاهر، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص79.

[4] وهيبة مقدم، **المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، يوم 23 و24 فيفري 2011، ص5.

[5] زياني خولة، **أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة الفوسفات SOMIPHOSE**، بولاية تبسة، أطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية، جامعة 20أوت، سكيكدة، 2020، ص13.

[6] كهينة علاك، خالد قاشي، **انعكاسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القرار الشرائي للمستهلك**، مجلة معارف، المجلد 16، العدد2، الجزائر، 2021، ص530.

- عرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الدمج الطوعي للاهتمامات والالتزامات الاجتماعية والبيئية للشركات في ما يخص أنشطتها التجارية وكذلك في تفاعلها مع أصحاب المصلحة"[1].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن المسؤولية الاجتماعية تنطوي في جوهرها على ثلاث حقائق تتمثل في :

1.الحقيقة المعنوية: تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمؤسسة وبالتالي فإن قواعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين المؤسسات وقيم المجتمع الذي تتعامل معه المؤسسة ولاسيما مجتمع المؤسسة.

2.الحقيقة الاقتصادية: تصف المسؤولية الاجتماعية بأنها إحدى الرسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للأعمال، لأنها تساهم في اكتساب القيمة المضافة من خلال مساعدة المؤسسة على استيعاب حاجات وإسهامات الجماعات المختلفة من أصحاب المصالح للاحتفاظ بالشرعية الاجتماعية وتعظيم النواتج المالية على المدى البعيد، وتساعد المؤسسة أيضا على الاحتفاظ بالعلاقة المتوازنة بين أعمال المؤسسة وقيم المجتمع في ظل ظروف التغيير المستمر الذي تتعرض له.

3.الحقيقة العقلانية والشرعية: تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمؤسسة، من خلال قواعد المجتمع التي تؤثر في الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وجهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية[2].

ويمكن القول بأن هذه التعاريف قد تباينت في محتواها ومضامينها، والجوانب التي تم التركيز عليها إلا أنها اشتركت في هدف أو أكثر تمثل في تفاعلها واتجاهها لخدمة المجتمع، وبهذا نصل إلى تعريف واضح وشامل للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب المؤسسة لخدمة الاقتصاد والمساهمة في التنمية عن

[1] Tahtah Ahmed, Aichouche Amar, La responsabilité sociale des entreprises et son rapport avec le capital immatériel de l'entreprise, La revue du développement et des Prospectives Pour Recherches et études, N 02, Algérie, 2022, p266.

[2] شيخ عبد القادر، **مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص ص5-6.

طريق الاهتمام بالأطراف الداخلية للمؤسسة كالعاملين والأطراف الخارجية كالبيئة والمجتمع معا في تحقيق الأهداف.

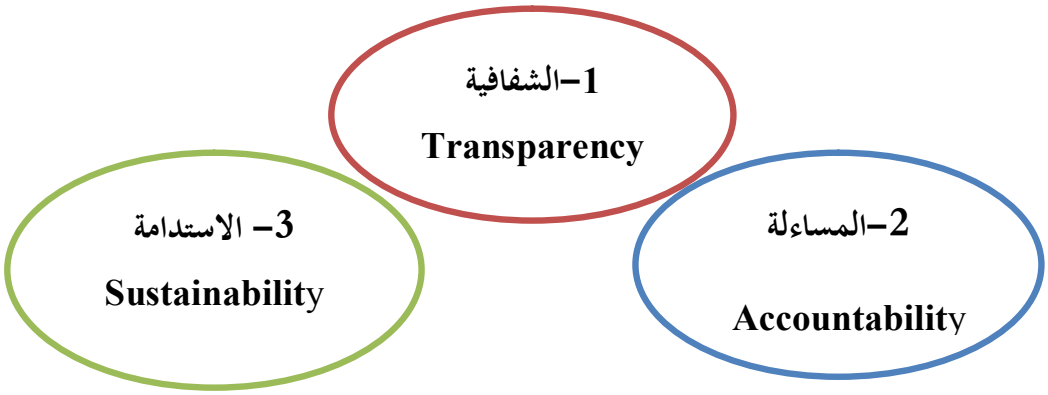
المطلب الثالث: مبادئ وعناصر المسؤولية الاجتماعية.

ترتكز المسؤولية على مجموعة من المبادئ التي تشكل القاعدة الأساسية لها،كما تتكون كذلك من ثلاث عناصر مهمة.

أولا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

يهدف تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية إلى تحسين الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي المساهمة في تحقيق عملية التنمية المستدامة ويوجد ثلاث مبادئ مهمة للمسؤولية الاجتماعية يوضحها الشكل الآتي:

الشكل(1-1): المبادئ الثلاث للمسؤولية الاجتماعية.



المصدر: محمد عبد حسين الطائي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2016، ص31.

1. مبدأ الشفافية Transparency: يعني مفهوم الشفافية أن تفصح الشركة على نحو واضح ودقيق وتام وبدرجة معقولة ووافية عن سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع والعمال والعملاء، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة ومفهومة

ويمكن الوصول إليها مباشرة من قبل الأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل الشركة[1].

2. **مبدأ المسائلةAccountability**: أي أن تكشف المؤسسة وبشكل منظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية عن سياستها[2]، فهذا المبدأ يختص بالمنظمة التي تعترف وتدرك بأن أفعالها تؤثر على البيئة الخارجية، وبالتالي تتحمل مسؤولية أفعالها حيث ينطوي هذا المفهوم على القياس الكمي لآثار الإجراءات المتخذة سواء الداخلية للمنظمة أو خارجية، كما ينطوي أيضا على الإبلاغ عن تلك الآثار لجميع الأطراف المتضررة من تلك الإجراءات وهذا يشمل التقارير التي ترسل إلى أصحاب المصلحة الخارجيين من آثار الإجراءات المتخذة من قبل المنظمة وكيف أنها تؤثر على أصحاب المصلحة.

حيث يحتاج هذا النوع من التقارير إلى أن تركز على الخصائص التالية:

- ✓ الفهم لجميع الأطراف المعنية؛
- ✓ أن يكون ذا صلة لمستخدمي المعلومات المقدمة؛
- ✓ الموثوقية من حيث الدقة القياس والتعبير عن التأثير والتحرر من التحيز؛
- ✓ القابلية للمقارنة، مما يعني الاتساق سواء مع مرور الوقت وبين المنظمات المختلفة.

وبالطبع يجب أن تشمل هذه التقارير على الحقائق والأحكام النوعية وكذلك التحديد الكمي بالشكل الذي يسهل المقارنة مع مرور الوقت، وبما يؤكد أن هذه الآثار يتم تقييمها بشكل مختلف من قبل مختلف مستخدمي المعلومات والتي تعكس قيمهم الفردية والأولويات[3].

3.مبدأ الاستدامةSustainaability: تتعلق الاستدامة بكل الإجراءات المتخذة في الوقت الراهن من أجل بناء الخيارات المتاحة في المستقبل، فإذا ما تم استخدام الموارد المتاحة بطريقة مفرطة لن تصبح متوفرة للاستخدام في المستقبل، وهذا الأمر يثير المخاوف خاصة في ظل محدودية الموارد.

---

[1] أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] أحمد سلخين، **نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية –تجارب دولية وعربية ناجحة**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 6، العدد1، الجزائر، 2021، ص73.

[3] محمد عبد الحسين الطائي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2016، ص ص33-34.

إن محدودية الموارد الخام خاصة ذات الطابع الاستخراجي كالحديد والفحم يجب أن تستخدم بعقلانية حتى تكون متاحة للاستخدام في المستقبل بالإضافة إلى ضرورة إيجاد البدائل المناسبة، مع ضرورة التنسيق بين تكلفة الموارد المتبقية والمصاريف التشغيلية للشركات.

حيث أن مبدأ الاستدامة يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ المسؤولية الاجتماعية فهو يعطي للشركة مفهوما أوسع يشمل الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية، ليس فقط من أجل قياس التكاليف في الوقت الحالي إنما من أجل البحث عنها والتخطيط لها مستقبلا، حيث هدف هذه التدابير هو الحفاظ على مستقبل الموارد المتاحة ولا يتم ذلك إلا عن طريق الرفع من كفاءة الإنتاج[1].

كما يقترح (Bowen 1953) أن هناك مبدئين أساسين للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهما كما يلي[2]:

- بقاء منظمات الأعمال مرتبط بتحقيق الرضا للمجتمع، لذلك يجب أن تعمل هذه المنظمات في إطار ما يساهم بالرضا؛
- منظمات الأعمال هي رمز للأخلاقيات في المجتمع، لذا يجب أن تعمل كل ما يعكس الأخلاقيات الجيدة.

كما يضيف آخرون بعض المبادئ والتي يرونها من أساسيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ونوجزها فيما يأتي[3]:

- **مبدأ سيادة القانون:** أن تلزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية.
- **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** احترام المؤسسات للاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والمواثيق والإعلانات عند قيامها بممارستها للمسؤولية الاجتماعية.

[1] محمد بولصنام، **واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة :قطاع الاتصالات**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الجزائر3، 2015، ص38.

[2] عايد عبد الله عصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص22.

[3] ريم عبد الرحمان بن مسعود، **علاقة الأداء البيئي بالمؤسسة الاجتماعية دراسة حالة حقل الساحل شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز**، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 5، 2025، ص26.

- **مبدأ احترام أصحاب المصالح:** الإقرار بتنوع المصالح للأطراف المعنية وكذلك تنوعا في أنشطة ومنتجات الشركة الرئيسية والثانوية.
- **مبدأ احترام حقوق الأساسية للإنسان:** أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها أن تحترم حقوق الإنسان وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها.

ثانيا: عناصر المسؤولية الاجتماعية.

تتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويرتبط به ويدعمه ويقويه ويتكامل معه كما يشكلوا في النهاية إطار متكامل يسعى لتحقيق تنمية وتقدم المجتمع دون قصور من أي طرف من الأطراف وحسب السيد أحمد عثمان تتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصر:

1. **الاهتمام:** وهو الارتباط العاطفي للفرد بالجماعة التي ينتمي إليها والحرص على استمرار تقدمها والخوف عليها من ضعفها وتفككها[1]، ويندرج تحت عنصر الاهتمام أربعة مستويات هي[2]:

- **المستوى الأول:** (الانفعال مع الجماعة) وهو ابسط صورة الاهتمام بالجماعة واقلها تقدما ويقصد به مسايرة الفرد انفعاليا بما يحدث في الجماعة بدون قصد أو اختيار أو إدراك ذاتي من جانب هؤلاء الأفراد، فالفرد في هذا المستوى يساير الجماعة انفعاليا وبصورة لا إرادية.
- **المستوى الثاني:** (الانفعال بالجماعة) يعتبر هذا المستوى أفضل من المستوى السابق، ويقصد به التعاطف مع الجماعة ويختلف هذا المستوى عن السابق في أن الفرد يدرك ذاته أثناء انفعاله بالجماعة، فهي ليست مسايرة تتم بطريقة آلية وبدون إدراك ذاتي كما في المستوى السابق.
- **المستوى الثالث:** (التوحد مع الجماعة) ويقصد به أن يشعر الفرد بأنه والجماعة شيء واحد، وأن خيرها خيره وشرها شره، أي وحدة الوجود ووحدة المصير مع الجماعة التي ينتمي إليها.
- **المستوى الرابع:** (تعقل الجماعة) ويقصد به معنيان:

---

[1] منزري ابتسام، أسماء فرادي، سلمى سعادة، **تبني أخلاقيات الأعمال كمدخل نحو الاستجابة للمسؤولية الاجتماعية وترسيخها في المؤسسات الاقتصادية–مؤسسات مختارة من التجربة الأمريكية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال كدعامة لتعزيز الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يوم 26-27 سبتمبر 2021، ص10.

[2] ياسر علي محمد عودة، **المشاركة السياسية (المشاركة والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**، مذكرة ماجستير في علم النفس، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص49.

- ✓ **المعنى الأول**: استبطان الجماعة ويقصد به أن الجماعة تصبح في فكر وعقل الفرد، أي تنطبع الجماعة في فكر الفرد وتصوره العقلي سواء كانت ضعيفة أو قوية متماسكة أو متفككة، فالفرد في هذا المستوى يستطيع أن يدرك الجماعة ويجعلها موضع نظر وتفكر وتأمل.
- ✓ **المعنى الثاني**: الاهتمام المتفكر بالجماعة أي الاهتمام المتزن بمشكلات الجماعة ومصيرها ودرجة التناسب بين أنشطتها وأهدافها ونظمها، وهذا المستوى أعلى مستويات الاهتمام بالجماعة.

2.الفهم: وينقسم إلى قسمين[1]:

- **القسم الأول**: فهم الفرد للجماعة ويقصد به فهم الفرد للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية مؤسساتها ونظمها وعاداتها وقيمها وتاريخها، وكذلك فهم العوامل والظروف التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة.
- **القسم الثاني**: فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله أي إدراك الفرد لأثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة.

3.المشاركة: يقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمرارها.

وتعد المشاركة مفهوما ديمقراطيا يقوم على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التنمية الاجتماعية وهي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية وتكون المشاركة مشاركة بالرأي والمقترحات والجهد والعمل أو المشاركة مادية عن طريق المشروعات والتبرعات أو المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والتنسيق والمتابعة أو التقويم يهدف إلى مستوى تنمية أفضل[2].

[1] ياسر علي محمد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص49-50.

[2] فضالة خالد، **دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، أطروحة دكتوراه في إدارة تسويقية، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة، 2018، ص42.

بينما يرى بيرمان Birman(1997) أن عناصر المسؤولية الاجتماعية ستة، هي كالتالي[1]:

1. وعي اجتماعي وسياسي. Social and political conciseness
2. إحساس بالترابط الوثيق. Sense of connectedness
3. التصرف على أساس أخلاقي.Acting on ethical consideration
4. سلوك اجتماعي هادف. Prosocial behavior
5. تكامل الفعل. Integrity of action
6. مشاركة فعالة. Active Participation

أما الباحث (**Carroll**) فيرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية هي: الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري، وفي إطار ذلك طور مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة.

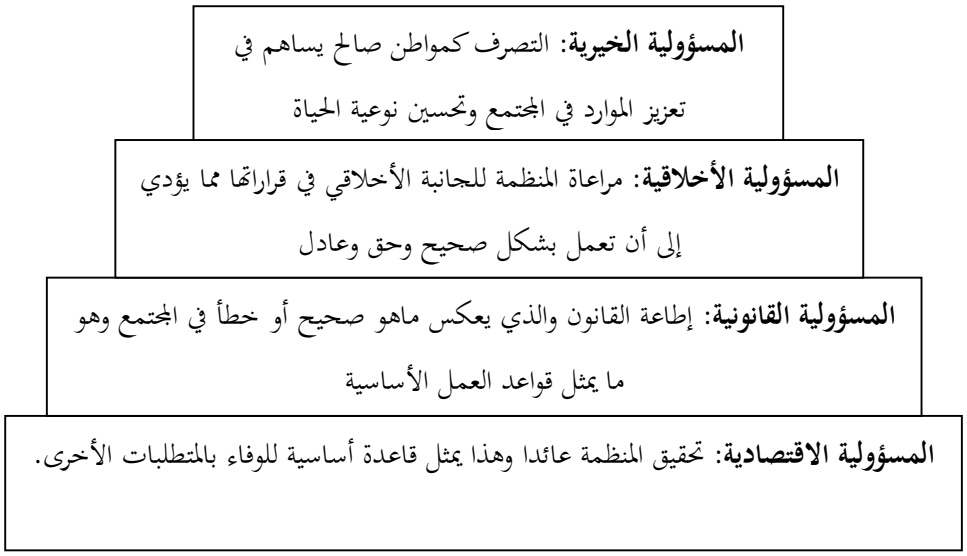
إن فهم هذه العناصر الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها Carroll يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية حيث تمثل هذه العناصر مطالب أساسية للمجتمع من المفترض تلبيتها من قبل منظمات الأعمال.

في حين يتوقع المجتمع من الشركات أن تلعب دورا أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، وقد وضع Carrollهذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر[2]، كما هو موضح في الشكل أدناه:

[1] مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] أسماء يوسف، **المسؤولية الاجتماعية للشركات المفهوم والأبعاد دوافع وتحديات التنفيذ**، مقال مقدم في إطار كتاب جماعي تحت اسم: (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية)، المركز الديمقراطي العربي ببرلين، طبعة1، ألمانيا، 2019، ص77.

الشكل(1-2): هرم كارول (Carroll)للمسؤولية الاجتماعية.



المصدر: مصطفى يونسي، سعد مزرق، **مداخلة بعنوان المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور حماية المستهلك (دراسة حالة مؤسسات قطاع المشروب)**، الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة عاشور الجلفة، تاريخ الإطلاع 15 جانفي 2026 على الساعة 11:53، ص8.

المبحث الثاني: ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

تعتبر المحاسبة الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبيا تبلورت صورتها بعد أن اتجهت الاقتصاديات الحديثة نحو المساعدة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وبسبب الدور المحوري الذي تلعبه المحاسبة في منظمات الأعمال أصبحت المحاسبة بشكل أو بآخر عامل أساسي في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات المجتمع بينما كانت مسؤوليتها في السابق تقتصر على تحقيق الرفاه الاقتصادي لملاك المنظمة.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية أهميتها وأهدافها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض النقاط الأساسية التي يتكون منها الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

أولا: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

على الرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المؤسسة تجاهلها إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على وضع تعريف محدد واضح لها، ويمكن استعراض بعض التعاريف لاستظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

- عرفها (**Ramanathan**): "بأنها عملية انتقاء المتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والتطوير المنظم للمعلومات المفيدة، لتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيلها إلى الفئات الاجتماعية داخل المنظمة وخارجها، لذلك فإن التزام المنظمة لا يبقى محصورا بالمحافظة على مصالح الملاك فقط، وإنما بالمحافظة أيضا على مصالح الفئات الأخرى في المجتمع، كما أن نتيجة أعمال المنظمة لا تحدد بالأسلوب التقليدي لمقابلة الإيرادات بالنفقات بل يجب توسيع نطاق هذه المقابلة لتشمل أيضا التكاليف والمنافع الاجتماعية" [1].
- كما عرفها (**Linowes**) على أنها: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار

[1] محمد فلاق، **كتاب المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2012، ص193.

التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فالهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات"[1].

- كما عرفها كل من الباحثين(**Kaya and Yulya**) بأن المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية هي: "المحاسبة التي تقوم بقياس الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معا وتقييمها سواء للحكومات والمشروعات، على اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقوم الأحداث الاقتصادية فقط" [2].
- وتعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية أيضا على أنها: "المنهج الخاص بقياس وتوفير المعلومات التي تترتب على قيام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية المختلفة للمجتمع، بحيث يمكن للمؤسسة من خلال هذه المعلومات أن تقيم أدائها الاجتماعي"[3].
- أما (**Gray**) عرفها بأنها: "عملية توصيل آثار الأنشطة الاجتماعية والبيئية المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطها الاقتصادي إلى مجموعات المصالح الخاصة في المؤسسة والمجتمع ككل وتعمل على توسيع المحاسبة حيث تتجاوز الدور التقليدي لها والمتمثل في تقديم الحسابات المالية لأصحاب رأس المال على وجه الخصوص وهذا التوسع قائم على افتراض أن المؤسسات بالفعل لديها مسؤوليات أكبر من مجرد الانشغال بتحقيق الأموال لمساهميها"[4].
- أما روبرت والذي يعتبر من أكثر الكتاب إنتاجا في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية فإنه يميل إلى تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها: " عملية التقييم المنظمة للإفصاح عن أنشطة المؤسسة التي ينتج عنها آثار اجتماعية"[5].

---

[1] القنيعي عز الدين، **تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية–دراسة حالة**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد4، العدد02، 2020، ص133.

[2] ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العريني، **مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 17، العدد2(أ)، غزة، 2015، ص227.

[3] ريم محمد البلوي، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد5، العدد14، المملكة العربية السعودية، 2021، ص155.

[4] بوسعدية مسعود، قمان مصطفى، **مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، 2021، ص410.

[5] مشري حسناء، **دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 14، 2014، ص244.

- ويمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية أيضا على أنها: " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة، وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم واتخاذ القرارات"[1].

بناءا على ما سبق يمكن القول أن "**محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي إحدى مجالات المحاسبة التي تهدف إلى حصر وقياس وتحليل تكاليف ومنافع أنشطة المؤسسة ذات المضمون الاجتماعي والإفصاح عنها في القوائم المالية والتقارير المرفقة، بهدف توصيل هذه المعلومات إلى الأطراف التي لها علاقة بالشركة في سبيل مساعدتهم على اتخاذ قرارات مناسبة وسليمة**".

ثانيا: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة، حيث ازدادت هذه الأهمية نتيجة لعدة عوامل ومن أبرزها نجد[2]:

- ✓ تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: حيث لم يعد معيار تقييم الأداء للشركة هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي للشركة وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع؛
- ✓ نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي وزيادة التلوث في البيئة المحيطة بالشركات تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للشركات بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي؛
- ✓ التركيز الكثير من قبل المفكرين والدراسات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها في مجال القياس الأداء الاجتماعي مما يؤدي لارتفاع التكاليف الكلية للشركة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية؛
- ✓ تلعب التكاليف الاجتماعية دورا هاما في تحديد التكلفة الحقيقة لنشاط الشركة من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط الشركة.

ثالثا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الكويت، 1990، ص 350.

[2] سالمي سامية، ساوس الشيخ ، **دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد3، 2018، ص265.

تتمثل أهداف المحاسبة الاجتماعية بصورة عامة في النقاط التالية:

- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة الاقتصادية من خلال تحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى[1]؛
- مساعدة إدارة المؤسسة الاقتصادية في وضع البرامج والأنشطة الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى لتحقيقها[2]؛
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والتي لها آثار اجتماعية مثل قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة واستهلاك الموارد، وبظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية للمؤسسة على حد سواء من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع[3]؛
- تحديد وقياس المساهمة الاجتماعية للمؤسسات التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات[4]؛
- توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى أصحاب المصالح المستفيدة، من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض[5] ؛

---

[1] ماهر موسى درغام، خالد صبحي حبيب، **مدى إمكانية إدارة المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية)**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 34، العدد الأول، فلسطين، 2014، ص182.

[2] المرجع السابق، ص183.

[3] قمان مصطفى، بوسعدية مسعود، **المحاسبة والتدقيق عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : التوجيهات الحديثة لمهنة المحاسبة والتدقيق في ظل المعايير الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يوم 9 مارس 2021، ص6.

[4] المرجع السابق، ص6.

[5] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص195.

- توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية لكل أطراف المجتمع، يقصد بالبيانات بالملائمة التي تتعلق باتخاذ القرار فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي وتوزيع الموارد الطبيعية[1] .

المطلب الثاني: مجالات واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

بعد ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجه العديد من الباحثين والمختصين في هذا المجال إلى إعطاء وجهات نظر، حيث كل منهم عبر عليها بنظرته الخاصة كما امتدت أهميتها إلى مجالات مختلفة سواء كانت على المستوى الداخلي للمؤسسة أو على المستوى الخارجي، مع ظهور ثلاث اتجاهات رئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية سنتعرف على كل منهما في هذا المطلب.

أولا: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

اختلفت الآراء حول تحديد مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل المفكرين والمحاسبيين حيث تم تقسيم مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة مجالات أساسية نتطرق إليها في الآتي:

1.مجال العاملين: تدخل أنشطة هذا المجال ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية الداخلية للمؤسسة، أي أنها ترتبط بالمجتمع الداخلي للمؤسسة حيث تضم جميع الأنشطة الخاصة بالأشخاص العاملين فيها كالموارد البشرية والذين يساهمون بصورة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام، وتتمثل هذه الأنشطة في [2]:

- ❖ تقديم التأمين الصحي المجاني والسكن للموظفين بالإضافة إلى السلامة المهنية للعاملين؛
- ❖ إجراءات الاستقطاب في تعيين العاملين؛
- ❖ برامج تدريب الموظفين؛
- ❖ التسهيلات المقدمة لنقل الموظفين وتعليم أسرهم.

[1] المرجع السابق، ص195.

[2] لوصيف حياة، **مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة** ، أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2024، ص36.

2.مجال البيئة: يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد الطبيعية ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظرا لما تسببه من أضرار على البيئة، ويمكن تحديد بعض الآثار المترتبة عن تلوث البيئة فيما يلي[1] :

- ❖ تلوث المياه: مثل (مخلفات بعض المصانع التي تلقى في الأنهار والبحيرات)؛
- ❖ تلوث الهواء: مثل (الاحتراق غير الكامل للوقود في المشروعات الصناعية)؛
- ❖ تلوث التربة: مثل (دفن نفايات سالمة من مخلفات المصانع)؛
- ❖ التلوث الضوضائي: هي نوع من أنواع التلوث البيئي في المنشآت الصناعية خاصة ويؤدي إلى تعرض بعض العاملين لأضرار مثل: (فقدان السمع والاضطرابات العصبية).

3.**مجال خدمة المجتمع:** يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، وتنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي[2]:

- ❖ تشغيل المعاقين والعجزة؛
- ❖ إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب؛
- ❖ إقامة حضانة لأطفال المنطقة؛
- ❖ المساهمة في الرعاية الصحية؛
- ❖ دعم الجمعيات الخيرية؛
- ❖ توفير وسائل النقل للعاملين؛
- ❖ المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.

4.مجال العملاء: يشمل الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العميل والمؤسسة حيث تهدف لتحقيق رضاهم عن المنتج والخدمة المقدمة لهم، وتتضمن هذه الأنشطة ما يلي[1]:

---

[1] عبد الحق سعدي، نعيمة زعرور، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد الأول، الجزائر، 2021، ص110.

[2] يحي عبد اللاوي، يامن فوحمة، بلال نصيرة، **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية –عرض لمجموعة من النماذج** –، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 3، 2020 ، ص133.

- ❖ أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتج كالقيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين؛
- ❖ وضع بيانات على غلاف المنتج للتعريف به وتحديد مخاطر الاستخدام وتاريخ نهاية الصلاحية؛
- ❖ القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلك بخصائص المنتج وطرق استعماله وتوفير مراكز صيانة وإصلاح المنتج؛
- ❖ تقييم المنتج بطريقة تؤدي إلى تخفيف احتمالات تعرض العاملين أو الجمهور.

ثانيا: اتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

نجد لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ثلاث اتجاهات رئيسية وهي[2]:

- **الاتجاه الأول**: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي، ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية، ويظهر هذا الاتجاه جليا في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل: العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، صافي الأصل الاجتماعي.
- **الاتجاه الثاني**: يعتبر أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المؤسسة، وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه وحسب هذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة الحالية –مالية إدارية– على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- **الاتجاه الثالث**: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة، أي أنها وفق هذا الاتجاه تعد فرعا متميزا له خصوصياته داخل الإطار العام

---

[1] نسرين مفتاح واعر، **الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد1، ليبيا، 2020، ص27.

[2] محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص39-40.

للمحاسبة مثل: الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة (محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبية المالية ...الخ).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الاتجاه الأول هو الدمج والاتحاد، الاتجاه الثاني يجعل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي الأساس أو الإطار العام وباقي فروع علم المحاسبة تابعة لها، أما الاتجاه الثالث هو الاستقلالية.

المطلب الثالث: مرتكزات نجاح وتحديات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

هناك عدة عوامل وأسس أدت إلى نجاح محاسبة المسؤولية الاجتماعية لكن في المقابل قد واجهت بعض التحديات والصعوبات أثناء تطبيقها وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

أولا:مرتكزات نجاح تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يرتبط نجاح محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات بتوفر مجموعة من المتطلبات الأساسية لابد من توفرها والتي يمكن التطرق إليها في النقاط التالية [1]:

- نظام موازنة جيد يضمن تقدير الموازنة تفصيلا لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات مفصلة؛
- هيكل تنظيمي جيد ومفهوم تتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم والأقسام، وكذلك المهام والصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات للإلمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات وغيرها، مع وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابعة له؛
- دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه، ويراجع بصفة دورية ليتلائم مع التنظيم الإداري القابل للتطور مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير

[1] مراد مولوة، **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد الأول، 2021، ص ص10-11.

المناسبة بالشكل والوقت المناسب وتحديد مراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبطا بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها؛

- نظام التكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء، والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز مسؤولية وأبعاد العناصر التي تعتبر في مراكز مسؤولية أخرى؛
- استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظرا لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد تجميعها وتبويبها وكذلك التقارير المراد إخراجها في الوقت المناسب؛
- لابد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما يعني ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث تحدد الكم والكيف لهذه المعلومات، وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطي له هذه التقارير؛
- قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين، فإذا ما توفرت هذه المتطلبات فإنه يمكن تصميم نظام لمحاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه، وتختلف المنشآت فيما بينها في مدى توافر هذه المتطلبات؛
- ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات لمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.

ثانيا: تحديات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي شكلت عائقا عند تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومن أهمها:

1.مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية:

تعتبر المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة لأنه هناك إختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة ويمكن تبيان ذلك فيما يلي [1] :

- **وجهة النظر المحاسبية:** فتعتبر أن التكلفة تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسؤوليتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية، والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في القياس.
- **وجهة النظر الاقتصادية:** تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي(مثل: تلوث الهواء، والماء، والتربة والضجيج..الخ) أي أن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ترتبت على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمنظمة.

2.مشكلة قياس العوائد الاجتماعية.

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية قياس المنافع والعوائد الاجتماعية منها[2]:

- ✓ الأنشطة الاجتماعية تحقق فوائد ومنفعة للمجتمع وليس للمؤسسة، وبذلك معظم الفوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسسة ومنه يصعب قياسها نقدا؛
- ✓ صعوبة قياس المنافع الاجتماعية لأنها لا تخضع للسوق، ولا توجد معدلات تسعير ملائمة لها؛
- ✓ حتى لو حققت المؤسسة القبول الاجتماعي، فإن تقدير قيمة هذا القبول نقديا صعب التحقق؛
- ✓ عدم إمكانية قياس بعض المنافع الاجتماعية باستخدام الوحدة النقدية، وإنما التعبير عنها إما بالقياس غير النقدي أو بالتعبير عنها في شكل وصفي، مثلا ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي.

3.مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي:

[1] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] عبد الله مرزق، أحمد دروم، **معيقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد الثالث، الجزائر، 2021، ص 1318.

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأي شركة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للشركة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تتبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركة فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العلمية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق هذا ما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماما، وعليه فإن الحاجة تكون ماسة لإيجاد معايير اجتماعية ملائمة لقياس في المحاسبة الاجتماعية[1].

[1] خالد صبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011، ص34.

المبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

رغم الأهمية التي أصبحت تحظى بها قضايا المسؤولية الاجتماعية على المستوى الاقتصادي والدولي، إلا أن قياسها والإفصاح عنها تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الفكر المحاسبي، أين توجه بذلك المحاسبين إلى توسيع مجالات عملهم لتشمل قضايا جديدة ومعاصرة تتمثل في القياس المحاسبي عن الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه ومعالجة الصعوبات التي تعترض ذلك.

المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

يبقى الاهتمام مستمر من قبل الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة على مفهوم القياس المحاسبي لأنه يعتبر أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة، فلا يمكن القيام بهذه الأخيرة دون القيام بعملية القياس المحاسبي الذي يعد جوهر الوظيفة المحاسبية.

أولا:مفهوم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية .

هناك عدة تعاريف للقياس المحاسبي نذكر منها:

- عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية القياس المحاسبي بأنه: "قرن الأعداد بأحداث الوحدة الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو حالية واستنادا إلى قواعد محددة " [1].
- كما يعرف على أنه: "تعبير كمي ونقدي للظواهر والأحداث والوقائع المالية والاقتصادية الخاصة بوحدة معينة وعرضها في صورة نافعة ومفهومة "[2].
- يقصد بالقياس الاجتماعي إخضاع الأداء الاجتماعي للشركة للقياس الكمي لمختلف التكاليف والعوائد الاجتماعية في صورة مالية إن أمكن أو وصفية على الأقل من أجل الاستفادة منها بما يعود بالفائدة على الطوائف الاجتماعية المختلفة المهتمة والمعنية بالعملية [3].

---

[1] عبد الحق سعدي، **القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية–نماذج مقترحة–**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد الثالث، الجزائر، 2020، ص32.

[2] لحسين رابحي، **مرتكزات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية–دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة غرداية، 2024، ص11.

[3] بريحة فاتيح، **مشاكل الاعتراف والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد1، الجزائر، 2020، ص289.

- كما يعرف القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية على أنه: "الناتج المنطقي عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية لمعرفة مدى التكاليف (التضحيات) التي تتحملها المؤسسة نتيجة ممارستها لأنشطتها الاجتماعية والتي تؤثر على المجتمع"، وأيضا يعرف على انه: "عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة، والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومـــات للأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستـــثمـارية الرشيدة"[1].

استنادا على ما سبق، يمكن تعريف القياس الاجتماعي بأنه: **التعبير النقدي والكمي عن الأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة من أجل تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه مع مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات الصلة، هذا النوع من القياس المحاسبي يركز على تحديد القيمة الاقتصادية للتكاليف والمنافع الاجتماعية مع توجيه هذه المعلومات إلى الأطراف المعنية من اجل اتخاذ القرارات المناسبة.**

ثانيا:خطوات القياس المحاسبي الاجتماعي.

تمر عملية قياس الأداء الاجتماعي بالمراحل التالية[2]

1.المرحلة الأولى: تحديد الأنشطة البيئية والاجتماعية.

تتضمن هذه المرحلة عدة خطوات أساسية منها:

- ✓ إجراء الجرد (المسح) لجميع الأنشطة ذات الأثر البيئي والاجتماعي الذي يمكن أن تقوم بها المؤسسة؛
- ✓ تحديد الأطراف المستفيدة من أنشطة المؤسسة سواء كانت هذه الأطراف من الموارد البشرية الخارجية أو الداخلية أو البيئة المحيطة؛
- ✓ تحديد الطبيعة المميزة لأثر أنشطة المؤسسة على الأطراف الاجتماعية.

[1] بن العياش فاطيمة، **مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد17، الجزائر، 2018، ص44.

[2] آمنة تونسي، إبراهيم بورنان، **المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد الثالث، الجزائر، 2016، ص351.

2.المرحلة الثانية القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي: تهدف هذه المرحلة إلى تقييم مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب إجراء قياس محاسبي دقيق للتكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية.

3.المرحلة الثالثة إعداد التقارير بنتائج الأداء الاجتماعي: تمثل هذه المرحلة استكمال الاهتمام بإعداد تقارير تهدف إلى توفير معلومات عن المساهمة الاجتماعية للمؤسسات سواء كانت تفيد الاستخدام الداخلي أو الخارجي كالمراجعة الاجتماعية.

ثالثا: أساليب عملية القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

يمكن إتباع عدة أساليب في عملية القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و يمكن حصر هذه الأساليب في ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1.أساليب القياس المباشرة:

يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة المفردة أو الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الحساب المبنية على أساس ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ومثال ذلك قياس تكلفة آلة من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء[1].

2.أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة):

تستخدم هذه الأساليب عندما يتعذر على المحاسبين قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة وقد ازدادت اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن انجازها بدون عملية الحساب والتي هي بمثابة الأساس التي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة[2] .

[1] طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسه على رأي مراقب الحسابات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص36.

[2] طلال الجحاوي ،سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره، ص37.

3.**أساليب القياس التحكمية:** تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة، ولكن ينحصر الفرق الرئيسي في أنه يوجد في أساليب القياس المشتقة قواعد موضوعية تحكمها أما أساليب القياس التحكمية فلا يوجد مثل هذه القواعد، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتحيز الناتج عن التقديرات الشخصية للقائمين بعملية القياس[1].

رابعا: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

يتمثل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية فيما يلي:

1.التكاليف الاجتماعية:

يمكن إعطاء مفهوم عن التكاليف الاجتماعية وكيفية قياسها كمايلي:

1.1 مفهوم التكاليف الاجتماعية: تعبر التكاليف الاجتماعية للمؤسسة عن تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعمال بسبب عدم توفير ظروف عمل مناسبة وما تنفقه المؤسسة لتحسين تلك الظروف، وتتمثل في التكاليف الخفية التي لا تظهر كمجموعة متميزة وحدها ضمن حسابات التكاليف أو حسابات النتيجة وبعبارة أخرى تمثل التكلفة الاجتماعية ما ينفق أو ما ينبغي إنفاقه لإصلاح الضرر الناتج عن مزاولة المؤسسة لنشاطها مثل التلوث، وتنقسم التكاليف الاجتماعية بصورة عامة إلى قسمين هما[2]:

- ✓ **التكاليف الاجتماعية المباشرة من وجهة نظر المؤسسة:** تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض الأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص والتي لا تعود بمنفعة مباشرة على المؤسسة.
- ✓ **التكاليف الاجتماعية غير المباشرة من وجهة نظر المجتمع:** تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الخاص، مثل: تلوث الهواء والمياه التي تنتج من المؤسسة من نشاطها الخاص، حيث تعتبر هذه تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع.

[1] عقون إسلام، نجاة بن تركية، **آليات القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 69، البويرة، 2018، ص95.

[2] هلة ليليا، **نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة 20اوت 1995، سكيكدة، 2025، ص ص71-72.

2.1 مؤشرات قياس التكاليف الاجتماعية: هناك أربعة مؤشرات أساسية تعتمد على التكاليف الاجتماعية في قياسها وهي[1]:

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم حيث تلتزم المؤسسة بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين، كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبيهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما شابه ذلك.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي مع السعي للتخفيف من الأضرار التي تسببها أنشطتها الصناعية، وتشمل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة التكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية الثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء الهادفة إلى خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف مراقبة جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير، ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.

2.قياس المنافع الاجتماعية:

[1] عقون شراف، كافي فريدة، زهرة بوسراج، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: فلسفتها ومؤشرات قياسها**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، الجزائر، 2017، ص ص357-358.

1.2 تعريف المنافع الاجتماعية: تعرف المنافع الاجتماعية على أنها تلك المزايا أو المردود الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال وفائها بالتزاماتها اتجاه كل من العاملين لديها والمنتفعين من السلع والخدمات من قبلها والبيئة المحيطة بها والمجتمع بشكل عام [1].

ويطلق على المنافع الناتجة سواء لصالح المؤسسة نفسها أو لصالح العاملين العملاء والمجتمع بالعوائد الاجتماعية، ومنه ما يعتبر على أنه تكاليف تتكبدها المؤسسات في تحقيق الأهداف الاجتماعية، تعتبر من وجهة نظر المجتمع منافع اجتماعية مكتسبة نتيجة لوفاء تلك المنظمات بالتزاماتها الاجتماعية[2].

2.2 أسس قياس المنافع الاجتماعية: هناك صعوبة في قياس المنافع الاجتماعية، وهي تمثل عقبة في بناء أي نموذج مقترح للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية حيث تعود صعوبة القياس إلى العوامل التالي[3]:

- فوائد المنافع الاجتماعية يتحقق معظمها لأطراف خارج المؤسسة (ينشأ عنها منافع اجتماعية للمجتمع وليس للمؤسسة)،كما يصعب قياس مثل هذه المنافع نقدا؛
- صعوبة تقدير قيمة نقدية لهذه المنافع والتحقق منها وتحديدها ولا تتفق مع سياسة الحيطة والحذر التي تتبعها المحاسبة؛
- صافي الأصل الاجتماعي ويستخدم في أي منشأة لقياس إجمالي المساهمة في رفاهية المجتمع (لا يستخدم هذا المفهوم في المحاسبة المالية بالرغم من أهميته في مجال اتخاذ القرارات)؛
- أن للعائد الاجتماعي الذي يمثل المنفعة التي تعود على المجتمع عدة فوائد كتوفير فرص العمل، توفير السلع والخدمات لجميع أفراد المجتمع..الخ؛
- الدخل الاجتماعي: ويمثل صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة معبرا عنه بالفرق بين الربح المحاسبي والإسهام الاجتماعي للمؤسسة والذي يمثل في الفرق بين التكاليف والمنافع الاجتماعية.

---

[1] ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، **دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات: دراسة نماذج عربية**، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد الأول، الجزائر، 2020، ص189.

[2] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص163.

[3] محمد طرشي، بن يخلف إيمان، **الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يوم 14-15 نوفمبر 2016، ص8.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

يعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية النتيجة النهائية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، فهو يهدف إلى توصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي إلى مختلف الأطراف ذات المصلحة من خلال إعداد قوائم اجتماعية تستحدث لذلك من شأنها أن تعكس التزام المؤسسات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

توجد العديد من التعاريف المختلفة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية التي وضعها الباحثين والمختصين في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ويمكن عرض تلك التعاريف في النقاط التالية:

- عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[1].
- كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ويشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"[2].
- يعرف الإفصاح الاجتماعي على أنه: "الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية"[3].
- عرفه (**Mathews**) بأنه: " الإفصاح الاختياري عن المعلومات الوصفية والكمية (سواء كانت تلك المعلومات كمية مالية أو غير مالية) والذي تقوم به المنشأة للإعلام أو التأثير على فئات مختلفة من مستخدمي تلك المعلومات[4].

---

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار(دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمعرف التجاري السوري**، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص54.

[2] المرجع السابق، ص54.

[3] هلة ليليا، شلابي عمار، بوسنة حمزة، **أثر تبني القياس والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات الأمريكية المدرجة ضمن مؤشر (wallstreet30)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 8، العدد الثاني، الجزائر، 2023، ص14.

[4] سليمان عبد الله الزامل، **مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية (دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة أم القرى، 2015، ص15.

- يعرف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أيضا بأنه: "انتهاج سياسة الوضوح الكامل وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات لشركة الاجتماعية لمختلف مستخدميها بالاعتماد على مجموعة من الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو ملحقاتها، لتوصيل المعلومات عن أثر نشاط الشركة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للشركة"[1].
- كما تم تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه: " مجموعة من الأنشطة التي ترتبط بالأداء الاجتماعي للمنظمات من حيث القياس والتحليل والخدمات التي تقدمها لحماية البيئة والحفاظ عليها وتقديم خدمات للمجتمع، وكذلك الإبلا غ عن أي نتائج تتضمن معلومات مناسبة لتقديمها إلى مختلف الأطراف المستفيدة"[2].

وبناءا على ما سبق يمكن استخلاص تعريف للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والقول بأنه: "**عبارة عن أسلوب يتم بواسطته عرض للمعلومات الاجتماعية الناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة في الجانب الاجتماعي اتجاه المجتمع التي تعمل فيه وتوضيحها ضمن القوائم المالية المعدة، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الملائمة سواء للجهات الخارجية أو الداخلية وكذا من أجل تقييم أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع.**

ثانيا: آليات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

يمكن انتقال المعلومات الاجتماعية إلى الأطراف ذات المصلحة عبر ثلاث آليات وهي:

1. **الإفصاح الاختياري:** حيث يؤدي عدم اشتراك المساهمين في إدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات، فإن المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة المؤسسة، والمشكلة الثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة

[1] مفروم برودي، **مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر (دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الصناعة الصيدلانية)**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد3، الجزائر، 2020، ص85.

[2] Ashraf Baitaineh, Huthaifa Al-Karasneh, Bassam Aldaibat, **The Extent of Disclosure for Corporate Social Responsibility in the Financial Reports of Jordanian Pharmaceutical Companies**, International Journal of Financial Research, Vol 9, No 4, Jorden, 2018, p89.

الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية، وقد توصل العديد من الباحثين إلى أهمية المعلومات الاجتماعية التي تفصح عنها المؤسسة اختياريا وأثرها على ربحيتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح في منشآت الأعمال[1].

2. **الإفصاح الإلزامي**: وهو الذي يفرض على المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المجامع المهنية المحاسبية[2].
3. **المصادر الخارجية**: وهي تلك التي لا تتحكم بها إدارة المؤسسة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في شركات المساهمة العامة حيث من خلالها تنعكس صورة الشركة أمام المجتمع فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابيا على الشركة وإذا كانت سلبية تنعكس سلبيا على الشركة [3].

ثالثا: طرق وأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

1.طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: يتم الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية وفق إحدى الطريقتين[4]:

- **طريقة الفصل**: وهي عرض معلومات عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن القوائم المالية وملحقاتها، وبغض النظر عن التقرير من حيث كونه وصفيا أو كميا أو ماليا وسواء كان الإفصاح شاملا أو جزئيا مع الإبقاء على القوائم المحاسبية المالية التقليدية كما هي وتكون هذه التقارير الاجتماعية المنفصلة على شكل: تقارير وصفية، قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية، تقارير المدخلات، قائمة التأثير الاجتماعي...الخ، لكن ما يعاب على هذه الطريقة أن التقارير والقوائم المالية تصبح كثيرة ومتعددة ويصعب فهمها.

---

[1] شيخ عبد القادر، زعرور نعيمة، **معوقات القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينه من موظفي مجمع صيدال**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد2، الجزائر، 2021، ص217.

[2] حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدقق الحسابات وإدارات الشركات)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص47.

[3] حامد أحمد صالح أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص47.

[4] فروم محمد الصالح، **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة (وجهة نظر متخذي القرار)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد01، الجزائر، 2018، ص164 .

- **طريقة الدمج**: أي دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع معلومات المحاسبة المالية ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام(الميزانية وقائمة الدخل)، وتطبق بمفاهيم تنسجم مع مفاهيم المحاسبة المالية التقليدية مثل:(مفهوم العمليات الاجتماعية، تكاليف اجتماعية، منافع اجتماعية...الخ) كما أنها تفرض إمكانية القياس النقدي لمختلف العمليات الاجتماعية رغم صعوبة القياس بدقة وعدم إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما أن عملية الدمج تعقد المعلومات وتصبح صعبة الفهم وهذا ما يعتبر من سلبيات هذه الطريقة، وتتجلى طرق العرض المدمج مثلا في قائمة الربح المعد بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، قائمة النشاط الاقتصادي والاجتماعي وقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.

2.أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: من بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية ما يلي [1]:

- ❖ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية ويعرض متزامنا مع القوائم المالية ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- ❖ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات (العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع والمستهلكين).
- ❖ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.
- ❖ أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

[1] محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص68.

رابعا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها والعوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

تتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها والعوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح فيما يلي:

1.المعلومات الواجب الإفصاح عنها: يمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قسمين أساسين هما[1]:

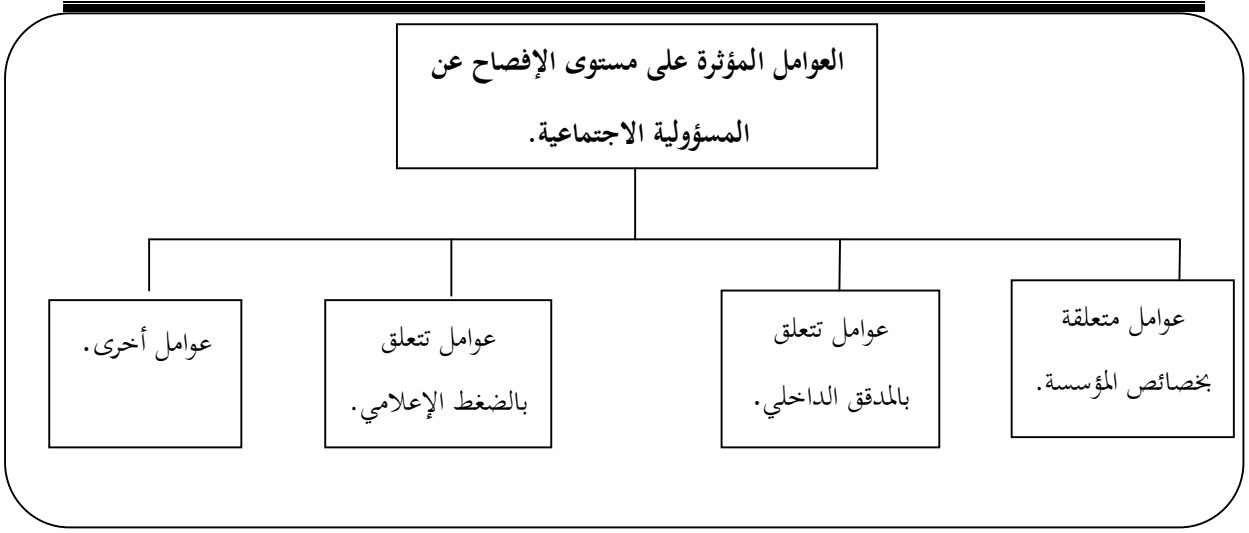
- **معلومات كمية (مالية):** يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية المتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت في المؤسسة ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.
- **المعلومات الغير الكمية (غير المالية):** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي ومن شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال القوائم المالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.

2.العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويمكن حصرها في الشكل التالي:

الشكل(1-3): العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

[1] يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/فلسطين)**، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد1، فلسطين، 2007، ص251.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما تم دراسته.

❖ **عوامل متعلقة بخصائص المؤسسة:** تتمثل العوامل الخاصة بخصائص المؤسسة في[1]:

- **حجم المؤسسة:** حيث كلما كان حجم المؤسسة كبير كلما كانت مسؤولية أكبر اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
- **نوع نشاط المؤسسة:** حيث كلما كانت المؤسسة ذات نشاط مؤثر وعلى احتكاك مباشر بالمجتمع كانت مسؤولة أكثر اجتماعيا وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات الصناعية ستختلف اختلافا كبيرا عن المؤسسات الخدمية في إفصاحها الاجتماعي.
- **ربحية المؤسسة:** تتناسب ربحية المؤسسة طرديا مع النشاطات الاجتماعية والإفصاح عنها من طرف المؤسسة بحيث كلما زادت ربحية المؤسسة كلما اتجهت إلى زيادة أعمالها الخيرية وتبرعاتها اتجاه المجتمع.
- **تعدد الجنسية:** إن تفرع المؤسسة الأم في دول مختلفة سيجعل منها تحاول الظهور بصورة لائقة أمام المجتمع الذي تعمل فيه من أجل تحسين صورتها وزيادة مبيعاتها.
- **حوكمة الشركات:** إن قواعد ومعايير وقوانين الحوكمة والتي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من جهة ومن أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة وحملة الأسهم من جهة أخرى، تحتم على المؤسسة مراعاة الجوانب الاجتماعية لكل الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة خارجيا وداخليا.

[1] محمد بولصنام، **محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006.2012**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد01، 2014، ص ص146-147.

- **حجم مجلس الإدارة:** بحيث كلما كان حجم مجلس الإدارة كبيرا كلما زادت الأصوات المنادية بقضايا البيئة والعمال والمجتمع والعملاء.
- **وجود لجنة مسؤولية اجتماعية في المؤسسة:** تهتم هذه اللجنة خاصة بالقضايا الاجتماعية داخل وخارج المؤسسة، الأمر الذي يزيد من الإفصاح الاجتماعي لدى الشركة بسبب وجود مثل هذه اللجنة.
- **ملكية المؤسسة:** لعل تعدد ملاك المؤسسة وطبيعتهم سيعود بالإيجاب على الإفصاح عن النشاطات الاجتماعية داخل المؤسسة.

❖ **عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي:** يمكن أن يحدث الضغط الإعلامي تأثيرا واضحا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخالفات المؤسسات غير المرغوبة، مما يحفز المجتمع على المطالبة من تخفيف حدة الآثار السلبية لهاته المؤسسات وأن تؤدي دورا أكبر، كما أن العديد من المؤسسات تسعى لتغطية تأثيراتها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية[1].

❖ **عوامل تتعلق بالمدقق الخارجي:** قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتق الإفصاح ولاسيما التي تتطلب مراجعة أنشطة وعمليات غير تقليدية، إلا أن على المدققين الخارجيين أن يحثوا زبائنهم لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأن مؤسسات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها بل هي تمتلك تأثيرا كبيرا عليهم وبالتالي فهي قادرة على حثهم نحو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (إن المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها مؤسسات المراجعة الكبرى يمكن أن تفصح بصورة أكبر من مثيلاتها)[2].

❖ **عوامل أخرى:** بالإضافة إلى العوامل التي سبق ذكرها، فإن هناك عدة عوامل أخرى والتي تلعب دور كبير في التأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن بين تلك العوامل نجد:

---

[1] عبد القادر حوة، **أبعاد ومعوقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأساليب المحاسبية للإفصاح عنها**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد1، الجلفة، 2021، ص356.

[2] سفير محمد، حمانة يمينة، مولاي بوعلام، **آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنها**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2018، ص10.

مدى ضغط الأجهزة الحكومية على المؤسسات الاقتصادية، ومدى استعداد هذه المؤسسات وإمكانية امتلاكها للخيرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الإفصاح[1].

[1] سعدي عبد الحق، **استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء العاملين دراسة حالة مديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك –وكالة بسكرة–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023، ص132.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن أهم المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها حيث تعتبر مسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي تستلزم الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية نظرا لأهمية هذا الجانب لديها والذي تعزز أكثر مع التطور الكبير والواسع فقد تحولت النظرة للمؤسسات كونها وحدة اقتصادية هدفها تحقيق الربح إلى شريك في المجتمع، أما فيما يخص المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جاءت كآلية لمعالجة القصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية كما أنها تزيد من جودة القوائم المالية وخدمة متخذي القرار حيث تزودهم بالمعلومات اللازمة.

كما تطرقنا إلى كيفية قياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها حيث يعتبر القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من أهم المواضيع المعاصرة والذي جاء ضمن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فهو يساهم في رفع مستوى العدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للمؤسسات، أما الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو عبارة عن أسلوب تعتمد عليه المؤسسة في تقديم كل المعلومات ذات الطابع الاجتماعي إلى الأطراف المستفيدة والذين يهتمون بالأنشطة الاجتماعية التي تشمل القضايا الاجتماعية والبيئية.

وعليه وبعد عرض الفصل إلى الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، سيتم في الفصل الثاني التطرق إلى كيفية مساهمة هذه الأخيرة في تحسين جودة القوائم المالية.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تمهيد:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذي ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة، من المصالح الحكومية والمديرين والموردين والمستثمرين وغيرها، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الحقيقي للمعلومات حيث تعتبر القوائم المالية ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها كما تمثل أحد أهم مصادر التي تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مجموعة من المفاهيم الأولية حول القوائم المالية من خلال ثلاث مباحث تتمثل في:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية القوائم المالية.
- ✓ **المبحث الثاني:** عرض لأنواع القوائم المالية.
- ✓ **المبحث الثالث:** مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

يعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية، ويجب أن تفي المعلومات المقدمة في القوائم المالية باحتياجات أصحاب المؤسسة ذات المصلحة مثل: الهيئات الحكومية، الممولين، الدائنين، المستثمرين...الخ.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

سنقوم في هذا المطلب توضيح صورة القوائم المالية بشكل أدق من خلال تحديد مفهومها ومعرفة أهم خصائصها.

أولا: مفهوم القوائم المالية.

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نستعرض بعضها فيما يلي:

1. نعرف القوائم المالية على أنها:"الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في إتخاذ القرارات المختلفة "[1].

2. وتعرف أيضا بأنها:"عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحولها والتي تصف المركز المالي للمؤسسة، ومجموع الأنشطة الإقتصادية التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية: (شهر، نصف سنة، سنة)، أو هي مجموعة من الكشوفات المالية التي تحتوي على بيانات تفصيلية وإجمالية على مستوى أداء المؤسسة وواقع المركز المالي التي آلت إليه نشاطها خلال فترة زمنية معينة"[2].

3. القوائم المالية هي: كشوف يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية توفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وهذه القوائم تتمثل في كونها مترابطة مما يعني أنها تخضع

[1] قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص25.
[2] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص24.

جميعا لنفس عملية القياس وإن تأثير هذا القياس ينعكس على جميع القوائم، حيث تختلف تسميات القوائم بين IFRS1 و SCF حيث نجد[1]:

- ❖ يطلق عليها حسب IFRS1 قائمة المركز المالي وتسمى حسب SCF (الميزانية).
- ❖ يطلق عليها حسب IFRS1 قائمة الدخل وتسمى حسب SCF (حساب النتائج).
- ❖ يطلق عليها حسب IFRS1 قائمة التدفق النقدي وتسمى حسب SCF (جدول السيولة).
- ❖ يطلق عليها حسب IFRS1 قائمة تغيرات في حقوق الملكية وتسمى حسب SCF (جدول التغير في الأموال الخاصة).
- ❖ يطلق عليها حسب IFRS1 الإيضاحات والتفسيرات وتسمى حسب SCF (الملاحق).

4. القوائم المالية هي:"الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة المحاسبة قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة نضامن أو مساهمة أو ذات المسؤولية محدودة، سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه"[2].

5. وفي تعريف آخر للقوائم المالية هي:"تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان وكل تغيير يطرأ على حالته المالية"[3].

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن أن نعرف القوائم المالية على أنها:**"مجموعة المعلومات والبيانات المسجلة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بإستخدام أدوات ووسائل تساعد على تجميع وترتيب المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة وتقدم ملخصا عن وضعها المالي وربحيتها على المدى القصير والطويل"**.

ثانيا: خصائص القوائم المالية.

---

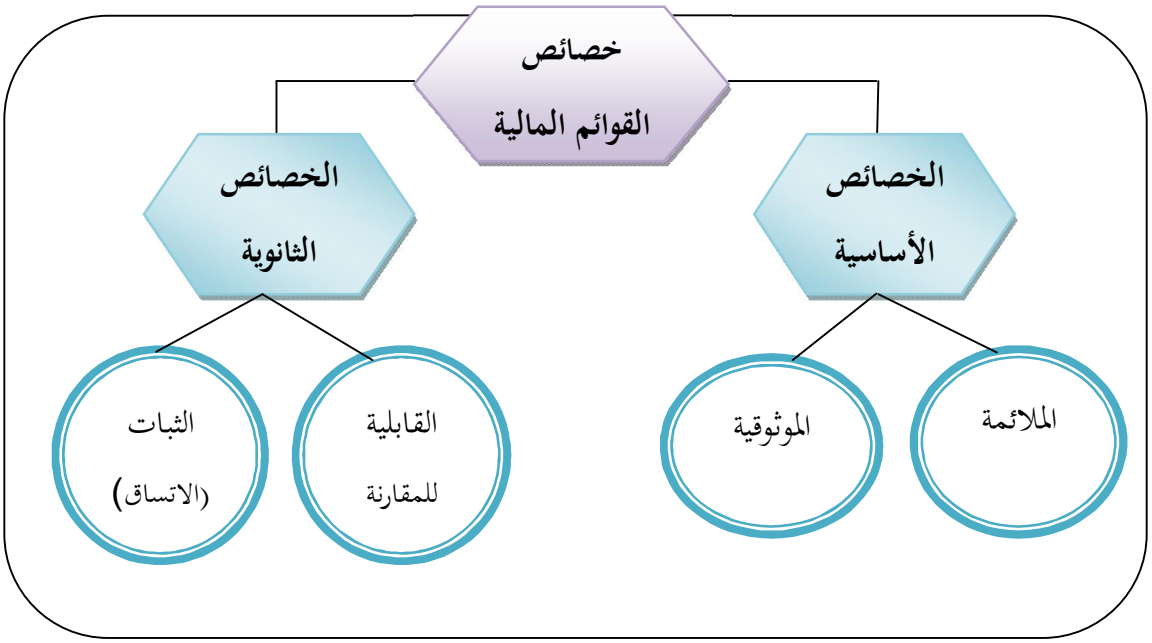
[1]علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية إطار (فكري تحليلي وتطبيقي)**، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، 2011، ص120.

[2] ين قطيب علي، حطاب دلال، **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية–دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد الأول، 2019، ص9.

[3]محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، **التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات –دراسة حالة بريد الجزائر (مديرية تيسيمسيلت)–**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد الثالث، الجزائر، 2020، ص174.

من خلال التعاريف السابقة بإمكاننا أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي من المهم توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة ويمكننا توضيح هذه الخصائص في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1):خصائص القوائم المالية.



المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على ما تم دراسته.

من خلال الشكل رقم (2-1) نلاحظ أن الخصائص الأساسية والثانوية تتمثل في:

1. **الخصائص الأساسية:** تتمثل الخصائص الأساسية في:

- **الملائمة:** يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من أجلها ويمكن وصفها بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، وحتى تعتبر المعلومات ملائمة لابد من توفر الخصائص التالية: توقيت المعلومات، التغذية العكسية، القدرة على التنبؤ[1].

[1]لوصيف حياة، العياشي زرزار، **مدى تطبيق مجالات محاسبة مسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية– دراسة ميدانية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد الثاني، الجزائر، 2021، ص144.

- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها ونقول أن المعلومات تمتلك خاصية الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ولا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية [1]:

✓ التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى.

✓ الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

✓ الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية.

2. الخصائص الثانوية: بالإضافة للخصائص الرئيسية هنالك خصائص ثانوية لا تقل عن أهمية الخصائص الرئيسية والتي تزيد بدورها من جودة المعلومات المحاسبية وهي [2]:

- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة فذلك يزيد من فائدة المعلومات المحاسبية، لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعينة فيما بين المؤسسات المماثلة، حيث تتطلب قابلية المقارنة السليمة إستخدام طرق محاسبية مماثلة من جانب المؤسسة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث.
- **الثبات(الإتساق):** يقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، هذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرق المحاسبية (تقييم المخزون السلعي، تحديد عبئ الاستهلاك).

نلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المفيدة لكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والوثوقية، فتوفر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوفر أصلا خاصيتي الملائمة والموثوقية.

المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي القوائم المالية

[1] الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS –دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013–**، مذكرة ماجستير في محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص ص8-9.

[2] الشيخ عبد القادر، **مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لمجمع صيدال**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 8، العدد الثاني، الجزائر، 2021، ص76.

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة، حيث يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم التي يتم إتخاذها من قبلهم بناءا على هذه المعلومات.

أولا: أهداف القوائم المالية

تتمثل الأهداف الأساسية للقوائم المالية فيما يلي:

- تقديم معلومات مالية شفافة: القوائم المالية تسمح بضمان الشفافية للمؤسسة من خلال معلومات شاملة وإعطاء عرض وافي للمعلومات المفيدة لاحتياجات اتخاذ القرار[1].
- إيصال المعلومة المالية لمختلف المستخدمين: القوائم المالية تمثل الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين عن المؤسسة[2].
- توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة: حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة على الوصول للمعلومات عن الوحدة الاقتصادية بشكل مباشر[3].
- توفير معلومات تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية أثر ذلك في تحقيق أهداف المؤسسة[4].
- توفير معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد على التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل[5].
- تقديم قائمة المركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم للمقدرة الربحية (القدرة على تحقيق الربح)[6].
- تساعد القوائم المالية على تقويم أساليب الرقابة[1].

---

[1] فارس بله باسي، شيخ عبد القادر، العمري أصيلة، **أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد الأول، الجزائر، 2019، ص87.

[2] المرجع السابق، ص87.

[3] مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، 2012، ص 53.

[4] المرجع السابق، ص 54.

[5] سي محمد لخضر، **أسس وقواعد التقييم المحاسبي دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، 2017، ص57.

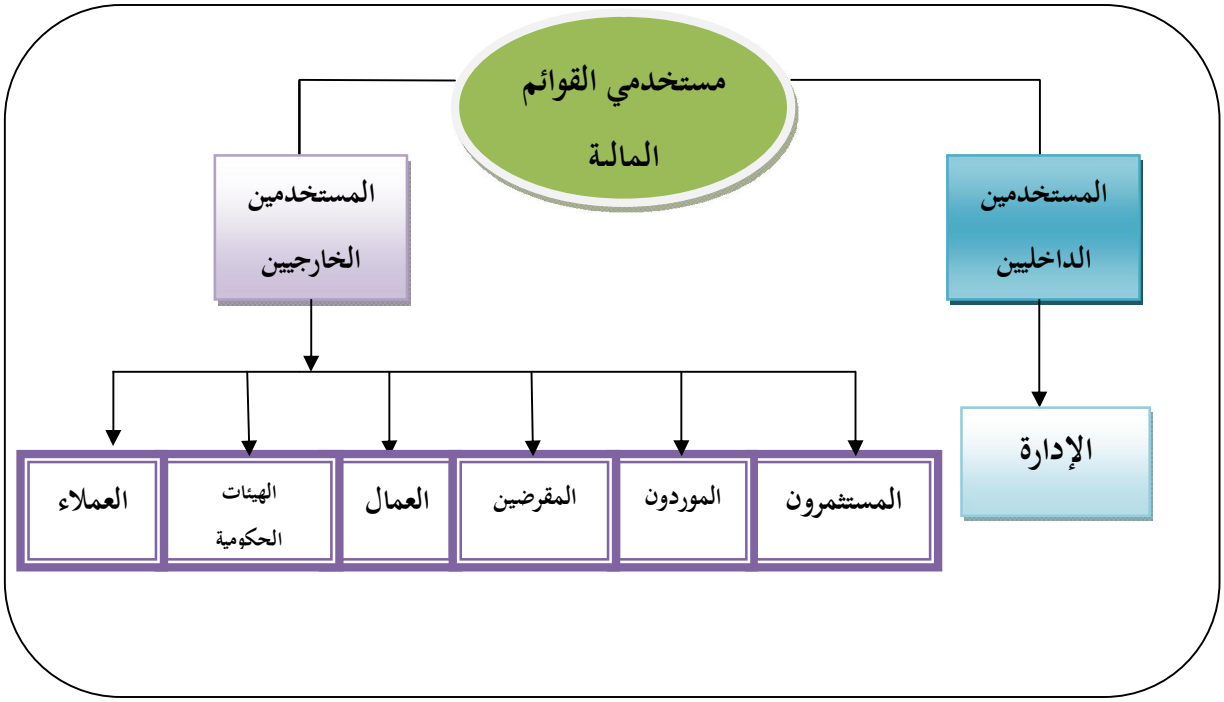
[6] المرجع السابق، ص57.

ثانيا:مستخدمي القوائم المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من مستخدمي القوائم المالية.

والشكل رقم (2-2) سيوضح لنا أهم مستخدمي القوائم المالية.

الشكل رقم (2-2): مستخدمي القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما تم دراسته.

1. المستخدمون الداخليين:

يتمثل المستخدمون الداخليين في كافة التقسيمات الإدارية التي يمكن أن تتواجد ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة حيث الطرف الأول الذي تهمه المعلومات المالية للمؤسسة ويقوم بالاستفادة منها كثيرا، هم إدارة المؤسسة (المسيرين) حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها ولأجل صنع القرارات اللازمة[2]، كما تهتم إدارة المؤسسة بصورة عامة بالآتي[1]:

[1] كربوعة أسماء، **أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز سوتلغاز يتيبازة**، مجلة إقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2021، ص13.

[2] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية –آريس–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص95.

- ✓ قياس تكلفة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المؤسسة؛
- ✓ تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- ✓ المساعدة في وضع خطط مستقبلية للميزانية التقديرية؛
- ✓ الرقابة على عمليات المؤسسة وإدخال التعديلات الضرورية اللازمة في الطرق الإنتاجية واتخاذ القرارات المالية والإنتاجية على أساس سليم؛
- ✓ تقييم مستوى أداء المسؤولين بالمؤسسة ومدى وفائهم بالمسؤوليات المحددة لهم مقدما.

2.المستخدمون الخارجيين: يتمثل المستخدمون الإداريون في:

- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، تلك الفئة من المستثمرين بحاجة إلى[2]:
  - ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
  - ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيع الأرباح، وأي تغير في أسعار أسهم الشركة؛
  - ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
  - ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة، وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع شركات أخرى.
- **الموردون والدائنون التجاريون:** يحتاجون لمعلومات تساعدهم على تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه في الوقت المناسب[3].
- **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها[4].

---

[1]شيخ عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2]شلابي عمار، تريرات أيمن، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد الأول، سكيكدة، 2021، ص655.

[3]كنزة براهمة، أحمد بوراس، **أثر تطبيق معاير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية(دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 02، الجزائر، 2021، ص1014.

[4]سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص52.

- **العمال ونقاباتهم:** إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكفآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية[1].
- **الجهات الحكومية:** يتم إستعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها[2].
- **العملاء:** يهتم العملاء بمعلومات المتعلقة بالمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها[3].
- **الأطراف الأخرى:** كالجمهور العام حيث تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة مثلا تقديم مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها[4].

المطلب الثالث: الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية

لقد ناقش المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 والمتعلق بعرض القوائم المالية مجموعة من الاعتبارات العامة لإعداد القوائم المالية، وتتمثل هذه الاعتبارات في الآتي:

1.العرض العادل والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية: يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، وبالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضافي حينما يكون ذلك ضروريا وينجم عنه قوائم مالية تحقق عرضا عادلا في كافة الأحوال.

2.اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية: يتطلب المعيار الدولي الأول أن تقوم الإدارة باختيار وتطبيق سياسات محاسبية من شأنها أن تجعل القوائم المالية متماشية مع معايير المحاسبة الدولية، أما مبادئ المحاسبة

---

[1] المرجع السابق، ص52.

[2] مداحي عثمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص237.

[3] حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص96.

[4] جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية – المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية – دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات**، شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص43.

الأمريكية المتعارف عليها فإنها تأخذ مدخل مماثل ولكنها تصف اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في ضوء الوفاء بأهداف العرض العادل[1].

3.الاستمرارية: عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء مستمرة ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة[2].

4.المحاسبة على أساس الاستحقاق: يجب على المؤسسة المستمرة إعداد بياناتها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، أي الاعتراف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك الإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم،كذلك الاعتراف بالأصول عندما تكون واجبة الاستلام والمطلوبة عندما تكون واجبة الدفع[3].

5.ثبات العرض: عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية[4].

6.الأهمية النسبية والتجميع: يجب عرض كل بند جوهري بشكل مستقل في القوائم المالية، ويجب تجميع كل البنود غير الجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة ولا يوجد حاجة لعرضها بشكل مستقل، وتنتج القوائم المالية من معالجات كميات كبيرة من العمليات التي تمت هيكلتها بتجميعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظيفتها، والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض قوائم مختصرة ومصنفة تشكل بنودا إما في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات، وإن كان أحد البنود ليس جوهريا بشكل فردي فإنه يتم تجميعه مع البنود الأخرى إما في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات[5].

7.المعلومات المقارنة: تعتبر المعلومات المقارنة أمرا مطلوبا من قبل المسجلين ببورصة الأوراق المالية الأمريكية حيث يجب عليهم بصفة عامة توفيرها، وعلى الرغم من أنها قد لا تكون ملزمة على وجه

---

[1]أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير عن الالتزامات وحقوق الملكية (الجزء الثاني)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 166-168.

[2]سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3]المرجع السابق، ص ص12-13.

[4]بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص64.

[5]سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

التحديد في الواقع التطبيقي، ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي أن يتم الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، إلا إذا سمح أو تطلب أي معيار محاسبي دولي آخر بخلاف ذلك حيث تبقى المعلومات الوصفية أو التوضيحية الخاصة بالفترة السابقة ملائمة لفهم القوائم المالية الحالية ومن ثم يتعين تضمينها، ونفس الأمر يتم تطبيقه على القوائم المالية المقارنة التي يتم توفيرها في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1]أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص172-173.

المبحث الثاني: عرض لأنواع القوائم المالية

تشكل القوائم المالية وملاحقها أحد المصادر الرئيسية للمعلومات بالنسبة للمقرضين والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، وتتمثل القوائم المالية في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة وجدول تغيير الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعتبر الميزانية من ضمن القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة المالية ومن خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تعتبر من أكثر القوائم المالية استخداما في التحليل المالي لما تقدمه من معلومات وبيانات لإنجاز عملية التحليل.

1. مفهوم الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها قائمة أو كشف أو تقرير يلخص أصول وخصوم الوحدة المحاسبية في لحظة زمنية عادة ما تكون نهاية الفترة المالية لها، ويطلق عليها (الميزانية العمومية)، وتبوب عادة من جانبين يمثل الجانب الأيمن الأصول، ويمثل الجانب الأيسر الخصوم والتي تشمل الالتزامات[1].

وتعرف أيضا على أنها قائمة مفصلة تظهر جميع الأصول والخصوم، بالإضافة إلى حقوق الملكية وهي تعكس الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ محدد[2].

ويمكن القول أن الميزانية هي جدول يتم إعداده في نهاية فترة معينة بهدف توضيح الوضعية المالية للمؤسسة حيث أن الأصول والخصوم والأموال الخاصة تمثل العناصر المباشرة والأساسية التي تشكل هذه القائمة، حيث أطلق عليها النظام المحاسبي المالي إسم "الميزانية" استنادا إلى شكلها باعتبار أنها جدول ذو جانبين متوازيين مثل "الميزان"، أما المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 فأطلق عليها إسم "المركز المالي" استنادا إلى الهدف من إعدادها والمتمثل في تحديد الوضعية المالية في لحظة معينة(نقطة معينة وهي المركز)[3].

2.عناصر الميزانية: تحتوي الميزانية على العناصر التالية:

---

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية (2) التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي**، دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص333.

[2] Martine Smit, Josefina Burgos Mateu, **états financiers annuels afférents aux opération de l'exercice 2011,** Fondation européenne pour la formation, Turin, Italie, 2011, p19.

[3] أمينة حفاصة، **أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي لمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة –**، أطروحة دكتوراه في محاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021، ص ص6-7.

1.2 الأصول: هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا، حصلت عليها الوحدة الاقتصادية أو تخضع لرقابتها نتيجة العمليات أو الأحداث الماضية وهناك ثلاث سمات أساسية لكل أصل وهي[1]:

- ✓ يجب ان يجسد الأصل منافع مستقبلية محتملة تنطوي على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صافي التدفقات النقدية مستقبلا؛
- ✓ يجب أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على منافعها والتحكم في إمكانية حصول الغير عليها؛
- ✓ أن الحدث أو العملية التي أعطت للمؤسسة الحق او الرقابة على هذه المنافع قد تمت بالفعل.

ويمكن تعريف الأصول أيضا بأنها: الموارد التي تسيطر عليها الوحدة الاقتصادية والتي تتوقع منها منافع اقتصادية مستقبلية حيث تتطابق السيطرة على الأصل مع القدرة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يوفرها ذلك الأصل[2].

وينقسم جانب الأصول إلى :

أ. الأصول الثابتة (الأصول غير المتداولة):

وهي الأصول غير المعدة للإستهلاك او الإستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة إنما للإستعمال لأكثر من سنة واحدة ويتم إقتنائها للإستفادة من طاقتها الإنتاجية[3]، أي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي فترة طويلة) وهذه الأصول تشمل[4]:

- **التثبيتات المعنوية:** هي عبارة عن أصول قابلة لتحديد غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ولا يمكن اعتبار أصل أنه له تثبيت معنوي إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية:
  - ➢ يتوقع أن تحصل المؤسسة من إقتنائه على منافع إقتصادية مستقبلية؛
  - ➢ إذا كانت تكلفته ممكنة التقدير بصورة صادقة؛
  - ➢ إذا كان قابل للتحديد، أي يمكن بيعه أو مبادلته أو تأجيره.
- **التشبيتات العينية (المادية):** هي الأصول الملموسة والتي تحوزها المؤسسة بغرض الإنتاج، أو تقديم الخدمات أو الإيجار أو تستخدم لأغراض إدارية تفوق مدة إستعمالها السنة المالية الواحدة.

---

[1] ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض،2006، ص261.

[2] J.F.des Robert, F.Méchin, H.Puteaux, **Normes Ifrs et Pme** systéme comptable de convergence entre normes comptables francaises et standards de l'IASB, Ordre dés Experts-Comptables, Dunod, p23.

[3] جودي محمد رمزي، مرجع سبق ذكره، ص70

[4] شيخ عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص51.

- **التثبيتات المالية:** هي الأصول التي تحوزها المؤسسة من أجل التوظيف على المدى البعيد، هذه الأصول تكون مملوكة من طرف المؤسسة.
- **التثبيتات الجاري إنجازها:** يهدف هذا الحساب إلى إبراز قيمة التثبيتات التي لا تزال غير منتهية أو في طول الإنجاز في نهاية السنة المالية.

ب. الأصول غير الثابتة(الأصول المتداولة):

تشمل النقدية والأصول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو إستهلاكها من خلال السنة المالية أو دورة التشغيل للمؤسسة، ويقصد بالدورة التشغيلية للمؤسسة الوقت المنقضي بين تملك المواد الخام الداخلة في عملية ما وتحويلها إلى نقد أو إلى أداة قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة وتشمل[1] :

- **النقديات:** (تشمل: شيكات، صندوق، حوالات بريدية، الودائع لدى البنوك).
- **الإستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها بسهولة في السوق.
- **الحسابات المدينة:**(تشمل: المدينون، أوراق القبض، المبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة، المبالغ واجبة التحصيل من المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم).
- **المخزون:** هو أصول محتفظ به لعملية الإنتاج أو بغرض البيع.

2.2 الخصوم: هي إلتزامات أو متطلبات على الأصول، أي ينتظر أن تضحي المؤسسة بموارد اقتصادية مستقبلا للوفاء بإلتزاماتها إتجاه الغير(أي الأطراف الخارجية ماعدا أصحاب المؤسسة) فيترتب على المؤسسة تقديم أصول (مثلا نقدية) أو خدمات للغير مستقبلا، ويجب أن تكون الالتزامات قد نشأت عن عمليات فعلية وليس عمليات إفتراضية[2].

ويتكون جانب الخصوم من[3]:

- **التزامات قصيرة الأجل متداولة:** هي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة من تاريخ نشأة الالتزام مثل: الدائنين، أوراق الدفع قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل وكذلك الأرصدة الدائنة الأخرى كالمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما وغير المكتسبة.

---

[1] بن فرج وزينة، مرجع سبق ذكره، ص ص70-71.

[2] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية منشآت خدمية–منشآت تجارية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص63.

[3] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص286-300

- **التزامات طويلة الأجل(ثابتة)**: هي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة مثل: القروض طويلة الأجل، السندات، أوراق الدفع طويلة الأجل.
- **حقوق الملكية**: تعكس حقوق الملكية التزامات المؤسسة اتجاه الملاك أصحابها، وتختلف عناصر حقوق الملكية من مؤسسة لأخرى وفقا لإختلاف الطبيعة والشكل القانوني للمؤسسة.

3.الشكل القانوني للميزانية:

يظهر الشكل القانوني للميزانية كالأتي (أنظر الملحق رقم 1)

المطلب الثاني: عرض لقائمة الدخل(جدول النتائج)

يعطي جدول النتائج أو قائمة الدخل البيانات الكمية حول دخل المؤسسة الاقتصادية أي ما تحصله من إيرادات وما تصرفه من نفقات.

1.تعريف قائمة الدخل:

تعد قائمة الدخل بمثابة الأداة المستخدمة في تحديد نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها المختلفة، ويمكن تعريف قائمة الدخل بأنها القائمة التي تظهر نتيجة الأعمال التشغيلية الجارية للوحدة الاقتصادية خلال مدة محاسبية، وتهدف قائمة الدخل إلى توفير مجموعة من البيانات الملائمة لاحتياجات مستخدمي هذه القائمة لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها[1].

يتم في هذه القائمة بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية، بهدف المساعدة في تقييم التدفقات النقدية الداخلية الحالية وإستخدامه للتنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية المستقبلية[2] .

2.عناصر قائمة الدخل:

يمكن تلخيص العناصر المكونة لقائمة الدخل فيما يلي[3]:

---

[1]سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي البرزنجي، **التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية**، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة الأولى، بغداد، 2019، ص20.

[2]مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص276.

[3]مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات دراسة ميدانية ببنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة سطيف**، مذكرة ماجستير في دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص83.

- **الإيرادات:** هي تدفقات داخلية أو زيادات أخرى في أصول وحدة معينة أو تسوية الإلتزامات خلال فترة زمنية معينة نتيجة تسليم أو إنتاج سلع، تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى تشكل العملية الأساسية والمستمرة للوحدة.
- **المكاسب:** هي زيادات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو إستثمارات الملاك.
- **المصروفات:** هي التدفق الخارج من الأصول أو إستهلاكها أو تحمل الإلتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بالأنشطة الأخرى التي تشكل العمليات الأساسية و المستمرة للوحدة.
- **الخسائر:** هي النقص في حقوق الملكية(صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة، وجميع العمليات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة، بإستثناء تلك الناتجة عن إيرادات أو إستثمارات على الملاك.

3.أنواع قائمة الدخل(جدول حساب النتائج):

تتم عملية إعداد جدول حساب النتائج بطريقتين هما[1]:

1.3 جدول حساب النتائج حسب الطبيعة: وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، أجور ورواتب، الإهتلاكات...إلخ).

2.3 جدول حساب النتائج حسب الوظيفة: وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظائف(تكلفة المبيعات، التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية).

4.الشكل القانوني لقائمة الدخل (جدول حساب النتائج).

يظهر الشكل القانوني لجدول النتائج الأتي(أنظر الملحق رقم02):

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة.

تم التطرق إليه في هذا المطلب إلى التعرف على كل من جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة باعتبارهم من القوائم المالية المهمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا:جدول سيولة الخزينة.

[1] زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال–وحدة الحراش–(2012-2013)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص35.

يمثل جدول سيولة الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية الوثيقة المالية التي تمد المحلل المالي ومستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية الخاصة بحركة السيولة المطلوبة في عملية التحليل.

1.تعريف جدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية):

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين إذ تحقق هذه القائمة المميزات التالية[1]:

- ✓ معرفة المركز النقدي للمؤسسة؛
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها من خلال السيولة المتوفرة؛
- ✓ التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية؛
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل؛
- ✓ التعرف على النقدية غير المتاحة للاستخدام في المؤسسة؛
- ✓ مقارنة المراكز النقدية بين المؤسسات المختلفة وفي المؤسسة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- ✓ التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالاصول غير المتداولة وإستبدالها.

وفي تعريف آخر "تعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة إذ أن هذا الكشف يظهر أثار الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك صنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث [2].

2.عناصر جدولة سيولة الخزينة.

يبين جدول سيولة الخزينة التغيرات النقدية التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية وذلك من خلال الأنشطة التالية[3]:

---

[1]سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص82.

[2]بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء –دراسة حالة شركة إسمنت السعودية –للفترة الممتدة من 2006–2010**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص25.

[3]مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظر تطبيقي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى والطبعة الثانية، عمان، 2006، 2009، ص ص196-197.

- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** يكتسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة، حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المؤسسة لذا فإن هذه الأنشطة التشغيلية ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية وعلى سبيل المثال نجد (المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات).
- **التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:** تضم الأنشطة الإستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل وعلى سبيل المثال نجد (المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والاصول طويلة الأجل الاخرى، المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الإستثمارات وتحصيل القروض).
- **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية(الإلتزامات) وعلى سبيل المثال نجد (المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة).

3.طرق إعداد جدول سيولة الخزينة:

يتم إعداد جدولة سيولة الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقتين هما[1]:

- ✓ **الطريقة المباشرة:** هذه الطريقة يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الإستثمار والفوائد الدائنة.
- ✓ **الطريقة غير المباشرة:** يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الإستحقاق وليس الأساس النقدي.

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص178-179.

حيث نجد الفرق بين الطريقة المباشرة والغير المباشرة في عرض جدول التدفقات النقدية هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال وظيفة الإستغلال، أما تحديد صافي التدفقات النقدي من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد إختلاف بينهما.

4. الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النفدية).

يظهر شكل جدول سيولة الخزينة وفقا للجداول التالية (أنظر الملحق رقم3):

ثانيا:قائمة التغيرات في حقوق الملكية(جدول التغيرات في الأموال الخاصة)

تعد قائمة تغير الأموال الخاصة الحلقة التي تربط بين جدول حسابات النتائج والميزانية، وسيتم التطرق إليها في هذا ما يلي:

1.تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية، ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية[1]:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال؛
- ✓ النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال؛
- ✓ عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديدات)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2.الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة.

يظهر شكل جدول تغير الأموال الخاصة وفق الجدول التالي(أنظر الملحق رقم04):

ثالثا.الإيضاحات والتقسيرات(الملاحق)

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011، ص ص97-98.

هي عبارة عن وثيقة محاسبية هدفها توفير وإنتاج معلومات هادفة تعمل على تسهيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، حيث من خلالها تلتزم المؤسسات بعرض تفصيلي لحساباتها بطريقة ثابتة وموحدة تبين حقيقة المؤسسة من خلالهم[1].

فهي تضم معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وهي تخص النقاط التالية[2]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية؛
- المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الإقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية، وعلى العموم تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة بعد تحديد بوضوح كل عنصر من عناصر الكشوف المالية وإظهار بعض المعلومات بطريقة دقيقة كإسم المؤسسة والرقم التجاري، وعنوان المقر...إلخ.

[1] شيخ عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] كحول صورية، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة**–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص53.

المبحث الثالث: مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية

إن تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على القوائم المالية لا يقتصر فقط على تحسين السرعة والكفاءة في إعدادها، بل يمتد إلى تعزيز المصداقية وكذا الشفافية، حيث تمكن من تقديم رؤية أكثر دقة ووضوح حول الأداء المالي للمؤسسة مما يساهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية.

المطلب الأول: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مصداقية القوائم المالية

سنقوم في هذا المطلب إلى التطرق إلى مصداقية القوائم المالية وكيف يساهم الإفصاح الاجتماعي في تعزيزها.

أولا. مفهوم مصداقية القوائم المالية: هي خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية بموجبها تتحقق الموضوعية والعرض السليم للمعلومات، كما يقصد البعض بالمصداقية ضرورة أن تكون المعلومات المستخدمة للمستثمرين في اتخاذ القرارات مأمونة للاستخدام، بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وموضوعية في عرض الحقائق ووصف الظواهر والأنشطة الاقتصادية [1].

ثانيا.مؤشرات المصداقية في المعلومات المالية: تتمثل مؤشرات المصداقية في المعلومات المالية فيما يلي[2]:

- ✓ ضرورة التعبير بوضوح عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة؛
- ✓ التطبيق السليم للمعايير المحاسبية وذلك في نطاق إعداد تلك القوائم المالية؛
- ✓ الوصف الصحيح لسلامة العرض والإفصاح باستيفاء كافة متطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- ✓ ضرورة الاختيار والتطبيق لسياسات المحاسبة مع العرض الملائم والموثوق للمعلومات المحاسبية؛
- ✓ ضمان القوائم المالية يتوقف على صياغة السياسة المحاسبية التي توفر المعلومات المحاسبية؛
- ✓ الثبات في العرض والتبويب للبنود المحاسبية ومعالجتها من فترة إلى أخرى.

ثالثا.دور الإفصاح الاجتماعي في تعزيز مصداقية القوائم المالية: يعزز الإفصاح الاجتماعي من مصداقية القوائم المالية من خلال[1]:

---

[1]إسماعيل عثمان، شريف اسحق، **التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد02، المملكة العربية السعودية، 2022، ص408.

[2]عيشور ذهبية، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية**، مجلة أفاق للعلوم، العدد السادس، 2017، ص354.

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها،
- سرعة المعلومات أي مراعاة عامل الزمن بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بها بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر والاحتمالات المعترف بها وغبر المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات الداخلية والخارجة المستقبلية؛
- يساعد الإفصاح في توفير معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال ومعاملاتهم، وهو أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة.

المطلب الثاني: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على شفافية القوائم المالية.

تتطلب الشفافية أن تقوم المؤسسة بالكشف عن معلومات إضافية حول عملياتها وأدائها والمخاطر المحيطة بها، لتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات سليمة وقد أكدت الدراسات أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساهم في دعم متطلبات الإفصاح وتعزيز الشفافية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا.مفهوم الشفافية في القوائم المالية: هي مبدأ توفير بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة يمكن الوصول إليها بسهولة وتكون مرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف سنويا[2].

كما تعني الشفافية قيام الشركة أو الجهة المسؤولة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا التي يكون بشأنها الإضرار بمصالح الشركة[3].

---

[1]دليلة دادة، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك العامة بالجزائر"دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص7.

[2]بروية إلهام، **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق شفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد48، 2017، ص438.

[3]نعيمة محمد حرب، **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص10.

ثانيا.مفهوم الشفافية في الإفصاح: نعني بالشفافية في الإفصاح اتسام مخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية بأعلى مستوى الجودة للمعلومات واكتمال خصائصها النوعية وأن لا تترك أي غموض أو ريبة لدى مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة، ويكمن دور الإفصاح المحاسبي بتوفير معلومات اجتماعية مشتملة على خصائصها، وهذا ما يضمن فعلا تحقيق الشفافية في المعلومات المفصح عنها[1].

ثالثا.دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين شفافية المعلومات المالية:

يساهم الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية بشكل كامل في تقديم صورة شاملة عن أداء المؤسسة مما يعزز شفافية القوائم المالية وهذا من خلال[2]:

- خلق بيئة ملائمة يمتاز فيها العاملون بالقيم والخلق الرفيع، الشفافية ترتبط بالمفهوم الثقافي والقيمي للشركة والأفراد لأنها تحمل كل معايير الصدق والإخلاص والأمانة في التعامل من خلال التأكيد على النظام القيمي للشركة؛
- اتخاذ إجراءات وضوابط وقوانين تكون رادعة للحد من الفساد، ضرورة وجود تشريعات ملزمة ولوائح وقواعد تنظم عملية الإفصاح؛
- الاهتمام بالمدخل الأخلاقي للمحاسبة بدرجة أعلى أو بمقدار الاهتمام بالمعايير والقواعد والخصائص المحاسبية؛
- القوائم المالية تكون على درجة عالية من التفاصيل والأرقام والوصف فيها يكون على درجة عالية من الدقة والمصداقية ومتوافقة مع رغبات الأطراف ذات العلاقة؛
- أن تكون المعلومة دقيقة وذات صلة بالموضوع ومتاحة للمستخدمين؛
- الشفافية في الإفصاح تتطلب الاهتمام بالمضمون بدرجة أكبر وينبغي عرض المعاملات والأحداث وفقا لجوهرها وليس لمجرد شكلها؛
- يجب أن يكون الإفصاح عادلا وبدرجة عالية من الشفافية وأن يتضمن المعلومات المادية وغير المادية؛

[1] دواق سميرة، فرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد3، العدد1، المسيلة، 2019،ص16.

[2] المرجع السابق، ص18.

- أن يكون الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب إذ أن المعلومة التي يعلن عليها بصورة متأخرة عادة لا قيمة لها وقد لا تحقق نفس الفائدة للمستفيد منها فيما لو أفصح عنها بصورة مبكرة؛
- أن تكون المعلومة المفصح عنها واضحة مستوفية للمعنى والقصد المضمون فلا فائدة للمعلومات الغامضة.

خلاصة الفصل:

في الختام يوضح هذا الفصل أن القوائم المالية هي الركيزة الأساسية التي تعكس الأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة، فهي تهدف إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معنية ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية والمستقبلية، حيث أنها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حتى يستفيد منها الأطراف الخارجية والداخلية للمؤسسة كما تم تسليط الضوء بشكل خاص على تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على هذه القوائم وعلى مصداقيتها وكذا شفافيتها.

وتبقى القوائم المالية لأي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية لتقييم أدائها المالي والحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

بعد التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإطار المفاهيمي للقوائم المالية ومختلف أنواعها، سيتم في الفصل الموالي إسقاط هذه المفاهيم على أرض الواقع من خلال دراسة تطبيقية لمدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى مديرية سونلغاز، ودورها في تحسين جودة القوائم المالية.

الفصل الثالث:واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمديرية سونلغاز ودورها في تحسين جودة القوائم المالية

تمهيد:

تعرفنا في الفصلين السابقين على محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وذلك نظريا من خلال التطرق إلى تفاصيل المسؤولية الاجتماعية وأسس القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية بغية زيادة جودتها وموثوقيتها.

وللوصول إلى دراسة شاملة وواضحة سنتطرق إلى دراسة تطبيقية تعكس الجانب النظري المشار إليه في الفصلين السابقين، وقد قمنا بدراسة ميدانية لإمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية في مديرية سونلغاز بالمدية للتعرف على مدى التزام المؤسسة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتطرقنا في هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول**: تقديم عام لمديرية سونلغاز؛
- ✓ **المبحث الثاني**: الإطار المنهجي للدراسة؛
- ✓ **المبحث الثالث**: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية سونلغاز بالمدية

تعتبر شركة سونلغاز من أقدم المنشآت التي عرفتها الجزائر فهي مؤسسة عمومية اقتصادية في مجال إنتاج ونقل الطاقة وتوزيعها (الكهرباء والغاز)، حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية،كما تقوم بالتأثير على جميع الجوانب سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والمواطن على حد سواء.

المطلب الأول: نشأة وتعريف للشركة الوطنية للكهرباء والغاز

يعتبر قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الجزائري، لاسيما قطاع الكهرباء والغاز المتمثل في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز(شركة قابضة) تحت المسمى(مجمع سونلغاز) وسنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة مجمع سونلغاز وأهم أهدافه ثم إلى تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء ومهامها المختلفة.

أولا: نشأة وأهداف مجمع سونلغاز

الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي سوف نتطرق إلى نشأتها والأهداف التي تسعى لها.

1.نشأة مجمع سونلغاز: تم تأسيس مجمع سونلغاز كما يلي[1]:

في بداية القرن العشرين، اشتركت 16 شركة في امتيازات كهربائية في الجزائر ومجموعة ليبون(الشركة المركزية لإضاءة الغاز) وشركة الإضاءة والقوة الجزائر (SAEF) في الوسط والغرب، إلى الشرق ومصانع Lévy في قسنطينة، في 1947 تم نقل الشركات الامتياز 16 إلى شركة تحت المسمى شركة الكهرباء والغاز الجزائريةEGA كلفت بإنتاج، نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز تم الاحتفاظ في 1962 بالإطار القانوني لشركةEGA، وذلك بمقتضى القانون رقم 62/157 الصادر في 1962 / 12 / 31، ثم في 1969 تم حل شركة كهرباء والغاز الجزائرية (EGA) وإنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تحت المسمى" Sonelgaz" وذلك بمقتضى القانون رقم69/059 الصادر ب 1969 / 07 / 26 مع إبقاء نفس المهام.

وفي 1983 تم إعادة الهيكلة الأولى فقد تم ميلاد 05 شركات تابعة متخصصة في الأشغال، بالإضافة إلى شركة تصنيعAMC في 1991 تغير الإطار القانوني للشركة لتصبح مؤسسة عمومية ذات

[1]الموقع الإلكتروني للشركة القابضة SONELGAZhttp://www.sonelgaz.dzتاريخ الإطلاع 2026/04/23 على الساعة (18:00)

الطابع الصناعي والتجاري (SONELGAZ EPIC) وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم91/457، ثم التمتع بشخصية قانونية والاستقلال المالي في 1995 ويؤكد المرسوم التنفيذي رقم280-95 المؤرخ 19995/09/17 على طبيعة سونلغاز كمنشأة صناعية وتجارية عامة توضع تحت إشراف وزير الطاقة والمناجم.

كما تم إنشاء فروع خدمات منها (INFO/ SAT/ CAMEG/MPV) ثم في 2002 تغير الإطار القانوني للشركة لتصبح شركة ذات أسهم (SPA)بعد صدور القانون رقم 01/02 المؤرخ 2002/02/5 ثم الإعلان عن إعادة هيكلة وإعداد برنامج توسعي لأنشطة الإنتاج، النقل والتوزيع وتغير الإطار القانوني لتصبح مجموعة صناعية وكذا أصبحت Sonelgaz شركة قابضة، تم إنشاء بعض الكيانات المسؤولة عن أعمالها الأساسية، 2006 تم توسيع وتطوير مهام المجمع وإنشاء فروع جديدة للتوزيع ودمج شركات الأشغال والخدمات إلى المجمع ومن أهمها:

- مشغل النظام الكهربائي (OS) المسؤول عن التحكم في نظام إنتاج ونقل الكهرباء؛
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر (SDA)؛
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط(SDC)؛
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للشرق (SDE)؛
- شركة توزيع الكهرباء والغاز الغرب(SDO).

2. أهداف المجمع: تتمثل أهداف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز فيما يلي[1]:

- ✓ البحث عن الفعالية في كافة الميادين، وبأقل تكلفة ممكنة للطاقة الموزعة والحصول على موارد؛
- ✓ توسيع النشاط وفتح باب المنافسة لجميع القطاعات التابعة للمجمع حسب الإستراتيجيات التنموية؛
- ✓ استقلالية التسيير ومسايرة قوانين التجارة العالمية؛
- ✓ الوصول لاستقلالية مالية في تمويل الاستثمارات والمساهمة في خلق فرص العمل؛
- ✓ الرفع من الأداء الاجتماعي للخدمات المقدمة لمختلف أنواع الزبائن.

ثانيا: تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط (فرع مجمع سونلغاز)

[1]الموقع الإلكتروني للشركة القابضة SONELGAZ، مرجع سبق ذكره.

يمكن تعريف شركة سونلغاز كالآتي[1]:

- أقر المخطط التنظيمي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماةSADAG شركة ذات أسهم، كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة وإلحاق شركة التوزيع للجزائر كفرع من جهة أخرى حيث أنشئت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز " SDC ش ذ أ " شركة ذات أسهم بتاريخ 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الاجتماعي بـ20 نهج محمد بوضياف بالبليدة، تسير عبر 52 مديرية للتوزيع ل69 ولاية موزعة عبر التراب الوطني.
- تطور الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مجموعة من النشاطات تمس مجال شراء الطاقتين (الكهرباء والغاز) وبيعهما للزبائن النهائيين (توتر عالي، متوسط ومنخفض وضغط عالي، متوسط ومنخفض) كما تسير الشركة نمو وتطور الشبكات والتركيبات الكهربائية والغازية وتضمن معها تلبية كافة طلبات الربط بالتوتر المتوسط والمنخفض والضغط المتوسط والمنخفض في إطار دفاتر الشروط و النظام ساري المفعول.

ثالثا: مهام شركة سونلغاز

تتمحور مهام شركة سونلغاز[2]:

- تكييف الشبكات الحالية مع التكنولوجيات الحديثة، من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن؛

[1]الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز **http://www.sdc.dz** تاريخ الإطلاع 24 /2026/04 على الساعة (10:30).

[2]المرجع السابق.

- تأمين الهياكل والبنيات الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشبكات والمحولات الرئيسية، تأمين الخطوط من العوامل المناخية) من جهة، والتزايد المستمر في الإنتاج والحوادث واسعة النطاق؛
- تلبية طلبات الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف؛
- المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيم وأهداف الشركة؛
- التماشي مع سياسة الحكومة في إطار برامج الدولة مرافقة وإنجاز مشاريع التنمية وفقا لمهام الشركة؛
- توزيع الطاقة الكهربائية والغازية عبر القنوات وضمان احتياجات الزبائن مع توفر الشروط المطلوبة من حيث التكلفة، نوعية الخدمة والأمن؛
- ضمان نوعية واستمرارية الخدمة واستغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز؛
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز من أجل ربط الزبائن الجدد وكذا ضمان أمن وفعالية الشبكات؛
- ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة وتسويق الكهرباء والغاز.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالمدية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مديرية سونلغاز بالمدية وهي المديرية محل دراستنا والبعض أهدافها ورؤية الهيكل التنظيمي لها.

أولا.تعريف المديرية

أنشأت المديرية سنة 1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيتري (ولاية المدية حاليا)، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة بمديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إحدى (الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز)، والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة وتعمل المديرية على ضمان

التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها[1].

ثانيا. التغطية الإقليمية

تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية، في فيلا نور حي عين الذهب، تغطي 64 بلدية ب 08 وكالات تجارية لعدد الزبائن الموصولون بالكهرباء: 219 156زبون، عدد الزبائن الموصولون بالغاز: 899 67 زبون، موزعة على(المدية1 و2، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان، عين بوسيف، تابلاط، الشهبونية) و6 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب 67899 كم، و05 وكالات تقنية في مجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر ب 3296 كم^2.

ثالثا. أهداف المديرية

تتمثل أهداف المديرية فيمايلي[3]:

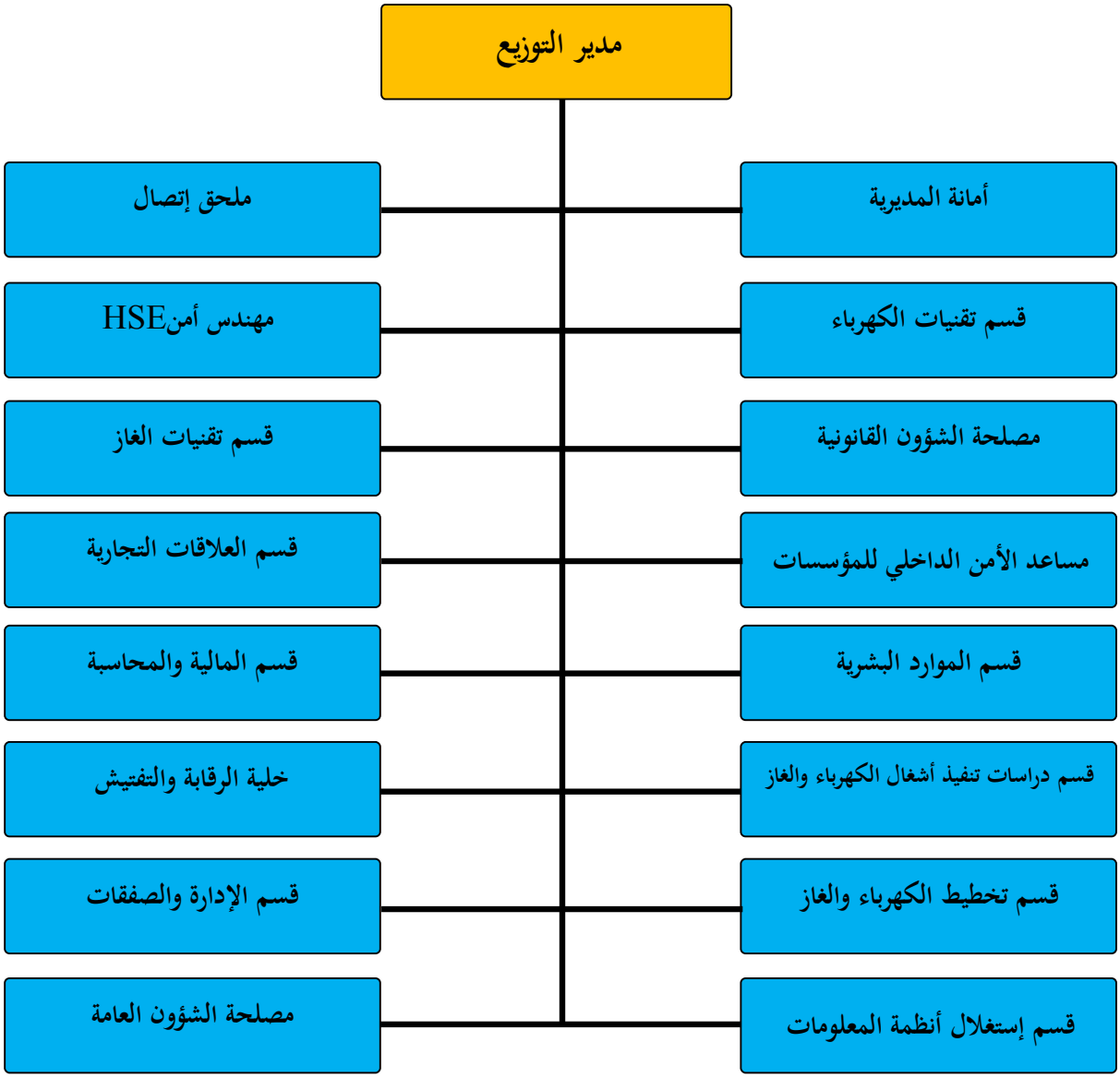
- ✓ السهر على تقديم وتطوير وتحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن؛
- ✓ تطوير وتعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية وتفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية والغازية؛
- ✓ إنجاز المخططات الاستثمارية في آجالها المحددة؛
- ✓ توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف زبائنها في الآجال المتفق عليها وتحقيق أكبر أرباح ممكنة.

رابعا: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالمدية.

[1] مقابلة مع السيد زكرياء مغراوي رئيس قسم مصلحة مالية ومحاسبة بمديرية التوزيع للمدية.
[2] نفس المرجع.
[3] الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، مرجع سبق ذكره.

سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي لمديرية محل الدراسة والهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة كما يلي[1]:

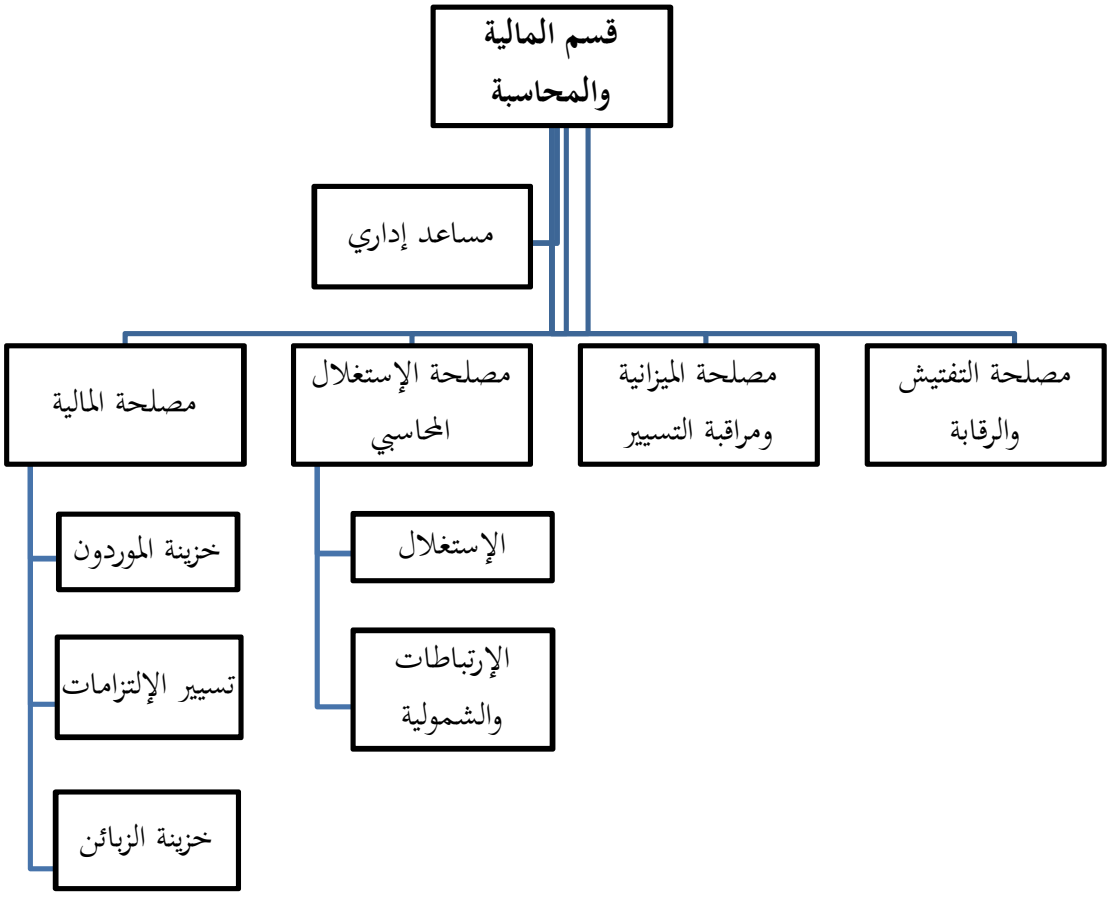
الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية.



المصدر: مصلحة الشؤون القانونية بمديرية المدية.

[1] رئيس مصلحة الشؤون مقابلة مع السيد هارون محمد، القانونية بمديرية التوزيع بالمدية.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: مصلحة الشؤون القانونية بمديرية المدية.

يهتم قسم المالية والمحاسبة بتسجيل العمليات محاسبيا والقيام بأعمال نهاية السنة (قيد الدراسة) بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذا الضمان الاجتماعي، إعداد الموازنات التقديرية، إعداد جدول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلق الأقسام، ويتفرع قسم المالية والمحاسبة إلى المصالح التالية[1]:

1. المصلحة المالية:

المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت بغرض استثماري أو استغلالي بحيث تخص كل عمليات الدفع، أي التدفقات المالية التي تتعلق بالمؤسسة مع البنوك ومصالح البريد.

2.مصلحة الاستغلال المحاسبي:

[1]مقابلة مع السيد زكرياء مغراوي، رئيس قسم مصلحة المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع للمدية.

تقوم هذه المصلحة بجمع كل المعلومات ومعالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسبي ومبادئه، بإتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية) للوصول إلى القوائم المالية وتحديد النتيجة.

3. مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير:

وتنقسم أعمالها إلى قسمين:

1.3 الموازنات التقديرية: تسهر على إعداد موازنة تقديرية خلال فترة معينة، سواء على المدى الطويل أو القصير من ناحية التدفقات ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف ولتقييم أداء المؤسسة.

2.3 مراقبة التسيير: مراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسييرية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

4.مصلحة الفحص والمراقبة:

تقوم هذه المصلحة بمراقبة عمليات التسيير لمختلف الأقسام ومدى احترام الإطار القانوني والمبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.

المطلب الثالث: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مديرية سونلغاز بالمدية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في مديرية بالمدية نظرا لاعتراف المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية وممارستها بصورة واضحة، حيث سنقوم بتشخيص واقع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها في المديرية محل الدراسة من خلال ما يلي[1]:

أولا.أنشطة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

يتم ربط عمل المؤسسات وأهم أهدافها بتعظيم الربح وتحقيق مكاسبها المالية ومصالحها الشخصية، لذلك فإن مديرية سونلغاز تهتم بالعديد من الأنشطة والقضايا المتعلقة بالمجتمع المدني الذي يعتبر شريحة مهمة لهذه المؤسسات لذا أصبح من المهم الاهتمام بحل أغلب مشاكل المجتمع المدني وتتمثل الخدمات المقدمة من مديرية سونلغاز تجاه المجتمع المدني في:

[1]مقابلة مع السيد زكرياء مغراوي، رئيس قسم مصلحة المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع للمدية.

- **مساعدة المتربصين والمتدربين:** تقوم المديرية بمساعدة كافة المتربصين والمتدربين بها من خلال قبول التربصات وتوجيههم وتقديم جميع المعلومات الكافية واللازمة، بالإضافة إلى تمكين المتدربين من إتقان استخدام مختلف الآلات والتقنيات.
- **إعانة الجمعيات الخيرية:** من أجل دعم النشاطات والمبادرات الخيرية تساهم مديرية سونلغاز بتقديم إعانة مالي خاصة بالجمعيات الخيرية خلال الموسم.
- **إتاحة فرص عمل:** تقوم المديرية بإعلان عن طلب عمل وتحديد تاريخ ووقت الامتحان، وبعد النجاح في الامتحان الكتابي تقوم لجنة من مديرية سونلغاز بانتقاء الناجحين على أساس الشهادة والكفاءة والخبرة بصورة عادلة ومتكافئة.

ثانيا.أنشطة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:

تتمثل الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالعمال والتي تهتم بها مديرية سونلغاز في جميع التكاليف المنفقة على العامل مهما كانت طبيعتها سواء مباشرة أو غير مباشرة، حيث تتعدد الأنشطة المتلعقة بالعمال وتمثل فيما يلي:

- ✓ تقديم ملابس الوقاية والأمن والأدوات والمعدات اللازمة للحماية؛
- ✓ الأجور، التدريب والتطوير، التكوين؛
- ✓ توفير السكن أو تقديم إعانة (سلفية)خاصة ببناء سكن بالإضافة إلى التكفل بالنقل؛
- ✓ تأمين العمال من المخاطر والتكفل بالمصابين، حيث تقوم المديرية بتقديم تعويضات في حالة ما إذا كانت إصابة العامل أثناء قيامه بعمله؛
- ✓ مساعدات مالية قبل التمدرس، في حالة ما إذا قرر عمال المديرية محل الدراسة تسجيل أبنائهم في الحضانة يقوم العامل بتقديم طلب من أجل ذلك من خلال ملئ استمارة ويقوم مسؤول الخدمات الاجتماعية بتوفير مبلغ مالي للموسم الدراسي ككل، لكنها لا تتكفل بإطعامهم ولا نقلهم للحضانة؛
- ✓ الحج والعمرة، تقوم المديرية محل الدراسة بتقديم عطلة 30 يوم مدفوعة الأجر بالإضافة إلى مبلغ مالي و في بعض الأحيان مساعدة مالية(سلفية) تتعلق بمنحة العمرة لصالح عمالها؛

- ✓ مساعدات مالية لصالح عائلة العامل المتوفى، تساهم المديرية بمنح مساعدة مالية مستعجلة لصالح أسر العاملين المتوفيين بعد وفاتهم؛
- ✓ الزواج أو الختان، في حالة ما إذا قرر عامل زواج أو ختان أبنائه تقوم المديرية بتقديم مساعدة مالية(سلفية) خاصة بالزواج، كذلك تساهم بتقديم مساعدات مالية خاصة بالختان لصالح عمالها؛
- ✓ تقدم المؤسسة ميدالية تشجيعية ومنح تشجيعية لصالح عمالها حسب الأقدمية وحسب ساعات العمل الإضافية للعامل وكذلك انضباطه في العمل؛
- ✓ مساعدة مالية لأصحاب الإعاقة، تقدم المديرية مساعدة مالية سنوية لأسر العاملين الذين يعانون من إعاقة جسدية(الأصول فقط).

ثالثا.الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعملاء:

نجد في كل المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة للعملاء، فمن حق العملاء الحصول على خدمة جيدة ومتابعة دائمة من قبل المؤسسات فهي الفئة التي تحقق من ورائها المؤسسات الاقتصادية الأرباح ولذلك تهتم مديرية سونلغاز تجاه عملائها بالخدمات التالية:

- ❖ الإعلان والإخطار، تقوم المديرية محل الدراسة بتحرير إعلان عندما يكون هناك انقطاع في الكهرباء والغاز لفائدة عملائها وذلك إما عن طريق تقديمه للإذاعة أو وكالات تجارية أو عن طريق نشر إعلان في مواقع التواصل الاجتماعي وفي الأحياء السكنية وذلك من أجل إخطارهم بمحتوى الإعلان؛
- ❖ خصوصية البيانات، تتعهد مديرية سونلغاز بحماية بيانات عملائها وخصوصياتهم؛
- ❖ الاهتمام بشكاوى العملاء، تهتم إدارة المؤسسة بشكاوى العملاء بخصوص انقطاع وحصول تذبذب في الكهرباء والغاز وذلك عن طريق الاتصال في الرقم المخصص بالشكاوي المتمثل في(3311) أو التوجه للمديرية، بالإضافة إلى دفع تعويضات للعملاء مقابل أي ضرر ناجم من طرف المديرية؛
- ❖ توفير المعلومات للعملاء، تقوم المديرية محل الدراسة بتوفير المعلومات اللازمة للعملاء والإجابة على تساؤلاتهم.

رابعا.الأنشطة الاجتماعية تجاه البيئة:

تساهم مديرية سونلغاز بالتكفل بالأنشطة المتعلقة بالبيئة سواء بالمحيط الداخلي أو الخارجي وذلك من أجل الحد من الآثار السلبية الناتجة عن طبيعة نشاطها المرتبط بتوزيع ونقل الكهرباء والغاز ومن بين هذه الأنشطة نجد:

- إعادة رسكلة النفايات الناجمة عن المديرية؛
- جمع النفايات الإدارية وهي تلك النفايات الناتجة عن نشاط العاملين على مستوى مكاتبهم، حيث تقوم المديرية بتوظيف عاملات النظافة للقيام بتظيف المكاتب بشكل دوري ويومي لمختلف المكاتب الخاصة بها.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

لدعم الدراسة أكثر والزيادة من جودة النتائج المتوصل إليها قمنا بدراسة ميدانية في مديرية سونلغاز بالمدية لمعرفة مدى إدراك المحاسبين المزاولين فيها بالوعي الاجتماعي ومدى معرفتهم بما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

في هذا المطلب سوف نقوم بعرض مجتمع وعينة الدراسة الميدانية والمتمثلة في:

1.مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة على مديرية سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية نظرا للأهمية الكبيرة للمؤسسة من ناحية الجانب الاقتصادي لما تقدمه من خدمات للمجتمع في الولاية خاصة وفي الجزائر عامة.

2.عينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من الموظفين لمديرية سونلغاز، وقد بلغ حجم العينة على35 استمارة موزعة على إطارات ومحاسبين قسم المالية والمحاسبة بمديرية سونلغاز، حيث اعتمدنا على طريقة التسليم والاستلام المباشر حيث تم استرجاع 30 استمارة كلها صالحة للاستعمال.

المطلب الثاني:أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد تحديد مجتمع وعينة الدراسة سنتطرق في هذا المطلب بعرض مختلف إجراءات تطبيق أداة الدراسة والأساليب الأساليب الإحصائية التي تعتمد عليها الدراسة.

أولا: أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على دراسات سابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، حيث تكونت الاستبانة من قسمين:

1. **القسم الأول:** يشمل هذا القسم البيانات الشخصية المتلعقة بأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في الجنس والعمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

2. **القسم الثاني:** ويتمثل هذا القسم على محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية ويتكون من محورين هما:

- **المحور الأول:** يتعلق هذا المحور بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والذي يتكون من **12** عبارة.

- **المحور الثاني:** يتعلق بجودة القوائم المالية ويشمل أربع أجزاء فرعية متعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية(الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) حيث تضمن هذا المحور **13**عبارة.

تم إستخدام مقياس ليكارت الذي يعتبر من أكثر المقاييس شيوعا لقياس درجة المستجوبين على عبارات الاستبانة، حيث يعتمد على البدائل الخمس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نموذج الاستبانة.

ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى(5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (4÷5=0.8) وبعد ذلك نضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وتحصلنا على ما يلي:

الجدول(3-2): الاتجاه العام حسب مجال المتوسط الحسابي.

الدرجة	مجال متسوط الحسابي	الاتجاه
1	1-1.79	غير موافق بشدة
2	1.80-2.59	غير موافق
3	2.60-3.39	محايد
4	3.40-4.19	موافق
5	4.20-5	موافق بشدة

المصدر: لحسن رباحي، **مرتكزات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة غرداية، 2024، ص141.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة يكون وفق الآلية التالية:

- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين(1-1.79) فهذا يعني أن اتجاه عناصر عينة الدراسة لا يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (1.80-2.59) فهذا يعني أن اتجاه عناصر عينة الدراسة لا يوافقون على ما جاء في العبارة.

- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (2.60-3.39) فهذا يعني أن اتجاه عناصر عينة الدراسة محايدون حول ما جاء في العبارة .
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (3.40-4.19) فهذا يعني أن اتجاه عناصر عينة الدراسة يوافقون على ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (4.20-5) فهذا يعني أن اتجاه عناصر عينة الدراسة يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار صحة الفرضيات تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(**SPSSV 17**)، ومن بين الأساليب الإحصائية التي تم الإعتماد عليها في دراستنا نجد:

- المتوسط الحسابي وذلك لحساب المتوسط الحسابي بالمحاور وبكل عبارة؛
- الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطها الحسابي؛
- معامل **الإرتباط بيرسون** (**Person**) وذلك من أجل التعرف على الاتساق الداخلي لعبارات والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه؛
- معامل الثبات (**ألفا كرومباخ**) وذلك لقياس مدى قوة العلاقة بين العبارات والتأكد من ثبات أداة الدراسة؛
- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتقديم وصف شامل لمفردات العينة من حيث البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛
- إختبار **Shapiro-wilk** من أجل معرفة ما إذا كانت محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي؛
- إختبار (**One Simple T-test**) لإختبار الفرضيات من أجل قبولها أو رفضها؛
- إختبار **Indépandant Sample T-test** من أجل معرفة إذا كان هناك فروق في أراء أفراد العينة حسب متغير الجنس؛
- إختبار تحليل التباين للانحدار لدراسة الأثر؛
- إختبار فيشر لتحليل التباين الأحادي لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في أراء أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية(العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؛

- تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل المتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المتغير التابع جودة القوائم المالية (بمختلف خصائصها).

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الإستبانة

قبل التطرق إلى معرفة صدق وثبات أداة الدراسة، سنقوم أولا باختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل تحديد الاختبارات الملائمة للتأكد من فرضيات الدراسة الميدانية يجب معرفة طبيعة توزيع البيانات المتحصل عليها بعد تبويبها في برنامج الحزم الإحصائية، لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

H_0: تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة95%.

H_1: لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة95%.

وقاعدة أخذ القرار هي قبول فرضية الصفرية H_0 إذا كان مستوى الدلالة المحسوب **أكبر** من 5%، وترفض فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة المحسوب **أقل** من 5% وتقبل الفرضية البديلة H_1

1.اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية).

لمعرفة نوع التوزيع الذي يتبعه المحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية) يتم اختباره كما يلي:

H_0: تتوزع بيانات المحور الأول حسب التوزيع الطبيعي عند مستوى 95%.

H_1: لا تتوزع بيانات المحور الأول حسب التوزيع الطبيعي عند مستوى 95%.

والجدول الموالي يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور المحاسبة المسؤولية الاجتماعية (أنظر الملحق رقم6).

الجدول رقم (3-3): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية).

البيان	Shapiro-Wilk	درجة المعنويةSig	التوزيع
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.96	0.34	طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن درجة المعنوية لاختبار**Shapiro-Wilk** (Sig=0.34) وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة، ومنه نقول أن هذا المحور يتبع توزيع طبيعي وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على الأسئلة والتأكد من صحة الفرضية التي تتعلق بهذا المحور.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني(جودة القوائم المالية):

لمعرفة نوع التوزيع الذي يتبعه المحور الثاني(جودة القوائم المالية) يتم اختباره كما يلي:

H_0: تتوزع بيانات المحور الثاني حسب التوزيع الطبيعي عند مستوى 95%.

H_1: لا تتوزع بيانات المحور الثاني حسب التوزيع الطبيعي عند مستوى 95%.

الجدول الموالي يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور جودة التقارير المالية (أنظر الملحق رقم7)

الجدول(3-4): اختبار التوزيع الطبيعي لمحور جودة القوائم المالية

البيان	Shapiro-Wilk	درجة المعنويةSig	التوزيع
خاصية الملائمة	0.914	0.19	طبيعي
خاصية الموثوقية	0.965	0.40	طبيعي
القابلية للمقارنة	0.990	0.99	طبيعي
القابلية للفهم	0.972	0.59	طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

- درجة المعنويةSig لاختبار **Shapiro-Wilk** المتعلقة بخاصية الملائمة تساوي 0.19 وهي أكبر من 0.05، ومنه نقول أن هذه الخاصية تتبع توزيع طبيعي.
- درجة المعنويةSig لاختبار **Shapiro-Wilk** المتعلقة بخاصية الموثوقية تساوي 0.40 وهي أكبر من 0.05، ومنه نقول أن هذه الخاصية تتبع توزيع طبيعي.
- درجة المعنويةSig لاختبار **Shapiro-Wilk** المتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة تساوي 0.99 وهي أكبر من 0.05، ومنه نقول أن هذه الخاصية تتبع توزيع طبيعي.

- درجة المعنويةSig لاختبار **Shapiro-Wilk** المتعلقة بخاصية القابلية للفهم تساوي 0.59 وهي أكبر من 0.05، ومنه نقول أن هذه الخاصية تتبع توزيع طبيعي.

وهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على الأسئلة والتأكد من صحة الفرضية التي تتعلق بهذا المحور وعليه نستنتج أن **البيانات تتبع التوزيع الطبيعي** لذلك يجب استخدام **الاختبارات المعلمية** في معالجتها.

ثانيا: قياس صدق الاستبانة

قبل إجراء الإحصائيات لابد من قياس صدق الاستبانة وذلك من خلال:

1.صدق المحكمين(الصدق الظاهري):

بعد بناء الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة تم التأكد من صحة محتواها من خلال عرضها بعد إعداد شكلها الأولي لها على الأستاذة المشرفة، للتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية ومن وضوحها وسلامة صياغتها وتم إجراء التعديلات اللازمة بما يتوافق مع طبيعة الدراسة.

2.قياس صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد به مدى إنسجام عبارات الاستبانة وملائمتها لتفسير وقياس ما أعدت لقياسه وملائمة كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، ولمعرفة مدى إتساق عبارات الاستبانة وصدقها بإستخدام مقياس ليكارت تم حساب معامل **الإرتباط بيرسون (Person)** بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنمتي إليه.

وكانت النتائج كمايلي:

1.2 قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (محاسبة المسؤولية الاجتماعية).

يوضح الجدول رقم (3-5) اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول باستخدام معامل ارتباط بيرسون كما يلي (أنظر الملحق رقم8) :

الجدول رقم (3-5): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول.

العدد	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تنظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام يجب أن تراعيه إدارة المؤسسة يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع؛	**0.527**	**0.003**

2	تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية؛	**0.446**	**0.014**
3	تدرك إدارة المؤسسة مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد؛	**0.735**	**0.000**
4	يتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى إجراء التغيرات الداخلية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة والمجتمع؛	**0.509**	**0.004**
5	تزيد المحاسبة الاجتماعية من تحسين دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية وبالوضع المالي للمؤسسة؛	**0.569**	**0.001**
6	محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أعمال المؤسسة؛	**0.657**	**0.000**
7	صعوبة القياس المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية يقلل من اهتمام المؤسسة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛	**0.256**	**0.171**
8	تهتم المؤسسة بقياس كل المجالات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية(مجال العاملين، البيئة، المجتمع، العملاء)؛	**0.712**	**0.000**
9	يزيد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي من شفافية المعلومات المحاسبية؛	**0.587**	**0.001**
10	تعتقد المؤسسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات؛	**0.762**	**0.000**
11	يساهم تبني محاسبة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في زيادة جودة القوائم المالية؛	**0.710**	**0.000**
12	المؤسسة تنظم دورات ومؤتمرات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	**0.671**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامجSPSS.

يمثل الجدول أعلاه معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية) بالدرجة الكلية للمحور، حيث يتبن لنا أنَّ معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من المحور الذي تنتمي إليه تتراوح بين الحد الأعلى 0.762 والحد الأدنى 0.256، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع العبارات (ماعدا العبارة رقم 07)كانت أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على وجود اتساق بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وهو ما يؤكد وجود اتساق داخلي وبالتالي العبارات صادقة وصحيحة،

ماعدا العبارة رقم 07 قيمتها عند مستوى الدلالة كانت أكبر من مستوى المعنوية مما يدل على عدم وجود اتساق بينها وبين الدرجة الكلية للحور وهي لا تؤثر على مصداقية الأداة بشكل عام.

2.2 قياس صدق الاستاق الداخلي لعبارات المحور الثاني(جودة القوائم المالية):

يوضح الجدول أدناه مخرجات برنامج SPSS لمعاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور (أنظر الملحق رقم9):

الجدول رقم (3-6): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

العدد	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل؛	**0.680**	**0.001**
2	توفر القوائم المالية معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛	**0.700**	**0.000**
3	يتم إعداد والإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب؛	**0.323**	**0.082**
4	تحتوي القوائم المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز؛	**0.622**	**0.000**
5	يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها؛	**0.596**	**0.001**
6	المعلومات المالية المتوفرة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها؛	**0.793**	**0.000**
7	يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية؛	**0.768**	**0.000**
8	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة؛	**0.800**	**0.000**
9	تتبع المؤسسة عند إعداد القوائم المالية طرق وأساليب موحدة تمكن من إجراء عملية المقارنة دون تعقيد؛	**0.531**	**0.003**
10	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى؛	**0.782**	**0.000**
11	السياسات والأساليب المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد القوائم المالية يتم توضيحها دائما؛	**0.477**	**0.008**
12	إن اتخاذ القرار المناسب مرتبط بالفهم الجيد للمعلومة؛	**0.601**	**0.000**
13	تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.	**0.767**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامجSPSS.

يمثل الجدول أعلاه معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني(جودة القوائم المالية) بالدرجة الكلية للمحور، حيث يتبن لنا أنَّ معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من المحور الذي تنتمي إليه تتراوح بين الحد الأعلى0.800 والحد الأدنى0.323، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة للعبارات أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على وجود اتساق بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وهو ما يؤكد وجود اتساق داخلي وبالتالي العبارات صادقة وصحيحة ماعدا العبارة رقم 3 قيمتها عند مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية، مما يدل على عدم وجود اتساق بينها وبين الدرجة الكلية للمحور. وبذلك تُعتبر عبارات المحور صادقة ومتسقة داخلياً لما وُضِعت لقياسه.

3.صدق الاتساق البنائي لمحاور: تمَّ إيجاد معامل بيرسون بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة لمعرفة مدى صدق المحاور لقياس أهداف الدراسة، وأنَّ محتوى كل محور من محاور الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0.05، كما يوضحه الجدول الموالي (أنظر الملحق رقم10):

جدول رقم(3-7): معاملات ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة.

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.931	0.000
الثاني	جودة القوائم المالية	0.938	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

يُبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة الموجهة والمعدل الكلي موجبة وقوية ودالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل محور 0.000 وهي أقل من 0.05، وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا: قياس ثبات الاستبانة

من أجل قياس ثبات الاستبانة تم إستخدام أحد معاملات الثبات والمتمثل في المعامل **ألفا كرونباخ(Alpha-Cronbach)**، الذي يعد وسيلة لبيان مدى ثبات وصدق واتساق محاور الاستبانة، حيث تتراوح قيمته بين(0-1) حيث كلما زادت قيمته واقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات

عالي وعلى درجة أكبر من الثبات للاستبانة بحيث يجب ألا تقل قيمته عن القيمة المقبولة إحصائيا(0.60) أي يجب أنو يكون معامل الثبات(ألفاكرونباخ) أعلى من 0.60، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات كل محور ومعامل الثبات الكلي للاستبانة (أنظر الملحق رقم11):

الجدول(3-8): معامل الثبات ألفا كرونباخ.

محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	12	**0.829**
جودة القوائم المالية	13	**0.879**
الاستبانة ككل	**25**	**0.915**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبانة هي كالآتي:

- المحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية): قيمة معامل الثبات (**0.829**) وهي أكبر من القيمة الاحصائية 0.60 وهذا يدل على أن محور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ثابت.
- المحور الثاني(جودة القوائم المالية): قيمة معامل الثبات(**0.879**) وهي أكبر من القيمة الإحصائية0.60 وهذا يدل على أن محور جودة القوائم المالية ثابت.
- كما يبين الجدول أن معامل الثبات الكلي للاستبانة بلغ(**0.915**) وهو أكبر من القيمة الاحصائية 0.60 وهذا يدل على أن الاستبانة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وبذلك نكون قد تأكدنا من صِدق وثبات الاستبانة يمُكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة (أنظر الملحق رقم11).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

يعتبر تحليل نتائج الاستبانة مرحلة مهمة في دراستنا، حيث سيتم فيها تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات ذات قيمة ومعنى، حيث سنقوم بتحليل البيانات المتحصل عليها ثم اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل البيانات الشخصية التي تحصلنا عليها لأفراد العينة والموضحة في الجدول الموالي(أنظر الملحق رقم12).

الجدول رقم(3-9): نتائج تحليل البيانات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
1	**الجنس**	ذكر	**19**	**63.3**
		أنثى	**11**	**36.7**
2	**العمر**	أقل من 30سنة	**8**	**26.7**
		من30سنة إلى 40سنة	**3**	**10**
		من 40سنة إلى 50سنة	**14**	**46.7**
		50سنة فأكثر	**5**	**16.7**
3	**المستوى التعليمي**	الثانوي	**4**	**13.3**
		اليسانس	**11**	**36.7**
		الماستر	**14**	**46.7**
		الدكتوراه	**1**	**3.3**
4	**المسمى الوظيفي**	مدير	**1**	**3.3**
		رئيس مصلحة	**11**	**36.7**
		موظف	**18**	**60**
5	**سنوات الخبرة**	أقل من 5سنوات	**7**	**23.3**
		من5سنوات إلى 10سنوات	**3**	**10**
		من 10إلى 15سنة	**6**	**20**

		أكثر من 15سنة	**14**	**46.7**

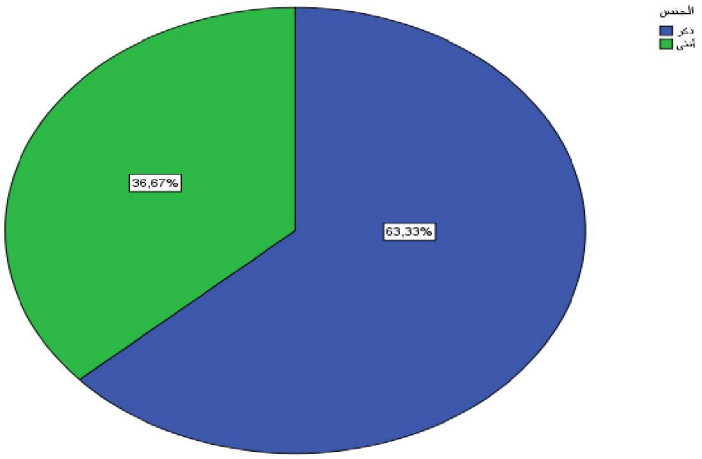
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال نتائج الجدول نجد أن أغلبية المستجوبين في الدراسة ذكور حيث بغلت نسبتهم 63.3%، أما فيما يخص الفئة العمرية الطاغية هي فئة من 40سنة إلى 50سنة بنسبة 46.7%، أما بالنسبة للمستوى التعليمي يتضح لنا أن أغلبية المستجوبين هم من فئة الحاصلين على شهادة ماستر حيث بلغت نسبتهم 47.7%، نجد معظم المستجوبين موظفين حيث بلغت نسبتهم 60%، أما فيما يخص سنوات الخبرة أغلب المستجوبين في الدراسة لديهم خبرة وظيفية لأكثر من 15 سنة حيث بلغت هذه الفئة 46.7%.

يمكن تلخيص نتائج الجدول السابق فيما يلي:

1. **الجنس**: يمكن تلخيص نتائج البيانات الشخصية المتعلقة بالجنس في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني لمتغير الجنس.

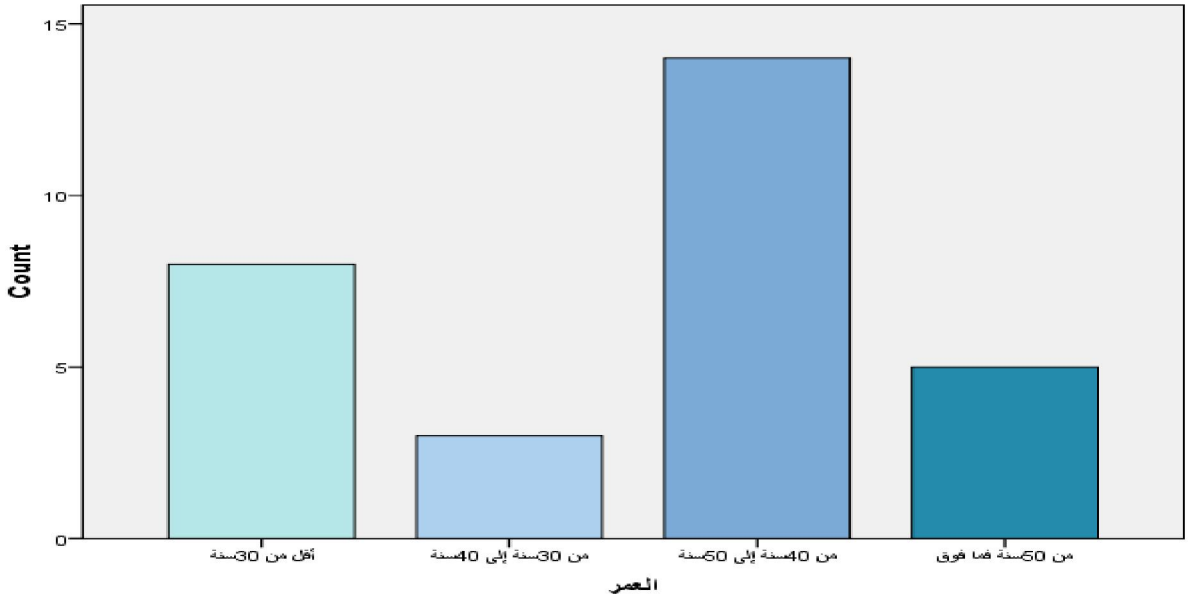


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (9)

من الشكل يتبين لنا أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث حيث بغلت نسبة الذكور 63.3%، في حين بلغت نسبة الأناث 36.7% وهذا يدل على سيطرة العنصر الذكوري على العنصر الأنثوي في المديرية محل الدراسة، وهذا راجع ربما إلى طبيعة العمل لأنه في أغلب الأحيان تتوجه الإناث إلى العمل في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة ...الخ.

2. **العمر**: يلخص الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الشكل(3-4): التمثيل البياني لمتغير العمر.

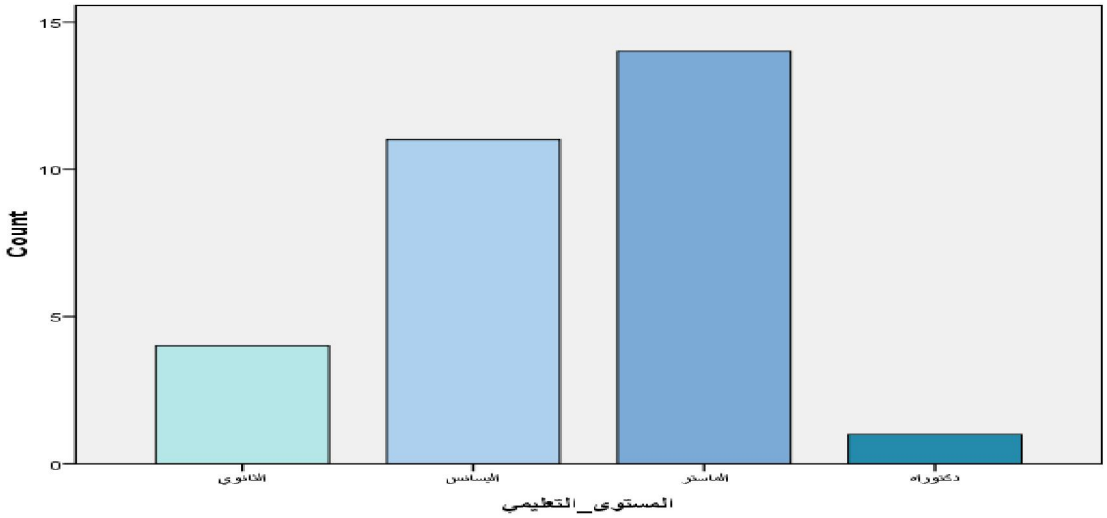


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(9)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن 46.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 40سنة إلى 50سنة وهي تمثل أعلى نسبة وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أفراد يتمتعون بالوعي والمسؤولية وهذا ما تحتاج إليه المؤسسة، تليها فئة أقل من 30سنة بنسبة 26.7% مما يشير على أن المؤسسة تضم طاقات شابة لديهم معارف ومهارات وإدراك لموضوع لدراسة، ثم فئة 50سنة فاكثر تشكل نسبة 16.7% وهذا يدل على وجود عدد من أفراد العينة لديهم معرفة متراكمة وخبرة مهنية طويلة، بينما نجد أقل الفئة هي الفئة من 30سنة إلى 40 سنة التي بلغت نسبتهم10% وهذا يدل على قلة عدد الموظفين الذين ينتمون لهذه الفئة بالمديرية محل الدراسة.

3. **المستوى التعليمي:** يوضح الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

الشكل(3-5): التمثيل البياني لمتغير المستوى التعليمي.

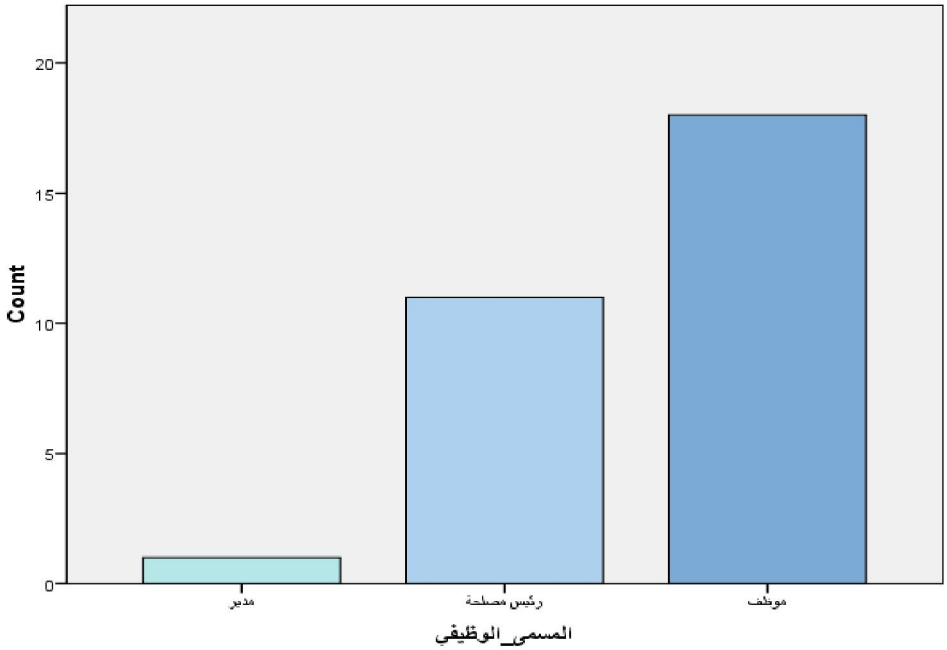


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(9).

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن أغلبية المستجوبين هم من فئة الحاصلين على شهادة ماستر حيث بلغت نسبتهم 47.7% مما يدل على أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تتمتع بمستوى معرفي والفكري جيد لفهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها بدقة، أما الفئة التي تليها هي فئة الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 36.7% وهي نسبة معتبرة تدل على أن هذا الفئة لديهم قدر كافي من الإدراك والوعي لموضوع الدراسة، من ثم فئة المستوى الثانوي التي قدرت نسبتهم 13.3% مما يدل على وجود عدد من الموظفين ذو تأهيل متوسط داخل المديرية في حين نجد أضعف فئة وهي فئة الحاملين لأطروحة دكتوراه بنسبة 3.3% ويدل ذلك على قلة المناصب التي تتطلب هذا المستوى داخل المديرية.

المسمى الوظيفي: يوضح الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

الشكل(3-6): التمثيل البياني لمتغير المسمى الوظيفي.

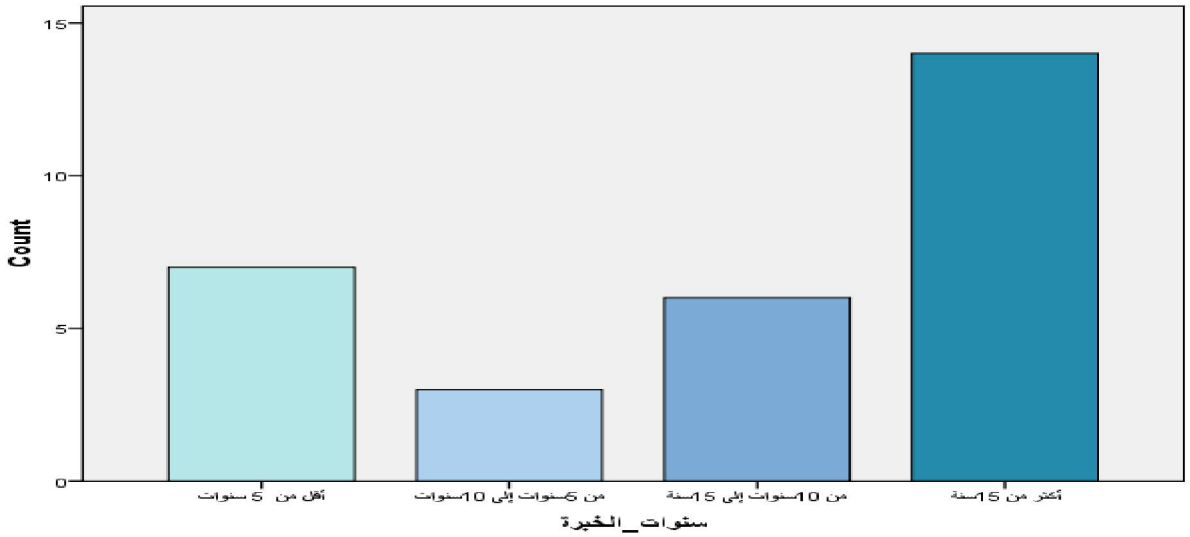


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(9).

من الشكل يتضح لنا أن معظم المستجوبين موظفين حيث بلغت نسبتهم 60% وهي تمثل أعلى نسبة مما يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة التنفيذية داخل المديرية وهذا راجع لطبيعة نشاط المؤسسة، ثم تليها فئة رئيس مصلحة بنسبة 36.7%وهو مؤشر يدل على التنوع في إجابات أفراد العينة، بينما فئة المدير هي أضعف فئة مدير بنسبة 3.3% وهذا راجع لصعوبة التواصل معهم بسبب إلتزاماتهم المهنية وكثرة تنقلاتهم.

4. سنوات الخبرة: يوضح الشكل الموالي توزيع أفراد العينة لسنوات الخبرة.

الشكل(3–7): التمثيل البياني لمتغير سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(9).

يوضح الشكل أن أغلب المستجوبين في الدراسة لديهم خبرة وظيفية لأكثر من 15 سنة حيث بلغت هذه الفئة 46.7% مما يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة العالية وعلى معرفة ودراية وإطلاع على عمل المديرية محل الدراسة بشكل جيد مما يمكنهم من الإجابة على عبارات الاستبانة بدقة وخبرة عالية، تليها فئة الذين لديهم خبرة أقل من 5سنوات بنسبة 23.3% مما يدل على أن المديرية تدعم الموظفين الذين لا تتجاوز خبرتهم 5 سنوات مثل خريجي لجامعة والمعاهد من خلال نقل المعرفة والخبرة من أصحاب الأقدمية إلى أصحاب الخبرة الجديدة في المجال وتوجيههم، ثم نجد فئة من 10 سنوات إلى 15 سنة بنسبة 20% وهم فئة يتمزون أيضا بخبرة كبيرة مما يعزز الحصول على أجوبة دقيقة، أما الفئة التي لديهم خبرة من 5سنوات إلى 10 سنوات شكلت أقل فئة بنسبة 10% مما يدل على محدودية هذه الفئة بالمديرية لكن هذا لا ينفي أنها تتمتع بخبرة معتبرة تساعد في الحصول على نتائج صحيحة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة وهذا من خلال:

1.تحليل إتجاه أراء العينة بالنسة للمحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية).

يمكن توضيح أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول من خلال الجدول التالي(أنظر الملحق رقم13):

الجدول رقم(3-10): إتجاهات أراء أفراد العينة حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

رقم العبارة	المحور الأول(محاسبة المسؤولية الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تنظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام يجب أن تراعيه إدارة المؤسسة يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع؛	4.23	0.43	موافق بشدة
02	تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية؛	4.00	0.74	موافق
03	تدرك إدارة المؤسسة مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد؛	4.03	0.61	موافق
04	يتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى إجراء التغيرات الداخلية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة والمجتمع؛	3.96	0.41	موافق
05	تزيد المحاسبة الاجتماعية من تحسين دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية وبالوضع المالي للمؤسسة؛	4.16	0.53	موافق
06	محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أعمال المؤسسة؛	3.93	0.58	موافق
07	صعوبة القياس المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية يقلل من اهتمام المؤسسة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛	3.66	0.71	موافق
08	تهتم المؤسسة بقياس كل المجالات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية(مجال العاملين، البيئة، المجتمع، العملاء)؛	3.86	0.73	موافق
09	يزيد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي من شفافية المعلومات المحاسبية؛	4.00	0.52	موافق
10	تعتقد المؤسسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات؛	3.76	0.77	موافق
11	يساهم تبني محاسبة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في زيادة جودة القوائم المالية؛	3.93	0.69	موافق
12	المؤسسة تنظم دورات ومؤتمرات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	3.80	0.71	موافق
	المجموع الكلي	3.94	0.37	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين(4.23، 3.66)، بإنحرافات معيارية تراوحت بين(0.77، 0.41) بدرجة تقديم موافق بشدة وموافق، أما المتوسط الحسابي ككل فقد بلغت قيمته (3.94) بإنحراف معياري (0.37) وبدرجة تقدير موافق حيث:

- جاءت العبارة رقم 1 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري قدره 0.43 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين يوافقون بشدة على أن المؤسسة تنظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام يجب أن تراعيه إدارة المؤسسة بحيث يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع؛
- جاءت العبارة رقم 5 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري قدره 0.53 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المحاسبة الاجتماعية تزيد من تحسين دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية وبالوضع المالي للمؤسسة؛
- جاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري قدره 0.61 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن إدارة المؤسسة تدرك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد؛
- جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري قدره 0.74 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المؤسسة تلتزم بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية؛
- جاءت العبارة رقم 9 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري قدره 0.52 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي يزيد من شفافية المعلومات المحاسبية؛
- جاءت العبارة رقم 4 في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري قدره 0.41 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم،

أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أنه يتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى إجراء التغيرات الداخلية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة والمجتمع؛

- جاءت العبارة رقم 6 في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري قدره 0.58 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أعمال المؤسسة؛
- جاءت العبارة رقم 11 في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري قدره 0.69 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أنه يساهم تبني محاسبة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في زيادة جودة القوائم المالية؛
- جاءت العبارة رقم 8 في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.86 وانحراف معياري قدره 0.73 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المؤسسة تهتم بقياس كل المجالات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية(مجال العاملين، البيئة، المجتمع، العملاء)؛
- جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري قدره 0.71 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المؤسسة تنظم دورات ومؤتمرات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- جاءت العبارة رقم10 في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي 3.76 وانحراف معياري قدره 0.77 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المؤسسة تعتقد أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات؛

- جاءت العبارة رقم 7 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.66 وانحراف معياري قدره 0.71 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن صعوبة القياس المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية يقلل من اهتمام المؤسسة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

2. تحليل إتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني(جودة القوائم المالية).

سوف نقوم بتحليل أراء العينة للمحور الثاني (جودة القوائم المالية) من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة.

1.2تحليل إتجاه أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني(خاصية الملائمة).

يمكن تحليل إتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني (خاصية الملائمة) من خلال الجدول التالي(أنظر الملحق رقم14):

الجدول(3-11): إتجاهات أراء أفراد العينة لخاصية الملائمة

رقم العبارة	المحور الثاني(جودة القوائم المالية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل؛	4.03	0.49	موافق
02	توفر القوائم المالية معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛	4.06	0.69	موافق
03	يتم إعداد والإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب.	4.16	0.59	موافق
المجموع الكلي		4.08	0.41	موافق

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول الذي يبين لنا أراء أفراد العينة فيما يتعلق بخاصية الملائمة الخاصة بالمحور الثاني، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(4.16، 4.06) بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0.69، 0.49)بتقدير موافق، بينما المتوسط الحسابي الكلي بلغت قيمته(4.08) بإنحراف معياري قدره(0.41) وبتقدير موافق حيث:

- ✓ جاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري قدره 0.59 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المؤسسة تقوم إعداد والإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب؛
- ✓ جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري قدره 0.69 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين يوافقون بشدة على أن القوائم المالية توفر معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ✓ جاءت العبارة رقم 1 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري قدره 0.49 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.

2.2تحليل إتجاه أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني(خاصية الموثوقية).

يمكن تحليل إتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني (خاصية الموثوقية) من خلال الجدول التالي(أنظر الملحق رقم14):

الجدول(3-12): إتجاهات أراء أفراد العينة لخاصية الموثوقية.

رقم العبارة	المحور الثاني(جودة القوائم المالية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
04	تحتوي القوائم المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز؛	4.30	0.46	موافق بشدة
05	يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها؛	4.30	0.53	موافق بشدة
06	المعلومات المالية المتوفرة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها؛	4.13	0.34	موافق
07	يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية.	4.06	0.63	موافق

المجموع الكلي	4.20	0.37	موافق

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول الذي يبين لنا أراء أفراد العينة فيما يتعلق بخاصية الموثوقية الخاصة بالمحور الثاني، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(4.30، 4.06) بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0.63، 0.34)بتقدير موافق بشدة وموافق، بينما المتوسط الحسابي الكلي بلغت قيمته(4.20) بإنحراف معياري قدره(0.37) وبتقدير موافق حيث:

- جاءت العبارة رقم 4 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري قدره 0.46 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون بشدة على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية خالية من التحيز؛
- جاءت العبارة رقم 5 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري قدره 0.53 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون بشدة على أنه يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها؛
- جاءت العبارة رقم 6 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري قدره 0.34 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المعلومات المالية المتوفرة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها؛
- جاءت العبارة رقم 7 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري قدره 0.63 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أنه يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3.2 تحليل إتجاه أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني(خاصية القابلية للمقارنة).

يمكن تحليل إتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني(القابلية للمقارنة) من خلال الجدول التالي(أنظر الملحق رقم14):

الجدول(3-13): إتجاهات أراء أفراد العينة لخاصية القابلية للمقارنة.

رقم العبارة	المحور الثاني(جودة القوائم المالية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
08	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة؛	3.96	0.61	موافق
09	تتبع المؤسسة عند إعداد القوائم المالية طرق وأساليب موحدة تمكن من إجراء عملية المقارنة دون تعقيد؛	4.03	0.66	موافق
10	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى.	4.03	0.66	موافق
المجموع الكلي		4.01	0.52	موافق

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول الذي يبين لنا أراء أفراد العينة فيما يتعلق بخاصية القابلية للمقارنة الخاصة بالمحور الثاني، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(4.03، 3.96) بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0.66، 0.61)بتقدير موافق، بينما المتوسط الحسابي الكلي بلغت قيمته(4.01) بإنحراف معياري قدره(0.52) وبتقدير موافق حيث:

- جاءت العبارة رقم 9 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري قدره 0.66 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المؤسسة تتبع عند إعداد القوائم المالية طرق وأساليب موحدة تمكن من إجراء عملية المقارنة دون تعقيد؛
- جاءت العبارة رقم 10 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري قدره 0.66 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن القوائم المالية توفر معلومات تسمح بإجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى؛

- جاءت العبارة رقم 8 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري قدره 0.61 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة.

4.2 تحليل إتجاه أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني(خاصية القابلية للفهم).

يمكن تحليل إتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني(خاصية القابلية للفهم) من خلال الجدول التالي(أنظر الملحق رقم14):

الجدول(3-14): إتجاهات أراء أفراد العينة لخاصية القابلية للفهم.

رقم العبارة	المحور الثاني(جودة القوائم المالية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
11	السياسات والأساليب المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد القوائم المالية يتم توضيحها دائما؛	**3.96**	**0.55**	**موافق**
12	إن اتخاذ القرار المناسب مرتبط بالفهم الجيد للمعلومة؛	**4.23**	**0.43**	**موافق بشدة**
13	تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.	**4.06**	**0.58**	**موافق**
المجموع الكلي		**4.08**	**0.41**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول الذي يبين لنا أراء أفراد العينة فيما يتعلق بخاصية القابلية للفهم الخاص بالمحور الثاني، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(4.23، 4.06) بإنحرافات معيارية تراوحت بين (0.58، 0.43)بتقدير موافق بشدة وموافق، بينما المتوسط الحسابي الكلي بلغت قيمته(4.08) بإنحراف معياري قدره(0.41) وبتقدير موافق حيث:

- جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري قدره 0.43 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون بشدة على أن اتخاذ القرار المناسب مرتبط بالفهم الجيد للمعلومة؛

- جاءت العبارة رقم 13 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري قدره 0.58 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة؛
- جاءت العبارة رقم 11 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري قدره 0.55 مما يدل على تقارب وتجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين وتشتت في إجاباتهم، أي أن هناك عدد من المجيبين موافقون على أن السياسات والأساليب المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد القوائم المالية يتم توضيحها دائما.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها تم استخدام في الفرضية الأولى اختبار(One Simple T-test)عند مستوى المعنوية 0.05 حسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية 1.699 أما فيما يخص الفرضية الثانية وفرضياتها الفرعية تم استخدام اختبار تحليل التباين للانحدار وأسلوب الانحدار البسيط.

1. اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية على: "**يوجد إدراك لدى مديرية سونلغاز لأهمية المحاسبة المسؤولية الاجتماعية**"، ولاختبار الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

H_0: لايوجد إدراك لدى مديرية سونلغاز لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة.

H_1: يوجد إدراك لدى مديرية سونلغاز لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول من الاستبيان والجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى (أنظر الملحق رقم15).

الجدول(3-15): نتائج اختبار T-test للفرضية الأولى.

المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية Sig	T المحسوبة	T الجدولية
محاسبة المسؤولية	3.947	0.372	0.000	13.910	1.699

الاجتماعية					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور الأول قيمته(3.947)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3 ومستوى المعنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة 13.910 أكبر من t الجدولية 1.699، وحسب قاعدة القرار نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه **يوجد إدراك لدى مديرية سونلغاز لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها.**

2.اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية على:"**لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة(الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)**"، ولاختبار الفرضية فقد تمت تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1.2إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية على:"**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة**"، ولاختبار الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة.

تم استخدام نتائج التباين للانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية والجدول التالي يبين ذلك(أنظر الملحق رقم16):

الجدول(3-16): نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1.551	1	1.551	12.254	0.002[a]
الخطأ	3.545	28	0.127		
المجموع الكلي	5.096	29	-	-	-

a:محاسبة المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى حيث بلغت قيمة المحسوبة (12.254) بقيمة احتمالية (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الملائمة، وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، هو موضح في الجدول الآتي(أنظر الملحق رقم17):

الجدول(3-17): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى.

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباطR	معامل التحديدR^2	مستوى الدلالةSig
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.620	3.501	12.254	0.552	0.304	0.002[a]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الملائمة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت قيمتها(12.254) وأيضا قيمة t المحسوبة والتي بلغت قيمتها (3.501) بمستوى دلالة 0.002، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ (0.552)ومعامل التحديد البالغ (0.304) أي أنه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الملائمة، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة(β) تقدر ب0.620 ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الملائمة وجاءت كالآتي:

$$Y=0.620X+1.641$$

Y: خاصية الملائمة.

X:محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن التغير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير الطردي في خاصية الملائمة بمقدار 1.641 درجة.

2.2 إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية على:"**لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية**"، ولاختبار الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية.

تم استخدام نتائج التباين للانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية والجدول التالي يبين ذلك(أنظر الملحق رقم16):

الجدول(3-18): نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	2.085	1	2.085	29.696	0.000^a
الخطأ	1.965	28	0.70		
المجموع الكلي	4.050	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية حيث بلغت قيمة المحسوبة (12.254) بقيمة احتمالية (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية

بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الموثوقية، وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول الآتي(أنظر الملحق رقم17):

الجدول(3-19): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية.

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة Sig
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.719	2.606	29.696	0.717	0.515	0.000^a

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الموثوقية، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت قيمتها(29.696) وأيضا قيمة t المحسوبة والتي بلغت قيمتها (2.606) بمستوى دلالة 0.000، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ(0.717)، ومعامل التحديد بلغت قيمته (0.515) أي أنه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الموثوقية، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة (β)تقدر ب0.719 ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الموثوقية وجاءت كالآتي:

$$Y=0.719X+1.363$$

Y: خاصية الموثوقية.

X:محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن التغير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير الطردي في الموثوقية بمقدار 1.363 درجة.

3.2إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية على:**"لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة"**، ولاختبار الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة.

تم استخدام نتائج التباين للانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية والجدول التالي يبين ذلك(أنظر الملحق رقم16):

الجدول(3-20): نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	3.387	1	3.837	25.152	0.000[a]
الخطأ	4.271	28	0.153		
المجموع الكلي	8.107	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة حيث بلغت قيمة المحسوبة (25.152) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للمقارنة، وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول الآتي(أنظر الملحق رقم17):

الجدول(3-21): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة.

المتغير	معامل	قيمة t	قيمة F	معامل	معامل	مستوى

المستقل	الانحدار β	المحسوبة	المحسوبة	الارتباط R	التحديد R^2	الدلالة Sig
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.975	5.015	25.152	0.688	0.473	0.000[a]

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجSPSS.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للمقارنة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت قيمتها(25.152) وأيضا قيمة t المحسوبة والتي بلغت قيمتها(5.015) بمستوى دلالة 0.000، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ(0.688)، ومعامل التحديد البالغ(0.473) أي أنه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للمقارنة، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة(β) تقدر ب0.975 ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للمقارنة وجاءت كالآتي:

$$Y=0.975X+0.162$$

Y: خاصية القابلية للمقارنة.

X:محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن التغير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير الطردي في خاصية القابلية للمقارنة بمقدار 0.162 درجة.

4.2 إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص الفرضية على:"**لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم**"، ولاختبار الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم.

تم استخدام نتائج التباين للانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية والجدول التالي يبين ذلك(أنظر الملحق رقم16):

الجدول(3-22): نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1.450	1	1.450	11.133	0.000[a]
الخطأ	3.646	28	0.130		
المجموع الكلي	5.096	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة حيث بلغت قيمة المحسوبة(11.133) بقيمة احتمالية(0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة(0.05) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للفهم، وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول الآتي(أنظر الملحق رقم17):

الجدول(3-23): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

المتغير المستقل	معامل الانحدارβ	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباطR	معامل التحديدR^2	مستوى الدلالةSig
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.599	3.337	11.133	0.533	0.284	0.002[a]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للفهم، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت قيمتها (11.133) وأيضا قيمة t المحسوبة والتي بلغت قيمتها(3.337) بمستوى دلالة 0.000، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ (0.533)، ومعامل التحديد البالغ(0.284) أي أنه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للفهم، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة(β) تقدر ب0.599 ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للفهم وجاءت كالآتي:

$$Y=0.599X+1.723$$

Y: خاصية القابلية للفهم.

X:محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن التغير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير الطردي في خاصية القابلية للفهم بمقدار1.723 درجة.

بعد ماتم إختبار الفرضيات الفرعية سيتم اختبار الفرضية الثانية التي تنص الفرضية على:" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)**"، ولاختبار الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم).

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم).

تم استخدام نتائج التباين للانحدار من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية والجدول التالي يبين ذلك(أنظر الملحق رقم16):

الجدول(3-24): نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الثانية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	2.136	1	2.136	35.348	0.002[a]
الخطأ	1.692	28	0.060		
المجموع الكلي	3.828	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية حيث بلغت قيمة المحسوبة(35.348) بقيمة احتمالية(0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة(0.05) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية، وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول الآتي(أنظر الملحق رقم17):

الجدول(3-25): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية.

المتغير المستقل	معامل الانحدارβ	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباطR	معامل التحديدR^2	مستوى الدلالةSig
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.728	5.945	35.348	0.747	0.558	0.002[a]

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجSPSS.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت قيمتها (35.348) وأيضا قيمة t المحسوبة والتي بلغت قيمتها (5.945) بمستوى دلالة 0.002، كما نلاحظ أن معامل الارتباط بلغ (0.747)، ومعامل التحديد البالغ (0.558) أي أنه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة(β) تقدر ب0.728 ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية وجاءت كالآتي:

$$Y=0.728X+1.233$$

Y: جودة القوائم المالية.

X:محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن التغير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير الطردي في جودة التقارير المالية بمقدار 1.233 درجة.

3.اختبار الفرضية الثالثة:

تتعلق الفرضية الثالثة باختبار **مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في إجابات عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)**

واستخدمنا لاختبار هذه الفرضية، اختبار مقارنة متوسطين مستقلين indépendant sample T-Test، الذي يقوم على مقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط الافتراضي (3)، كما استخدمنا اختبار فيشرF للتباين الأحادي لبعض الخصائص، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1.3الفرضية الفرعية الأولى: تشير هذه الفرضية إلى:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير الجنس؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير الجنس.

فإذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0,05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، وعليه سيكون هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزي للجنس، وأما إذا كان مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0,05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى للجنس.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء اختبار"**indépandant-Sample T-Test**" للعينة الواحدة، حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (3-26)، انظر الملحق رقم18.

جدول رقم (3-26): نتائج اختبارT للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية Sig	T المحسوبة
ذكر	19	4.061	0.356	0.816	0.657
أنثى	11	3.974	0.329		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

توضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة t بلغت(0.657) وهي غير دالة إحصائيا، حيث بلغ مستوى دلالتها(0.816) وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في أراء عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تبعا لمتغير الجنس، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى الجنس.

حيث تفسر هذه النتائج أن على متغير الجنس لم يجعل النظرة مختلفة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية، أي أنهم يحملون نفس الأراء بالرغم من اختلاف نوعهم الاجتماعي.

2.3الفرضية الفرعية الثانية: لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثالثة ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تبعا لمتغير العمر، تم استخدام إختبار التباين الأحادي(One Way Anova) وتشير الفرضية إلى:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير العمر؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير العمر.

فإذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي **0,05**، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، وعليه سيكون هنا كفروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزي للعمر، وأما إذا كان مستوى الدلالة أكبر أو يساوي **0,05**، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى العمر.

حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (3-27) أنظر الملحق رقم18.

جدول رقم (3-27): نتائج اختبارالتباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير العمر.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية	بين المجوعات	0.070	3	0.023	0.181	0.909
	داخل المجموعات	3.360	26	0.129		
	المجموع	3.480	29			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال الجدول أعلاه المتعلق بإختبار تباين الفروق بين أراء العمال حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تبعا لمتغير العمر، يتبين أن مستوى الدلالة(0.909) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير العمر.

تفسر هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة بالرغم من اختلاف أعمارهم إلا أنهم يتفقون على تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية.

3.3 الفرضية الفرعية الثالثة: تشير الفرضية إلى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير المستوى التعليمي؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

فإذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0,05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، وعليه سيكون هنا كفروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزي للمستوى التعليمي، وأما إذا كان مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0,05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى للمستوى التعليمي.

حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (3-28) أنظر الملحق رقم18.

جدول رقم (3-28): نتائج اختبارالتباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية	بين المجوعات	0.425	3	0.142	1.226	0.320
	داخل المجموعات	3.005	26	0.116		
	المجموع	3.430	29			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال الجدول أعلاه المتعلق بإختبار تباين الفروق بين أراء العمال حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تبعا لمتغير المستوى التعليمي، يتضح لنا أن مستوى الدلالة(0.320) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

تفسر هذه النتائج الموظفين بمختلف مؤهلاتهم العلمية يدركون لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تأثيرها على جودة القوائم المالية.

4.3 الفرضية الفرعية الرابعة: تشير الفرضية إلى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.

فإذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0,05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1، وعليه سيكون هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزي للمسمى الوظيفي، وأما إذا كان مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0,05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال للمسمى الوظيفي.

حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (3-29) أنظر الملحق رقم18.

جدول رقم (3–29): نتائج اختبارالتباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية	بين المجوعات	0.007	2	0.004	0.030	0.971
	داخل المجموعات	3.423	27	0.127		
	المجموع	3.430	29			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال نتائج الجدول المتعلق بإختبار تباين الفروق بين أراء العمال حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم الماليةتبعا لمتغير المسمى الوظيفي، يتبين لنا أن مستوى الدلالة(0.971) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.

تفسر هذه النتائج عدم وجود اختلاف بين أفراد عينة الدراسة بالرغم من اختلاف وظائفهم حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية.

5.3 **الفرضية الفرعية الخامسة:** تشير الفرضية إلى:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير سنوات الخبرة؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

فإذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0,05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1، وعليه سيكون هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزي سنوات الخبرة، وأما

إذا كان مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0,05، فإننا نقبل فرضية الصفرية H_0، أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى سنوات الخبرة.

حيث توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي رقم (3-30) أنظر الملحق رقم18.

جدول رقم (3-30): نتائج اختبارالتباين الأحادي للفروق بين آراء العمال تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية	بين المجوعات	0.172	3	0.057	0.450	0.714
	داخل المجموعات	3.258	26	0.125		
	المجموع	3.430	29			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

بتحليل نتائج الجدول أعلاه المتعلقة بإختبار تباين الفروق بين أراء العمال حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تبعا لمتغير سنوات الخبرة، تبين أن مستوى الدلالة(0.741) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العمال تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

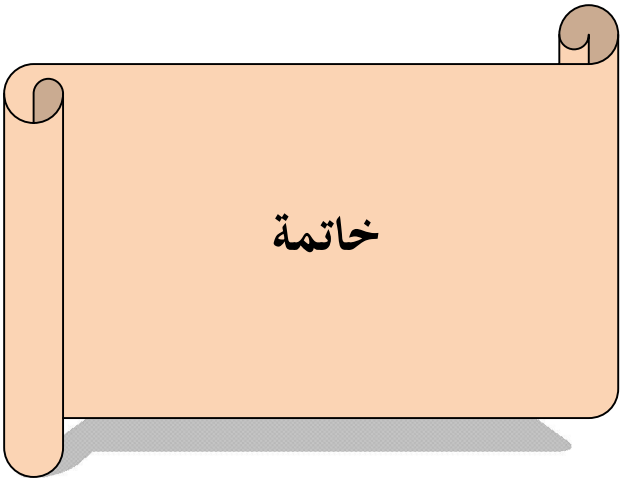
تفسر هذه النتائج على اتفاق أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية بالرغم من اختلاف عدد سنوات الخبرة والأقدمية.

ومن خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الثالثة نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في إجابات عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية وفقا للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى دراسة وتحليل واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة القوائم المالية في مديرية سونلغاز بالمدية، وذلك بالاعتماد على الاستبيانة كأدة للدراسة، والتي تم توزيعها على إطارات وموظفي مديرية محل الدراسة وهذا من أجل تحليل إجابات أفراد العينة وإختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها.

كما تم تسليط الضوء على العلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية بالإضافة إلى دراسة أثر هذه الأخيرة على خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في(الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أنه يوجد علاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية ولها تأثير على الخصائص الأربعة للمعلومات المحاسبية.


خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وأثر ذلك على جودة قوائمها المالية، حيث تم توضيح مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية باعتبار أن القوائم المالية ذات أهمية بالغة والتي تعطي صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة لأنها تبين المعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمنها إذ تعتبر محور أساسي لصنع القرارات، حيث أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تزيد من مصداقية وشفافية تلك القوائم وبفضل التطور الكبير في مجال المحاسبة الذي جاء نتيجة للضغوطات الاجتماعية والضوابط الحكومية أصبحت المؤسسات التي كانت تتجاهل الجانب الاجتماعي لها تدرك لأهمية مسؤوليتها الاجتماعية في بيئتها المحيطة، فنجاح المؤسسة اليوم لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل بتعدد ما تنجزه على المستوى الاجتماعي وهذا ما تم التعرف عليه في مديرية سونلغاز بولاية المدية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة توصلنا إلى النتائج النظرية والميدانية التالية:

❖ النتائج النظرية:

يمكن تلخيص أهم النتائج النظرية فيما يلي:

- ✓ محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي فرع من فروع المحاسبة الحديثة والتي جاءت لمعالجة القصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية تجاه المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورة وطنية ومطلب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)؛
- ✓ تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية عنصرا مكملا لجودة القوائم المالية، وتلعب دورا إستراتيجيا في بناء الثقة وتعزيز سمعة المؤسسة لدى مختلف الأطراف المعنية؛
- ✓ مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية عديدة ومتنوعة وقد تم الاتفاق على أربعة مجالات رئيسية لها وهي: مجال المجتمع، مجال العاملين، مجال العملاء، مجال البيئة؛

- ✓ الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية يعزز من مصداقية المؤسسة أمام المستخدمين، ويدعم قدرتهم على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات أكثر شمولا.

❖ **النتائج الميدانية:**

توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- ✓ نظرا لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، إلا أنها لا تعد من أولويات المديرية محل الدراسة؛
- ✓ وجود وعي كبير لدى أفراد المديرية محل الدراسة بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين صورة المؤسسة وتعزيز علاقتها بالأطراف المعنية،
- ✓ تقدم المديرية مجموعة من الخدمات الاجتماعية لعمالها وأسرهم، وهذا يساعدهم في تحقيق أداء جيد في عملهم؛
- ✓ تطبق المحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المديرية على مستوى أربعة مجالات (مجال المجتمع، مجال العاملين، مجال العملاء، مجال البيئة)؛
- ✓ اتضح أن واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في لمديرية محل الدراسة في مجال العاملين والعملاء أكثر اهتماما مقارنة بمجال البيئة والمجتمع؛
- ✓ يحرص العمال على تحقيق أهداف المديرية بكل كفاءة وفعالية؛
- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة؛
- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية؛
- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة؛
- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم؛

- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)؛
- ✓ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أراء أفراد العينة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

اختبار فرضيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة الميدانية تم التوصل إلى التحقق من صحة اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة كما يلي:

- **الفرضية الأولى**: بعد إختبارT-test الذي قمنا به تم تأكيد **صحة الفرضية** التي تنص على "**يوجد إدراك لدى مديرية سونلغاز لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية**"، حيث أن أغلب إجابات المستجوبين المتحصل عليها من مديرية سونلغاز بالمدية تشير إلى وجود إدراك لدى المديرية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي على دراية بها.
- **الفرضية الثانية**: بعد اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الثانية ومن خلال النتائج المتحصل عليها من إختبار الانحدار البسيط تم تأكيد أن الفرضية التي تنص على أنه "**لا يوجد أثر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة(الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)، غير صحيحة** حيث توصلنا إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية كما أن أغلب إجابات المستجوبين بمديرية سونلغاز بالمدية يشير إلى أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم بشكل كبير وإيجابي في زيادة جودة القوائم المالية والذي بدورها يزيد من خدمة أصحاب المصالح.

وتم تقسيم الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: بعد اختبار هذه الفرضية عن طريق الانحدار البسيط تم تاكيد أن الفرضية التي تنص على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية**

الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الملائمة"، غير صحيحة حيث توصلنا إلى أنه هناك ارتباط إيجابي قوي بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الملائمة.

الفرضية الفرعية الثانية: بعد اختبار هذه الفرضية عن طريق الانحدار البسيط تم تاكيد أن الفرضية التي تنص على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية"، غير صحيحة** حيث توصلنا إلى أنه هناك ارتباط إيجابي قوي بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية الموثوقية.

الفرضية الفرعية الثالثة: بعد اختبار هذه الفرضية عن طريق الانحدار البسيط تم تاكيد أن الفرضية التي تنص على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للمقارنة"، غير صحيحة** حيث توصلنا إلى أنه هناك ارتباط إيجابي قوي بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للمقارنة.

الفرضية الفرعية الرابعة: بعد اختبار هذه الفرضية عن طريق الانحدار البسيط تم تاكيد أن الفرضية التي تنص على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال خاصية القابلية للفهم"، غير صحيحة** حيث توصلنا إلى أنه هناك ارتباط إيجابي قوي بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وخاصية القابلية للفهم.

- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من **صحة الفرضية الثالثة** التي تقول "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في إجابات عينة الدراسة حول مدى تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)**"ومن خلال النتائج المتحصل عليها من إختبار التباين الانحداري تم التأكد من أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب المتغيرات الشخصية حيث أن أراء أفراد العينة لا تختلف حسب الجنس والعمر ومستوى تعليمهم ووظيفتهم وسنوات خبرتهم، مما يدل على وجود تأثير لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية.

الاقتراحات:

في ظل النتائج السابقة يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- ضرورة أن تكون محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلزامية وليس إختيارية؛
- تقديم الدعم اللازم من الجهات المعنية للمؤسسات الاقتصادية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بغية تحسين جودة القوائم المالية؛
- تكوين المسؤولين بكيفية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية عبر دورات تدريبية وتعليمية؛
- تطوير التعليم المحاسبي الجزائري فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية؛
- تغيير الصورة الذهنية لأصحاب جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومحاولة ترسيخ مفهومها على أساس أنها إستثمار له عوائد؛
- تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث يساعد هذا المفهوم على استغلال الموارد البشرية ويخدم متطلبات المؤسسات الاقتصادية؛
- الحرص على وضع نظام محاسبي اجتماعي يهتم بجميع مجالات المسؤولية الاجتماعية على حد سواء؛
- ضرورة تفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية كأداة داعمة لجودة القوائم المالية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية أهمها:

- ✓ أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي؛
- ✓ تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق للمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ دور الرقمنة في تطوير محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ مدى وعي المؤسسات الاقتصادية بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

أولا: الكتب

1.أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة جودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية،** دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

2.أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير عن الالتزامات وحقوق الملكية (الجزء الثاني)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3.أسماء يوسف، **المسؤولية الاجتماعية للشركات المفهوم والأبعاد دوافع وتحديات التنفيذ،** مقال مقدم في إطار كتاب جماعي تحت اسم: (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية)، المركز الديمقراطي العربي ببرلين، طبعة1، ألمانيا، 2019.

4.ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية،** دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2009.

5.ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، **نظرية المحاسبة،** دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض،2006.

6. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال(الأعمال والمجتمع)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2005.

7.طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسه على رأي مراقب الحسابات،** دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8.عايد عبد الله عصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة،** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

9.عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة،** دار السلاسل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الكويت، 1990.

10.عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية (2) التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي**، دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

11.علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية إطار (فكري تحليلي وتطبيقي)**، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، 2011.

12. قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011.

13.محمد عبد حسين الطائي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2016.

14.محمد فلاق، **كتاب المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2012.

15.مدحت أبو نصر، **كتاب المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية Iso26000**، دار النشر ARAB GROUP، القاهرة، 2014.

16.وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

ثانيا: المجلات العلمية

1. أحمد سلخين، **نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية –تجارب دولية وعربية ناجحة**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 6، العدد 01، الجزائر، 2021.

2. آمنة تونسي، إبراهيم بورنان، **المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد الثالث، الجزائر، 2016.

3. بريحة فاتيح، **مشاكل الاعتراف والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد1، الجزائر، 2020.

4. بن العياش فاطيمة، **مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد17، الجزائر، 2018.

5. بوحزام سيد أحمد، حملات بن عاشور، حيموري حلومة، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 2، العدد الثالث، معسكر، 2017.

6. بوسعدية مسعود، قمان مصطفى، **مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد01، 2021.

7. ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، **دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات: دراسة نماذج عربية**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد الأول، الجزائر، 2020.

8. ريم عبد الرحمان بن مسعود، **علاقة الأداء البيئي بالمؤسسة الاجتماعية دراسة حالة حقل الساحل شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز**، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 5، 2025.

9. ريم محمد البلوي، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد5، العدد14، المملكة العربية السعودية، 2021.

10. سالمي سامية، ساوس الشيخ، **دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد3، 2018.

11. سفير محمد، حمانة يمينة، مولاي بوعلام، **آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنها**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2018.

12. شلابي عمار، تريرات أيمن، **أثرجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد الأول، سكيكدة، 2021.

13.شيخ عبد القادر، زعرور نعيمة، **معوقات القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينه من موظفي مجمع صيدال**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد2، الجزائر، 2021.

14.الشيخ عبد القادر، **مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لمجمع صيدال**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 8، العدد الثاني، الجزائر، 2021.

15.عبد الحق سعدي، **القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية–نماذج مقترحة–**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد الثالث، الجزائر، 2020.

16.عبد الحق سعدي، نعيمة زعرور، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد الأول، الجزائر، 2021.

17.عبد القادر حوة، **أبعاد ومعوقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأساليب المحاسبية للإفصاح عنها**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد1، الجلفة، 2021.

18.عبد الله مرزق، أحمد دروم، **معيقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد الثالث، الجزائر، 2021.

19.عقون إسلام، نجاة بن تركية، **آليات القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 69، البويرة، 2018.

20.عقون شراف، كافي فريدة، زهرة بوسراج، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: فلسفتها ومؤشرات قياسها**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، الجزائر، 2017.

21.فارس بله باسي، شيخ عبد القادر، العمري أصيلة، **أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد الأول، الجزائر، 2019.

22.فروم محمد الصالح، **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة (وجهة نظر متخذي القرار)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد01 ،الجزائر، 2018.

23.القنيعي عز الدين، **تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية–دراسة حالة**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد4، العدد02، بليدة، 2020.

24.كربوعة أسماء، **أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بتيبازة**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد13، العدد1، الجزائر،2021.

25.كنزة براهمة، أحمد بوراس، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية(دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 02، الجزائر، 2021.

26.كهينة علاك، خالد قاشي، **انعكاسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القرار الشرائي للمستهلك**، مجلة معارف، المجلد 16، العدد2، الجزائر، 2021.

27.لوصيف حياة، العياشي زرزار، **مدى تطبيق مجالات محاسبة مسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد الثاني، الجزائر، 2021.

28.ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العريني، **مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 17، العدد2(أ)، غزة، 2015.

29.ماهر موسى درغام، خالد صبحي حبيب، **مدى إمكانية إدارة المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية)**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 34، العدد الأول، فلسطين، 2014.

30.محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسى دراجي، **التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات –دراسة حالة بريد الجزائر (مديرية تيسيمسيلت)–**،مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد الثالث، الجزائر، 2020.

31.محمد بولصنام، **محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006.2012**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد01، 2014.

32.مراد مولوة، **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد الأول، 2021.

33.مشري حسناء، **دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد العدد 14، 2014.

34.مفروم برودي، **مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر (دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الصناعة الصيدلانية)**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد3، الجزائر، 2020.

35.نسرين مفتاح واعر، **الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد1، ليبيا، 2020.

36.وهيبة مقدم، **أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم نظم الإدارة البيئية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد8، العدد2، مستغانم، 2019.

37.هلة ليليا، شلابي عمار، بوسنة حمزة، **أثر تبني القياس والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات الأمريكية المدرجة ضمن مؤشر (wallstreet30)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 8، العدد الثاني، الجزائر.

38.يحي عبد اللاوي، يامن فوحمة، بلال نصيرة، **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية –عرض لمجموعة من النماذج** –، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 3، الوادي، 2020.

39.ين قطيب علي، حطاب دلال، **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية–دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد الأول، 2019.

40.يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة(دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام**

المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد1، فلسطين، 2007.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1. أمينة حفاصة، **أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي لمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة** –، أطروحة دكتوراه في محاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021.

2. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

3. بوسعدية مسعود، **أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء المالي –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2023.

4. جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية – المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية – دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات**، شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

5. حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدقق الحسابات وإدارات الشركات)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

6. حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية –آريس–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

7. خالد صبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.

8. خامرة طاهر، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

9. رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار(دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمعرف التجاري السوري)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

10. زياني خولة، **أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة الفوسفاتSOMIPHOSEبولاية تبسة**، أطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية، جامعة 20أوت، سكيكدة، 2020.

11. سعدي عبد الحق، **استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين أداء العاملين دراسة حالة مديرية الشؤون الاجتماعية سوناطراك –وكالة بسكرة–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023.

12. سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

13. سليمان عبد الله الزامل، **مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية (دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة أم القرى، 2015.

14. سي محمد لخضر، **أسس وقواعد التقييم المحاسبي دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 1–الحاج لخضر، 2017.

15. شيخ عبد القادر، **مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.

16. ضيافي نوال، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

17.الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS –دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013–**، مذكرة ماجستير في محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

18.فضالة خالد، **دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، أطروحة دكتوراه في إدارة تسويقية، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة، 2018.

19. كحول صورية، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

20.لحسين رابحي، **مرتكزات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية–دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة غرداية، 2024.

21.لوصيف حياة، **مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة** ، أطروحة دكنوراه في المالية والمحاسبة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2024.

22.محمد بولصنام، **واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة :قطاع الاتصالات**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الجزائر3، 2015.

23.محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

24.مداحي عثمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

25.مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

26.هلة ليليا، **نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية و أثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة 20اوت 1995، سكيكدة، 2025.

27.ياسر علي محمد عودة، **المشاركة السياسية (المشاركة والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**، مذكرة ماجستير في علم النفس، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

رابعا: مداخلات علمية

1. إلهام موساوي، علاء الدين بوزشة، أحلام حامدي، **إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموارد البشرية مدخل حديث لزيادة الالتزام الوظيفي وتفعيل الإبداع داخل المؤسسة**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم 14-15 نوفمبر 2016.

2. بخوص مجذوب، بخوش مديحة، **دور مواصفة الإيزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يوم 14-15 فيفري 2012.

3. بن خديجة منصف، راشي طارق، **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الوطنية للدهن بولاية سوق أهراس)**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، يوم 17-18 أفريل 2013.

4. بوخاتم لخضر، **ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات الكبيرة تجربة "TOYOTA"**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، المركز الجامعي الحاج موسى أق اخموك، تمنراست، تاريخ الإطلاع 23 جانفي 2026، على الساعة 14:32.

5. جصاص محمد، تليلاني فاطمة الزهراء، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات شركة كوكا كولا كنموذج**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم 14-15 نوفمبر 2016.

6. قمان مصطفى، بوسعدية مسعود، **المحاسبة والتدقيق عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات،** مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: التوجيهات الحديثة لمهنة المحاسبة والتدقيق في ظل المعايير الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يوم 9 مارس 2021.

7. محمد طرشي، بن يخلف إيمان، **الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي،** مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يوم 14-15 نوفمبر 2016.

8. مصطفى يونسي، سعد مزرق، **مداخلة بعنوان المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور حماية المستهلك (دراسة حالة مؤسسات قطاع المشروب)**، الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة عاشور الجلفة، تاريخ الإطلاع يوم 15 جانفي 2026 على الساعة 11:53.

9. منزري ابتسام، أسماء فرادي، سلمى سعادة، **تبني أخلاقيات الأعمال كمدخل نحو الاستجابة للمسؤولية الاجتماعية وترسيخها في المؤسسات الاقتصادية–مؤسسات مختارة من التجربة الأمريكية،** مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال كدعامة لتعزيز الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يوم 26-27 سبتمبر 2021.

10.وهيبة مقدم، **المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي،** مداخلة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، يوم 23 و24 فيفري 2011.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني للشركة القابضة SONELGAZ **http://www.sonelgaz.dz**تاريخ الإطلاع 2026/04/23 على الساعة (18:00).

2. الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز **http://www.sdc.dz** تاريخ الإطلاع 24 /2026/04 على الساعة (10:30).

- **المراجع باللغات الأجنبية:**

1. Ashraf Baitaineh, Huthaifa Al-Karasneh, Bassam Aldaibat, **The Extent of Disclosure for Corporate Social Responsibility in the Financial Reports of Jordanian Pharmaceutical Companies**, International Journal of Financial Research, Vol 9, No 4, Jorden, 2018.

2. J.F.des Robert, F.Méchin, H.Puteaux, **Normes Ifrs et Pme systéme comptable de convergence entre normes comptables francaises et standards de l'IASB**, Ordre dés Experts-Comptables, Dunod .

3. Martine Smit, Josefina Burgos Mateu, **états financiers annuels afférents aux opération de l'exercice 2011,** Fondation européenne pour la formation, Turin, Italie, 2011.

4. Tahtah Ahmed, Aichouche Amar**, La responsabilité sociale des entreprises et son rapport avec le capital immatériel de l'entreprise**, La revue du développement et des Prospectives Pour Recherches et études, N 02, Algérie, 2022.

الملاحق

الملحق رقم(1): الشكل القانوني لقائمة الميزانية.

1.الشكل القانوني للميزانية (جانب الأصول).

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					

ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25مارس2009، العدد19، ص28.

3. الشكل القانوني للميزانية (جانب الخصوم).

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			

رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى/الترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذو الأقلية(1)			
المجموع1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب			

ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
المجموع العام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25مارس2009، العدد19، ص29.

الملحق رقم(2): الشكل القانوني لقائمة الدخل.

1. جدول النتائج (حسب الطبيعة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1.إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2.إستهلاك السنة المالية			
3.القيمة المضافة للإستغلال(1-2)			

أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والدفوعات المشابهة			
4.الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5.النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6.النتيجة المالية			
7.النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية–المنتجات			

العناصر الغير العادية-أعباء			
9.النتيجة غير العادية			
10.النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
11.النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

(1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25مارس2009، العدد19، ص30

2.جدول النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			

النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع(1)			

(1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25مارس2009، العدد19، ص31.

الملحق رقم(3): الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة.

1.جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الإستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة الإستثمار			
المسحوبات عن إقتناء قيم ثابتة عينية ومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة عينية والمعنوية			
المسحوباتعن إقتناء قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة الإستثمار (ب)			

تدفقات الخزينة المتاتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج) الخزينة ومعادلاتها عن إفتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال اسنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية،25مارس2009،العدد19،ص35.

2.جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية			

تصحيحات من أجل: -الإهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية قبل الضرائب			
تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار مسحوبات عن إقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			

تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عن الإفتتاح أموال الخزينة عن الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			

1)لا يستعمل إلافي تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25مارس2009،العدد19،ص36.

الملحق رقم(4): الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						

صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31ديسمبر N-1					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31ديسمبرN					

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25مارس2009،العدد19،ص37.

الملحق رقم5: نموذج استبانة الدراسة.

جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

استبانـــــــــــة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

تحية طيبة، وبعد....

يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة المصممة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي أقوم بها في إطار التحضير لشهادة الماستر، والتي هي بعنوان"**إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية–دراسة ميدانية لمديرية سونلغاز بالمدية**"

حيث يرى الباحث أن هدف هذه الدراسة لن يتحقق إلا **بالمشاركة الفعالة والجادة** من جانب المهتمين بموضوع الدراسة، لذا أرجو منكم **التفضل بالإجابة عن الأسئلة** التي تتضمنها الاستمارة بما لديكم من خبرة في الموضوع بكل صدق وموضوعية.

علما أن أجوبتكم ستحظى بالاحترام التام والسرية وستكون للاستخدام في الغرض العلمي فقط.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والشكر.

مصطلحات تعريفية:

المسؤولية الاجتماعية: هي أن تراعي المؤسسات الجوانب الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية في كافة أعمالها المرتبطة بنشاطها ارتباطا مباشرا وذلك سواء على المستوى الاقتصادي أو البيئي أو القانوني، ومن أمثلة ذلك: رعاية العاملين، توظيف المعاقين واستيعابهم، المحافظة على البيئة، وجميع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا العملاء على المنتج أو الخدمة والمحافظة على مصالحهم.

محاسبة المسؤولية الاجتماعية: هي أحد فروع المحاسبة في المؤسسة والتي ترمي إلى قياس وتحليل الأداء الاجتماعي وتوصيل المعلومات عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية للفئات والطوائف المختلفة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات.

أولا:البيانات الشخصية والوظيفية.

الرجاء وضع علامة(×) في الخانة المناسبة لك

1.**الجنس:** ☐ذكر ☐أنثى

2.العمر: ☐أقل من 30سنة ☐من 40سنة إلى 50سنة

☐من 30سنة إلى 40سنة ☐ 50سنة فأكثر

3.المستوى التعليمي: ☐الثانوي ☐ اليسانس ☐ الماستر ☐الدكتوراه

4.المسمى الوظيفي: ☐ مدير ☐رئيس مصلحة ☐موظف

5.سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5سنوات ☐من10إلى 15سنة

☐من 5سنوات إلى 10سنوات ☐ أكثر من 15سنة

ثانيا: محاور الإستبيان

يرجى وضع علامة (×) في الخانة التي تقابل الإجابة المناسبة من وجهة نظرك.

المحور الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	العبـــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تنظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام يجب أن تراعيه إدارة المؤسسة يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع؛					
02	تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية؛					
03	تدرك إدارة المؤسسة مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد؛					
04	يتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى إجراء التغيرات الداخلية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة والمجتمع؛					
05	تزيد المحاسبة الاجتماعية من تحسين دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية وبالوضع المالي للمؤسسة؛					
06	محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أعمال المؤسسة؛					
07	صعوبة القياس المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية يقلل من اهتمام المؤسسة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛					

08	تهتم المؤسسة بقياس كل المجالات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية(مجال العاملين، البيئة، المجتمع، العملاء)؛					
09	يزيد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي من شفافية المعلومات المحاسبية؛					
10	تعتقد المؤسسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات؛					
11	يساهم تبني محاسبة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في زيادة جودة القوائم المالية؛					
12	المؤسسة تنظم دورات ومؤتمرات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.					

المحور الثاني: جودة القوائم المالية.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا: الملائمة						
01	تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل؛					
02	توفر القوائم المالية معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛					
03	يتم إعداد والإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب؛					
ثانيا: الموثوقية						
04	تحتوي القوائم المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز؛					
05	يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها؛					
06	المعلومات المالية المتوفرة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها؛					
07	يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية؛					
ثالثا: القابلية للمقارنة						
08	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة؛					
09	تتبع المؤسسة عند إعداد القوائم المالية طرق وأساليب موحدة تمكن من إجراء عملية المقارنة دون تعقيد؛					

10	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى؛					
	رابعا: القابلية للفهم					
11	السياسات والأساليب المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد القوائم المالية يتم توضيحها دائما؛					
12	إن اتخاذ القرار المناسب مرتبط بالفهم الجيد للمعلومة؛					
13	تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.					

الملحق رقم6:نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro-Wilk) للمحور الأول:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,144	30	,116	,962	30	,347

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم7: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro-wilk) للمحور الثاني.

1. اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro-wilk) للمحور الثاني خاصية الملائمة:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
الملائمة	,216	30	,001	,914	30	,019

a. Lilliefors Significance Correction

2.اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro-wilk) للمحور الثاني خاصية الموثوقية:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
الموثوقية1	,141	30	,135	,965	30	,405

a. Lilliefors Significance Correction

3.اختبار التوزيع الطبيعي(Shapiro–wilk) للمحور الثاني خاصية القابلية لمقارنة:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
القابلية_للمقارنة1	,063	30	,200*	,990	30	,991

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

4.اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-wilk)للمحور الثاني خاصية القابلية للفهم:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
القابلية_للفهم1	,089	30	,200*	,972	30	,590

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

الملحق رقم8: نتائج الاتساق لداخلي لعبارات المحور الأول.

	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A
A1 Pearson Correlation	1	,216	,491**	,239	-,025	,202	,263	,432*	,153	,480**	,286	,157	,527**
Sig. (2-tailed)		,252	,006	,204	,895	,285	,160	,017	,421	,007	,126	,407	,003
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A2 Pearson Correlation	,216	1	,604**	,112	,437*	,318	,196	,000	,088	-,120	,134	,195	,446*
Sig. (2-tailed)	,252		,000	,555	,016	,086	,300	1,000	,642	,528	,479	,302	,014
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A3 Pearson Correlation	,491**	,604**	1	,411*	,299	,487**	,263	,394*	,320	,379*	,411*	,251	,735**
Sig. (2-tailed)	,006	,000		,024	,108	,006	,161	,031	,084	,039	,024	,181	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A4 Pearson Correlation	,239	,112	,411*	1	,340	,133	,078	,327	,317	,513**	,233	,210	,509**
Sig. (2-tailed)	,204	,555	,024		,066	,482	,682	,078	,088	,004	,215	,265	,004
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A5 Pearson Correlation	-,025	,437*	,299	,340	1	,483**	-,213	,148	,619**	,266	,407*	,455*	,569**
Sig. (2-tailed)	,895	,016	,108	,066		,007	,258	,434	,000	,156	,026	,012	,001
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A6 Pearson Correlation	,202	,318	,487**	,133	,483**	1	,028	,302	,563**	,346	,587**	,298	,657**
Sig. (2-tailed)	,285	,086	,006	,482	,007		,884	,105	,001	,061	,001	,110	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

A7 Pearson Correlation	,263	,196	,263	,078	-,213	,028	1	,111	-,277	,104	-,047	,136	,256
Sig. (2-tailed)	,160	,300	,161	,682	,258	,884		,560	,138	,583	,806	,474	,171
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A8 Pearson Correlation	,432*	,000	,394*	,327	,148	,302	,111	1	,360	,736**	,528**	,608**	,712**
Sig. (2-tailed)	,017	1,000	,031	,078	,434	,105	,560		,051	,000	,003	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A9 Pearson Correlation	,153	,088	,320	,317	,619**	,563**	-,277	,360	1	,509**	,380*	,368*	,587**
Sig. (2-tailed)	,421	,642	,084	,088	,000	,001	,138	,051		,004	,038	,046	,001
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A10 Pearson Correlation	,480**	-,120	,379*	,513**	,266	,346	,104	,736**	,509**	1	,679**	,536**	,762**
Sig. (2-tailed)	,007	,528	,039	,004	,156	,061	,583	,000	,004		,000	,002	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A11 Pearson Correlation	,286	,134	,411*	,233	,407*	,587**	-,047	,528**	,380*	,679**	1	,391*	,710**
Sig. (2-tailed)	,126	,479	,024	,215	,026	,001	,806	,003	,038	,000		,033	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A12 Pearson Correlation	,157	,195	,251	,210	,455*	,298	,136	,608**	,368*	,536**	,391*	1	,671**
Sig. (2-tailed)	,407	,302	,181	,265	,012	,110	,474	,000	,046	,002	,033		,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
A Pearson Correlation	,527**	,446*	,735**	,509**	,569**	,657**	,256	,712**	,587**	,762**	,710**	,671**	1
Sig. (2-tailed)	,003	,014	,000	,004	,001	,000	,171	,000	,001	,000	,000	,000	
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

الملحق رقم9: نتائج الاستاق الداخلي لعبارات المحور الثاني:

	B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	B11	B12	B13	B
B1 Pearson Correlation	1	,502**	,218	,408*	,355	,787**	,433*	,461*	,207	,417*	,384*	,289	,474**	,680**
Sig. (2-tailed)		,005	,248	,025	,054	,000	,017	,010	,273	,022	,036	,121	,008	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B2 Pearson Correlation	,502**	1	,056	,578**	,410*	,394*	,613**	,573**	,219	,592**	,006	,062	,673**	,700**
Sig. (2-tailed)	,005		,768	,001	,024	,031	,000	,001	,245	,001	,975	,746	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B3 Pearson Correlation	,218	,056	1	-,062	,381*	,225	,243	,205	-,015	-,015	,122	,384*	,067	,323
Sig. (2-tailed)	,248	,768		,743	,038	,233	,196	,277	,939	,939	,520	,036	,727	,082

N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B4 Pearson Correlation	,408*	,578**	-,062	1	,595**	,385*	,278	,397*	,299	,409*	,173	,327	,558**	,622**
Sig. (2-tailed)	,025	,001	,743		,001	,036	,138	,030	,109	,025	,361	,078	,001	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B5 Pearson Correlation	,355	,410*	,381*	,595**	1	,336	,343	,346	,357	,357	-,081	,435*	,265	,596**
Sig. (2-tailed)	,054	,024	,038	,001		,070	,064	,061	,053	,053	,670	,016	,157	,001
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B6 Pearson Correlation	,787**	,394*	,225	,385*	,336	1	,582**	,670**	,428*	,577**	,562**	,479**	,467**	,793**
Sig. (2-tailed)	,000	,031	,233	,036	,070		,001	,000	,018	,001	,001	,007	,009	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B7 Pearson Correlation	,433*	,613**	,243	,278	,343	,582**	1	,707**	,236	,720**	,200	,317	,635**	,768**
Sig. (2-tailed)	,017	,000	,196	,138	,064	,001		,000	,208	,000	,288	,087	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B8 Pearson Correlation	,461*	,573**	,205	,397*	,346	,670**	,707**	1	,254	,674**	,400*	,291	,679**	,800**
Sig. (2-tailed)	,010	,001	,277	,030	,061	,000	,000		,175	,000	,029	,119	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B9 Pearson Correlation	,207	,219	-,015	,299	,357	,428*	,236	,254	1	,537**	,281	,452*	,171	,531**
Sig. (2-tailed)	,273	,245	,939	,109	,053	,018	,208	,175		,002	,132	,012	,366	,003
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B10 Pearson Correlation	,417*	,592**	-,015	,409*	,357	,577**	,720**	,674**	,537**	1	,189	,332	,613**	,782**
Sig. (2-tailed)	,022	,001	,939	,025	,053	,001	,000	,000	,002		,318	,073	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B11 Pearson Correlation	,384*	,006	,122	,173	-,081	,562**	,200	,400*	,281	,189	1	,610**	,432*	,477**
Sig. (2-tailed)	,036	,975	,520	,361	,670	,001	,288	,029	,132	,318		,000	,017	,008
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B12 Pearson Correlation	,289	,062	,384*	,327	,435*	,479**	,317	,291	,452*	,332	,610**	1	,348	,601**
Sig. (2-tailed)	,121	,746	,036	,078	,016	,007	,087	,119	,012	,073	,000		,059	,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B13 Pearson Correlation	,474**	,673**	,067	,558**	,265	,467**	,635**	,679**	,171	,613**	,432*	,348	1	,767**
Sig. (2-tailed)	,008	,000	,727	,001	,157	,009	,000	,000	,366	,000	,017	,059		,000
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
B Pearson Correlation	,680**	,700**	,323	,622**	,596**	,793**	,768**	,800**	,531**	,782**	,477**	,601**	,767**	1
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,082	,000	,001	,000	,000	,000	,003	,000	,008	,000	,000	
N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم10: الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة.

Correlations

		محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	جودة_القوائم_المالية	الدرجة_الكلية
محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	Pearson Correlation	1	,747**	,931**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	30	30	30
جودة_القوائم_المالية	Pearson Correlation	,747**	1	,938**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	30	30	30
الدرجة_الكلية	Pearson Correlation	,931**	,938**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم11: نتائج إختبار الثبات ألفا كرونباخ.

1.ثبات عبارات المحور الأول:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,829	12

2. ثبات عبارات المحور الثاني:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,879	13

3.ثبات عبارات الاستبانة ككل:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,915	25

الملحق رقم12: نتائج تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

1.توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	19	63,3	63,3	63,3
	أنثى	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر:

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30سنة	8	26,7	26,7	26,7
	من 30سنة إلى 40سنة	3	10,0	10,0	36,7
	من 40سنة إلى 50سنة	14	46,7	46,7	83,3
	من 50سنة فما فوق	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

3.توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى_التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الثانوي	4	13,3	13,3	13,3
	اليسانس	11	36,7	36,7	50,0
	الماستر	14	46,7	46,7	96,7
	دكتوراه	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

4.توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

المسمى_الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير	1	3,3	3,3	3,3
	رئيس مصلحة	11	36,7	36,7	40,0
	موظف	18	60,0	60,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

5.توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

سنوات_الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	7	23,3	23,3	23,3
	من 5سنوات إلى 10سنوات	3	10,0	10,0	33,3
	من 10سنوات إلى 15سنة	6	20,0	20,0	53,3
	أكثر من 15سنة	14	46,7	46,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم13: نتائج حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تنظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها التزام يجب أن تراعيه إدارة المؤسسة يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع؛	30	4,00	5,00	4,2333	,43018
تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية؛	30	2,00	5,00	4,0000	,74278
تدرك إدارة المؤسسة مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد؛	30	3,00	5,00	4,0333	,61495
يتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى إجراء التغيرات الداخلية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة والمجتمع؛	30	3,00	5,00	3,9667	,41384

تزيد المحاسبة الاجتماعية من تحسين دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية وبالوضع المالي للمؤسسة؛	30	3,00	5,00	4,1667	,53067
محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أعمال المؤسسة؛	30	3,00	5,00	3,9333	,58329
صعوبة القياس المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية يقلل من اهتمام المؤسسة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛	30	2,00	5,00	3,6667	,71116
تهتم المؤسسة بقياس كل المجالات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية(مجال العاملين، البيئة، المجتمع، العملاء)؛	30	2,00	5,00	3,8667	,73030
يزيد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي من شفافية المعلومات المحاسبية؛	30	3,00	5,00	4,0000	,52523
تعتقد المؤسسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات؛	30	2,00	5,00	3,7667	,77385
يساهم تبني محاسبة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في زيادة جودة القوائم المالية	30	2,00	5,00	3,9333	,69149
المؤسسة تنظم دورات ومؤتمرات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	30	2,00	5,00	3,8000	,71438
Valid N (listwise)	30				

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع عبارات المحور الأول:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	30	3,33	4,83	3,9472	,37299
Valid N (listwise)	30				

الملحق رقم14: نتائج حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني.

❖ **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الملائمة:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تعتبر المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل؛	30	3,00	5,00	4,0333	,49013
توفر القوائم المالية معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛	30	2,00	5,00	4,0667	,69149

يتم إعداد والإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب؛	30	3,00	5,00	4,1667	,59209
Valid N (listwise)	30				

❖ **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع عبارات بعد الملائمة:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الملائمة	30	3,00	5,00	4,0889	,41921
Valid N (listwise)	30				

❖ **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد الموثوقية:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تحتوي القوائم المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز؛	30	4,00	5,00	4,3000	,46609
يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها؛	30	3,00	5,00	4,3000	,53498
المعلومات المالية المتوفرة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها؛	30	4,00	5,00	4,1333	,34575
يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية؛	30	2,00	5,00	4,0667	,63968
Valid N (listwise)	30				

❖ **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع عبارات بعد الموثوقية:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الموثوقية	30	3,50	5,00	4,2000	,37370
Valid N (listwise)	30				

❖ **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد القابلية للمقارنة:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة؛	30	2,00	5,00	3,9667	,61495
تتبع المؤسسة عند إعداد القوائم المالية طرق وأساليب موحدة تمكن من إجراء عملية المقارنة دون تعقيد؛	30	2,00	5,00	4,0333	,66868

توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى؛	30	2,00	5,00	4,0333	,66868
Valid N (listwise)	30				

❖ **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجوع عبارات بعد القابلية للمقارنة:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
القابلية_للمقارنة	30	2,67	5,00	4,0111	,52874
Valid N (listwise)	30				

❖ **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد القابلية للفهم:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
السياسات والأساليب المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد القوائم المالية يتم توضيحها دائما	30	3,00	5,00	3,9667	,55605
إن اتخاذ القرار المناسب مرتبط بالفهم الجيد للمعلومة؛	30	4,00	5,00	4,2333	,43018
تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.	30	2,00	5,00	4,0667	,58329
Valid N (listwise)	30				

❖ **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع عبارات بعد القابلية للفهم:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
القابلية_للفهم	30	3,33	5,00	4,0889	,41921
Valid N (listwise)	30				

الملحق رقم15:اختبار T-test للفرضية الأولى.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	30	3,9472	,37299	,06810

One-Sample Test

	Test Value = 3

	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	13,910	29	,000	,94722	,8079	1,0865

الملحق رقم16: نتائج إختبار التباين للانحدار(ANOVA) للفرضية الثانية والفرضيات الفرعية الأربعة.

- **اختبار تباين الانحدار للفرضية الفرعية الأولى:**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,551	1	1,551	12,254	,002[a]
	Residual	3,545	28	,127		
	Total	5,096	29			

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

b. Dependent Variable: الملائمة

- **اختبار تباين الانحدار للفرضية الفرعية الثاني:**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,085	1	2,085	29,696	,000[a]
	Residual	1,965	28	,070		
	Total	4,050	29			

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

b. Dependent Variable: الموثوقية

- **اختبار تباين الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة:**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,837	1	3,837	25,152	,000[a]
	Residual	4,271	28	,153		
	Total	8,107	29			

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

b. Dependent Variable: للمقارنة_القابلية

- **اختبار تباين الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة:**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,450	1	1,450	11,133	,002[a]
	Residual	3,646	28	,130		
	Total	5,096	29			

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

b. Dependent Variable: للفهم_القابلية

- **اختبار تباين للانحدار للفرضية الثانية:**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,136	1	2,136	35,348	,000[a]
	Residual	1,692	28	,060		
	Total	3,828	29			

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

b. Dependent Variable: المالية_القوائم_جودة

الملحق رقم17: نتائج إختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية والفرضيات الفرعية الأربعة.

- **اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى:**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,552[a]	,304	,280	,35581

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,641	,702		2,337	,027
	محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,620	,177	,552	3,501	,002

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,641	,702		2,337	,027
	محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,620	,177	,552	3,501	,002

a. Dependent Variable: الملائمة

- **اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية:**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,717[a]	,515	,497	,26494

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,363	,523		2,606	,015
	محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,719	,132	,717	5,449	,000

a. Dependent Variable: الموثوقية

- **اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة:**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,688[a]	,473	,454	,39055

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,162	,771		,210	,835
	محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,975	,194	,688	5,015	,000

a. Dependent Variable: للمقارنة_القابلية

- **اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة:**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,533[a]	,284	,259	,36088

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,723	,712		2,419	,022
	محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,599	,180	,533	3,337	,002

a. Dependent Variable: للفهم_القابلية

- **اختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية:**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,747[a]	,558	,542	,24583

a. Predictors: (Constant), الاجتماعية_المسؤولية_محاسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,233	,485		2,541	,017
	محاسبة_المسؤولية_الاجتماعية	,728	,122	,747	5,945	,000

a. Dependent Variable: المالية_القوائم_جودة

الملحق رقم18: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الثالثة.

- **اختبارT للفرضية الفرعية الأولى تعزى الجنس:**

Group Statistics

الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean

الدرجة_الكلية	ذكر	19	4,0611	,35687	,08187
	أنثى	11	3,9745	,32950	,09935

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances								
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
الدرجة_الكلية	Equal variances assumed	,055	,816	,657	28	,516	,08651	,13160	-,18305	,35607
	Equal variances not assumed			,672	22,444	,508	,08651	,12873	-,18017	,35318

- **اختبار التباين الانحداري للفرضية الفرعية الثانية تعزى العمر:**

ANOVA

الدرجة_الكلية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,070	3	,023	,181	,909
Within Groups	3,360	26	,129		
Total	3,430	29			

- **اختبار التباين الانحداري للفرضية الفرعية الثانية تعزى المستوى التعليمي:**

ANOVA

الدرجة_الكلية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,425	3	,142	1,226	,320
Within Groups	3,005	26	,116		
Total	3,430	29			

- **اختبار التباين الانحداري للفرضية الفرعية الثانية تعزى المسمى الوظيفي:**

ANOVA

الدرجة_الكلية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,007	2	,004	,030	,971

Within Groups	3,423	27	,127		
Total	3,430	29			

➢ **اختبار التباين الانحداري للفرضية الفرعية الثانية تعزى سنوات الخبرة:**

ANOVA

الدرجة_الكلية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,172	3	,057	,459	,714
Within Groups	3,258	26	,125		
Total	3,430	29			